

جامعة اليرموك - معهد الآثار والأنثروبولوجيا

قسم الأنثروبولوجيا

# بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لفلاحة البساتين في وادي جديتا

دراسة أنثروبولوجية ميدانية

## Some Economic and Social Aspects of Grooves Peasantry in Judiatta Valley 'Anthropological Study'

إعداد

عمر محمد صالح الزيوت

بكالوريوس علم اجتماع - الجامعة الاردنية ١٩٩٥م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا من جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

مشرفاً ورئيساً

عضواً

عضواً

د. محمد فايز الطراونه

أ.د. قيس النوري

د. عبد العزيز الخزاعله

١٩٩٩م

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	- الفهرس
هـ	- الملاحق
و	- الإهداء
ز	- شكر وتقدير
ح	- ملخص باللغة العربية
ط	- المقدمة
ي	- مشكلة البحث
ك	- مجتمع البحث وأسباب اختياره
ك	- أهمية الدراسة
ك	- منهج البحث والتحليل
ك	- صعوبات البحث
١٤-١	* الفصل الأول: الإطار النظري
٤٧-١٤	* الفصل الثاني: ملكية وسائل الإنتاج
١٤	- مقدمة
١٤	- التوزيع الجغرافي للبساتين وعلاقته بالإنتاج
١٥	- ملكية أراضي البساتين ومصادرها
١٥	- وضع اليد
١٦	- التعاقد (المغارسة)
١٧	- مهور النساء
١٨	- الملكية من خلال الرهن والعلاقات الربوية
١٩	- الوراثة كمصدر للملكية
٢٠	- ملكية الأشجار
٢٠	- أنواع الأشجار وتغيرها
٢٣	- ملكية الأشجار دون ملكية الأرض
٢٤	- توزيع البساتين حسب ملكية العشائر
٢٧	- ملكية المرأة وتغيرها
٢٩	- الملكية المشتركة وأثرها على الإنتاج

٣١	- ملكية المياه
٣١	- عيون المياه ومواقعها
٣٢	- نظام الري قديماً وتغيره
٣٤	- استراتيجيات ري البساتين
٣٥	- آثار سحب مياه الينابيع
٣٦	- سرقة المياه
٣٧	- تقليل استعارة الأدوات
٣٨	- آثار سحب المياه على جودة الانتاج
٣٩	- تراجع اقتناء الحيوانات
٤٠	- تأثير سحب المياه على توجهات الفلاحين
٤٠	- التعويضات النقدية وآثارها الاقتصادية
٤٢	- استراتيجيات مواجهة سحب المياه
٤٢	- تقسيم البستان الى قسمين
٤٣	- بناء آبار المياه (الحواويز)
٤٣	- استبدال الأشجار القديمة بأنواع جديدة
٤٣	- ملكية الطواحين المائية وبعض جوانب التاريخ الاجتماعي لها
٤٧-٨٢	* الفصل الثالث: علاقات الانتاج الاجتماعية
٤٧	- مقدمة
٤٧	- التغريب في البساتين
٤٩	- عمل المالك في بستانه
٥٠	- علاقات الانتاج الاجتماعية
٥٠	- المحاصصة
٥٠	- اسس المحاصصة ومعاييرها
٥١	- الخبرة والمهارة
٥٢	- مدى المحافظة على سلامة الاشجار والحرص على الثمار
٥٣	- تراجع دور القرابة كأساس في علاقات الانتاج
٥٤	- علاقة الجوار في البساتين
٥٥	- الاستتجار
٥٧	- التعدد في علاقات الانتاج الاجتماعية

الصفحة

الموضوع

٥٧	- المشاركة بين وحدتين إنتاجيتين
٥٩	اشكال العمل وتقسيمه
٦٣	المرأة ودورها الانتاجي ومكانتها الاجتماعية
٦٥	- العمل التعاوني وتغييره
٦٩	- المصاهرة كأثر للتعاون والجوار
٧٠	- بروز العمل المأجور ومجالاته
٧٢	- استغلال العمالة الرخيصة
٧٤	- الرش وعلاقته بالانتاج
٧٥	- التكاليف المتحركة للانتاج
٧٨	- اساليب زيادة الانتاج والقيمة المضافة
٧٨	- التزيب
٧٩	- كيفية التزيب
٨١	- التزيب ومقداره النقدي في حساب الفرق في الارباح
٨١	- اخفاء الثمار الرديئة أثناء تعبئتها
٨٢	- العمليات التحويلية للانتاج
٨٤-١٠٥	* الفصل الرابع:النشاطات الاقتصادية الأخرى والتسويق
٨٤	- مقدمة
٨٤	- الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق
٨٦	- جمع والتقاط النباتات
٨٨	- "البعارة" شكل آخر من الجمع والالتقاط
٨٩	- زراعة الفول: دراسة حالة
٩١	- صيد الخنازير
٩٢	- بعض أشكال الحرف
٩٢	- صناعة السلال
٩٣	- صناعة السلالم الخشبية
٩٣	- صناعة الحبال
٩٤	- تسويق منتجات البساتين من خلال التجار
٩٦	- المضاربات بين التجار
٩٨	- البيع بالمفرق قديماً وحديثاً

الصفحة	الموضوع
١٠٢	- استراتيجية تقليل النفقات
١٠٣	- الفرن (الطابون) ووظائفه الاجتماعية
١٠٥	- الموقدة
١٢٥-١٠٦	* الفصل الخامس: التفاعل الاجتماعي
١٠٦	- التمايز الاقتصادي والاجتماعي بين الفلاحين والتجار
١١٠	- الدور الاقتصادي والاجتماعي للحرامى وتغييره
١١٣	- استراتيجية حراسة البساتين
١١٣	- الصراع على ملكية وسائل الانتاج
١١٧	- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراع على ملكية وسائل الانتاج
١٢٠	- دراسة حالة: الصراع على الملكية وآثاره الاجتماعية والاقتصادية
١٢٤	- العلاقات الاجتماعية بين الجيران
١٢٥	- بناء القوة في نسق الاسرة كوحدة انتاجية
١٢٨	- المراجع العربية
١٣١	- المراجع الأجنبية
١٣٥	- الملخص باللغة الإنجليزية

© Arabic Digital Library

## الملاحق

- جدول رقم (١): يوضح توزيع ملكيات العشائر ومقارنتها عند التسوية مع الزمن الحالي.
- جدول رقم (٢): يوضح توزيع ملكيات العشائر حسب الأحواض.
- ملحق الصور
- صورة عن سند تسجيل أحد البساتين لإحدى النساء.
- صورة عن جدول الحقوق المتعلقة بأراضي البساتين والماء في الوادي.
- صورة عن قرار المحكمة حول خلاف بين فلاحين على زراعة الأشجار في الطريق.
- صورة عن شكوى تقطيع أشجار في البساتين.
- صور لوحات تسوية توضح توزيع ملكية البساتين وقنوات المياه في وادي جديتا.

## الإهداء

إلى روح أخي عبدالكريم.... الذي قضى نحبه قبيل انجاز هذه الرسالة.... وكم كان مشتاقاً لرؤية

هذا الانجاز الذي اشغلتني عنه، فلم أهنأ بقضاء ساعات طوال إلى جانبه.... قبل رحيله....

فأصبحت الآن أدرك معنى الحسرة....

والكآبة

وإلى..... أمي

الحنونة.... التي كانت

لي أنساً في غربتي

بين الجموع....

© Arabic Digital Library Yarmouk University

## شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى فلاحي البساتين في وادي جديتا، على حسن تعاونهم، وتقديمهم لي كل ما بحوزتهم من بيانات حول موضوع البحث. وكم كانوا أوفياء لي عندما أطلعوني على الكثير مما يعتبرونه من أسرارهم الخاصة....

كما سأبقى مديناً لأستاذي الدكتور : محمد فايز الطراونه، الذي رافقني إلى الميدان في الزيارات الاستطلاعية لمجتمع البحث، وكانت توجيهاته نوراً مضيئاً ... فهونت علي وعودت الطريق.

وأتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ الدكتور قيس النوري والدكتور عبدالعزيز الخزاعله، لتفضلهما بقبول المناقشة، فلهما مني كل الاحبار.

ولا أنسى زملائي في قسم الانثروبولوجيا الذين كان اللقاء بهم يخفف من عناء البحث والدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University



## ملخص

جاءت هذه الدراسة لواقع فلاحه البساتين في وادي جديتسا، باعتبارها قطاعاً ديناميكياً، وخاصة خلال السنوات التسع الاخيرة بعد سحب المياه التي كانت مخصصة لري البساتين، وما أدى إليه ذلك من تغير في نمط الانتاج ما قبل الرأسمالي، والتركيز على تمفصله مع النمط الرأسمالي، ومناقشة ذلك في ضوء النظرية ومدى ملاءمتها للتطبيق في مجتمع البحث، حيث استخدمت التمفصل articulation ونمط الانتاج mode of production كأداتي تحليل لما تم جمعه من بيانات.

وقد توصلت الدراسة الى نتائج رئيسة منها:

١- تُشكّل فلاحه البساتين نمط انتاج، وهي في الوقت نفسه طريقة في الحياة و ليس مجرد مهنة، إذ أنها بنائها الاقتصادي تُشكّل بقية عناصر التشكيلة الاجتماعية social formation القائمة في مجتمع البحث.

٢- إن التغير في فلاحه البساتين يتأثر بعوامل خارجية بدرجة تفوق أثر العوامل الداخلية، وأبرزها إقتصاد السوق. وإن أهم العوامل الخارجية التي تُحدث التغيير هي تغلغل الرأسمالية في مجتمع البحث، و انخراط الفلاحين في اقتصاد السوق.

٣- لقد لعبت العلاقات الربوية ولا تزال دوراً مهماً في استيلاء اصحاب رؤوس الأموال على فائض إنتاج الفلاحين، بالإضافة إلى وسائل الانتاج التي يملكها الفلاحون؛ بسبب استئانة الفلاحين مبالغ نقدية من هؤلاء المرابين الذين جاء وجودهم امتداداً لوجود التجار المرابين في مجتمع البحث منذ الثلاثينات من هذا القرن، فتاريخ مجتمع البحث هو تاريخ العلاقات الربوية.

٤- هنالك تمايز اقتصادي واضح ما بين الفلاحين والتجار في مجتمع البحث، حيث يعاني الفلاحون من تدني أوضاعهم الاقتصادية بشكل عام، في حين يتمتع التجار بأوضاع اقتصادية متميزة.

٥- يشكّل الصراع بين الفلاحين على ملكية وسائل الانتاج شكلاً مهماً من أشكال التفاعل الاجتماعي، ويتجاوز هذا الصراع كل اشكال القرابة الدموية kinship والمصاهرة والجوار.

٦- إن سحب مياه الينابيع التي كانت مخصصة لري البساتين قد أدى إلى ارتفاع أثمان البساتين بدلاً من أن يؤدي إلى إنخفاضها في حال بيعها، وذلك بفضل التعويضات التي تقدمها الحكومة لمن يرفع دعوى ومطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب سحب المياه.

٧- تتراجع الفلاحة كطريقة في الحياة بتأثيرات البيروقراطية التي أدت إلى هجرة الكثيرين من أبناء الفلاحين إلى العمل والتعليم وما تتطلبه هذه الظروف من التخلي عن العمل في فلاحة البساتين إلى حد كبير.

٨- يستند تقسيم العمل في مجتمع فلاحي البساتين إلى القدرات الجسدية والمهارات اللازمة للعمل دونما اعتبار للجنس في تقسيم العمل.

٩- إن العمل في إنتاج البساتين هو عمل عائلي في المقام الأول، بالإضافة إلى بروز أشكال أخرى للعمل مثل: العمل المأجور والعمل التعاوني.

١٠- تمتاز مكانة المرأة بانخفاضها النسبي في مجتمع البحث، وعدم ملاءمتها لما تقوم به من دور مهم في مختلف مراحل العملية الانتاجية.

١١- إن كثرة حالات المصاهرة ما بين الوحدات الانتاجية المتجاورة هي من الظواهر المهمة في مجتمع البحث، والتي ترتبط بالعملية الانتاجية.

## المقدمة

تأتي هذه الدراسة لفلاحة البساتين في وادي جديتا نظرا لكون الفلاحة تمثل طريقة في الحياة لدى فلاحي البساتين، فتؤثر في علاقاتهم وسلوكهم في مختلف المواقف الحياتية التي يعيشونها. كما أن الفلاحة هي الأساس في إنتاج البساتين، إذ أن ممارستها تُشكّل مصدرا أساسيا للدخل.

لقد شهدت الفلاحة تراجعا بفعل عدة عوامل أبرزها ظروف البيروقراطية التي أدت الى تخلي الكثيرين من أبناء الفلاحين عن تبني الفلاحة كطريقة في الحياة. و إن تغلغل الرأسمالية في مجتمع البحث قد ساهم في وجود قيم ومعايير وسلوكات ذات صبغة رأسمالية تتعايش الى جانب قيم ومعايير ما قبل الرأسمالية، وتتدهور الثانية لصالح الأولى.

وتهتم هذه الدراسة بالقاء الضوء على الآثار السلبية التي لحقت بإنتاج البساتين كماً ونوعاً من جزاء قيام السلطات الحكومية بسحب المياه المخصصة لري البساتين، وما تبع ذلك من بروز الخلافات بين الفلاحين حول تقاسم المياه وسرقتها، كما أدى ذلك الى توجه بعض الفلاحين الى استبدال الأشجار المغروسة بأنواع أخرى من الأشجار التي تتكيف مع شحة المياه، مما يكسب هذه الدراسة أهمية توثيقية لمختلف جوانب حياة الفلاحين التي باتت مهددةً بالزوال.

## مشكلة البحث

تحدد مشكلة البحث في دراسة بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لفلاحة البساتين في وادي جديتا، إذ لا انفصال بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهي تتضمن دراسة الفلاحة peasantry كطريقة في الحياة يعيشها المبحوثون، بما تتضمنه من عمليات تعاون وتنافس وصراع مرتبطة بالعملية الانتاجية، ويتم ذلك من خلال دراسة نمط الانتاج الفلاحي بما يتضمنه من علاقات إنتاج اجتماعية social relations of production، وقوى منتجة productive forces، بالإضافة الى علاقات ملكية وسائل الانتاج Property relations التي هي الارض والاشجار والمياه. والاهتمام بالتاريخ الاجتماعي لملكية وسائل الانتاج وتوزيعها، وملكية المرأة والتغيرات التي حصلت لهذه الملكية، ودور العلاقات الربوية في انتقال الملكية، وما أدت إليه من نتائج مؤثرة في علاقات الفلاحين، وتلقي الضوء على نظم الري القديمة وتغيرها.

وتهتم هذه الدراسة بتمفصل نمط الانتاج ما قبل الرأسمالي precapitalist مع نمط الانتاج الرأسمالي capitalist، وتوضّح كيف يتراجع الأول لصالح الثاني.

## مجتمع البحث وأسباب اختياره

يقع مجتمع البحث في المنطقة الجنوبية الواقعة جنوب بلدة جديتا في لواء الكوره، ويُعتبر امتداداً لوادي عرجان الواقع ضمن محافظة عجلون، وتحيط بوادي جديتا الجبال العالية المكسوة بأشجار البلوط والسنديان والخروب، وكان هذا الوادي عند تأسيس إمارة شرق الأردن يُعرف بوادي اليابس، ثم انتقلت تسميته لتصبح وادي الريان، لكن فلاحي مجتمع البحث يطلقون عليه "وادي جديتا" نسبة إلى بلدة جديتا التي يقع ضمن أراضيها. وينتمي إليها جميع مالكي البساتين. ولقد تم اختيار هذا الوادي وحدة للتحليل المكاني؛ وذلك لأهمية النشاط الاقتصادي فيه، والذي يؤثر في مختلف نواحي معيشة السكان المحليين.

وتجسد خصوصية اختياره لدراسته في أنه يتكون من حوالي (٥٠٢,٢٣٤) دونماً من الاراضي المزروعة بالأشجار المثمرة، والمروية بالماء، وأهمها الرمان والتين والزيتون.

## أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها ستزود المكتبة بدراسة أنثروبولوجية عن مجتمع لم يدرس من قبل، بالإضافة إلى أن أشجار البساتين في هذا المجتمع أصبحت مهددة بالزوال، بسبب قيام السلطات الحكومية بسحب المياه التي كانت مخصصة لري هذه الأشجار. ومن هنا تجسد أهمية هذه الدراسة في توثيق هذا الإرث الحضاري الكبير المتمثل في حياة فلاحي البساتين في منطقة شمال غرب الأردن.

## منهج البحث والتحليل:-

اعتمدت هذه الدراسة على الأساليب الملائمة في جمع البيانات لهذه الدراسة الميدانية وتحليلها، فاعتمدت على الملاحظة بالمشاركة Participant observation والاستعانة بإخباري من مجتمع البحث لتسهيل عملية الدخول إلى المبحوثين ومقابلتهم، إذ أن المقابلات بأنواعها كانت من أهم أدوات جمع البيانات، فقد قابلت مبحوثين من مختلف الفئات العمرية ومن الجنسين بما يتطلبه البحث، كما قمت بعمل دراسة حالة case study لزراعة الفول في الوادي نظراً لتمييز هذه الحالة، والتي جاءت تجسداً لارتباط الفلاحين بالسوق، وتوجيه نشاطهم بما يتلاءم مع هذا الارتباط، بالإضافة إلى حالة أخرى تمثل الصراع على ملكية وسائل الانتاج وقمت بجمع تفاصيل دقيقة حول هاتين الحالتين. وكان لا بد من الرجوع الى سجلات دائرة الاراضي والمساحة المتعلقة بأراضي مجتمع البحث لجمع الكثير من البيانات الهامة حول ملكية الاراضي والمياه وتوزيعها.

ولقد استغرقت فترة جمع البيانات من الميدان ستة أشهر، هي الفترة الممتدة من شهر حزيران من عام ١٩٩٨م إلى شهر كانون أول من العام نفسه. ثم انتقلت إلى مرحلة الكتابة والتحليل، وقد استخدمت نمط الانتاج mode of production والتمفصل Articulation كأداتي تحليل.

### **صعوبات البحث:-**

لقد تمثلت أبرز الصعوبات التي واجهتها هي عدم تعاون دائرة الاراضي والمساحة في لواء الكوره، وإصرار مديرها على إعاقة سير البحث، واسناد ذلك لحجج واهية، فكان ذلك يجعلني أشعر بالضيق والتوتر، وما لذلك من انعكاسات سلبية على انجاز هذه الرسالة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الفصل الأول الإطار النظري

ينطلق الباحث في دراسته هذه من الأهمية العلمية لدراسة المجتمعات الفلاحية، ومن بينها مجتمع فلاحي البساتين في وادي جديتا الذي قام الباحث بدراسته، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن واحداً من اثنين من سكان الكرة الأرضية اليوم هو ريفي حسبما يشير توما (1981: 17)، وهذا يعني أن نصف سكان العالم يعيشون خارج القطاعين المتطورين الخدمي والصناعي.

وتشير المقدمة (1995: 9) إلى أن أغلبية السكان في الدول النامية لاتزال تنتمي إلى الريف، بمعنى أن النسبة ليست متشابهة على مستوى العالم، ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذه المجتمعات الريفية والوقوف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها، وخاصة في ظل عدم التجانس في العالم الفلاحي أو الريفية الذي أشار إليه Bunce (1982: 13-14)، حيث ذكر بأن هنالك تعدد واختلاف في أشكال الثقافات السائدة في المناطق الريفية، مشيراً إلى أن الاستيطان أو الاستقرار الريفية يزيد على نصف سكان العالم، فقد كان يُشكل حوالي 53% من سكان العالم عام 1960م، وفي عام 1970م حوالي 60% من مجموع سكان العالم معتمداً في هذه النسب على الكتاب الديموغرافي السنوي الصادر عن الأمم المتحدة. وبالمقابل فإن فالرشتاين (1998: 46) يشير إلى أن نسبة الريفية أخذت في الانخفاض، وأنهم باتوا يشكلون ما نسبته أقل من 50% من سكان هذه المعمورة، مبدياً توقعاته بانخفاض هذه النسبة خلال الخمسة وعشرين عاماً المقبلة إلى أقل من 25%. ولعل هذه الفكرة تُعبر عن واقع مجتمع البحث، حيث باتت الفلاحة مهددة بالزوال؛ بسبب سحب المياه التي تعتمد عليها فلاحية البساتين، وهذا يزيد من أهمية هذه الدراسة في توثيق مختلف جوانب حياة فلاحي البساتين المعبرة عن الإرث الثقافي الكبير في منطقة شمال غرب الأردن، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي جعلت الفلاح يتحول إلى مواطن بتأثير من العولمة، حيث كتب برناردو وويلكنسون (1990) مقالاً في هذا السياق بعنوان "الفلاح يتحول إلى مواطن: التغييرات التكنولوجية والتحولات الاجتماعية في البلدان النامية".

ولقد أشارت المقدمة (1995: 7) إلى أن المجتمعات القروية والتي تضم الفلاحين هي أكثر مظاهر الاستقرار البشري انتشاراً على سطح الأرض، وهكذا عرفت جميع الشعوب البشرية النظام القروي وعاشت في ظله، بيد أن المجتمعات الريفية خضعت لعوامل التغيير واعتزتها الكثير من التحولات في أنماط حياتها.

## ولكن ما المقصود بالفلاح؟

يرى ماركس بأن الفلاح Peasant هو: إما مالك لوسائل الانتاج، وهو هنا بمثابة الرأسمالي، أو هو عامل Labour يقوم بتأجير جهده أو بيعه (Duggett: 1975: 160)، وهذا ما ينطبق على واقع مجتمع البحث، إذ أن الفلاحين فيه إما مالكين أو عمال، والعمال هنا تشمل من يعملون ضمن علاقة أو أكثر من علاقات الإنتاج الاجتماعية السائدة. ويطلق توما (1981: 18) مصطلح الريفي على كل من يعمل في الإنتاج النباتي أو الحيواني، سواء أنتج الفواكه أو الأرز أو القمح، وهو بهذا التعريف لم يُفرّق بين الريفي والمزارع، إذ لم يشر إلى آلية عمل هذا الريفي، فقد يكون المزارع رجل أعمال، ويعيش حياة لاتمتّ إلى الريفية بصلة، وإنما يدير مزارعه عن بُعد، أو يستخدم موظفين لإدارتها والعمل فيها، كما أن Duggett لم يشر إلى منظومة القيم التي ترتبط بالريفي أو الفلاح والتي تميزه عن غيره.

ولقد تحدث ماركس حسبما أورد Duggett (1975: 162) عن المجتمع ريفي rural society الذي يضم فلاحين في مجتمعات ما قبل الرأسمالية، وهذه المجتمعات ارتبطت بالعشيرة clan كوحدة بناء اجتماعية، وارتبطت كذلك بالملكية الخاصة أو الفردية، وعلى الرغم من اختلاف مستوى تطور هذه المجتمعات، فقد كانت الفلاحة مرتبطة بالأرض من حيث ملكيتها أو العمل فيها وشكلت أساساً للنظام الاقتصادي والبناء الاجتماعي.

أما Bernstein (1973:61-62) فيرى بأن الفلاح هو: من يعمل ضمن انتاج الوحدة المنزلية household production، وعدم خضوعه لقانون فائض القيمة، ولتراكم رأس المال، وبالتالي فهو اقتصاد الكفاف Subsistence Economy، وهو يغفل أهمية الزراعة في اقتصاد الفلاحين ويشير كذلك إلى أن الفلاحين يعيدون انتاج أنفسهم بأنفسهم، ولكنني أعتقد بأن تحولات قد طرأت على هذه السمات؛ فبعد دخول الرأسمالية واندماج مجتمع البحث فيها، بات الانتاج موجهاً للسوق، وانخرط الفلاحون في اقتصاد السوق، ولم يعد بالامكان أن نطلق على إقتصادهم اقتصاد الكفاف، كما تراكمت رؤوس الأموال لدى بعض الفلاحين من جراء ممارسة الفلاحة وسعيهم لتنمية رؤوس أموالهم الثابتة، كما أن مجتمع البحث لا يعيد انتاج نفسه، وإنما هنالك من الأبناء - وأقصد أبناء فلاحي البساتين - من يتخلى عن الفلاحة بسبب العمل وظروف البيروقراطية، والهجرة إلى المدينة أحياناً، وبالتالي فمن الخطأ إطلاق تعميم مفاده أن فلاحي البساتين يعيدون انتاج أنفسهم من خلال رغبتهم أو جهودهم الذاتية، وإنما نجد أنه كما أشار Firth (1981:87) فإن مسألة التغيير الاجتماعي في مجتمع الفلاحين يأتي استجابة لظروف من الخارج، وتأثير العامل الاقتصادي وليس استجابة لظروف داخلية. وقد وجدت أن فلاحة البساتين تستراجع

باستمرار؛ إذ تولى الكثيرون من أبناء الفلاحين عن تبني الفلاحة كطريقة في الحياة، كما برز العمل الفردي في فلاحة البساتين خارج إطار الأسرة كوحدة إنتاجية.

ولقد عرف krober الفلاحين، واشتمل تعريفه على عدة خصائص منها: أنهم يعتمدون على فلاحة الأرض، وأنهم لا يعيشوا منعزلين عن المدن، وإنما يرتبطون إلى حد ما بأسواقها، وينقصهم الاستقلال السياسي والاكتفاء الذاتي، ويرتبطون بالأرض بشدة، وتسود بينهم علاقات اجتماعية مباشرة. (أحمد، ١٩٨٩: ٧-١٠) وإن ما أورده كروبر يصرف النظر عن مكان السكن، إذ قد يكون في الحضر، وإنما المهم عنده هو تبني الفلاحة كطريقة في الحياة. ويرى Firth (1981: 87) بأن مجتمع الفلاحين ينطبق على كل مجتمع يتكون من عدد من المنتجين الصغار بغرض الاكتفاء الذاتي باستخدام تكنولوجيا بسيطة، والأساس في ذلك هو اشتغالهم بالزراعة، وهو يشير إلى الارتباط بالأرض، كذلك فإن Redfield (20: 1960) يرى بأن المجتمع القروي يشكل نموذجاً يمثل طريقة معينة في الحياة تعتمد أساساً على الزراعة، بينما يحاول Firth أن يدخل ضمن فئة الفلاحين صنّاع الحرف اليدوية والصيادين وكل من يزوال مهنة ذات إنتاجية محدودة في القرية أو الريف ممن يعيشوا ضمن تنظيم اجتماعي بسيط. أما wolf (2: 1966) فيميل إلى استخدام مصطلح المجتمع الريفي ليشير إلى طريقة في الحياة قوامها الاشتغال بالزراعة بقصد الاكتفاء الذاتي، وليس بهدف الإنتاج للسوق.

ويتقديري فإن الانتاج للسوق لايعني أن هذا المجتمع ليس مجتمعاً فلاحياً؛ لأن الفلاحة تتغير، وخاصة في ظل تغلغل الرأسمالية وتوسعها. ويشير Tarawneh (3: 1989) إلى أهمية التوجه نحو دراسة الفلاحة ميدانياً، في المجتمعات التي باتت الفلاحة تمثل فيها طريقة الحياة، بدلاً من النظر إليها على أنها مجتمعات منعزلة، والاختلاف في تصنيفها بين قبائل بدائية وسكان قرى كما فعل Wolf (1966) وكذلك Redfield (1956).

ولقد أكد Chayanov حسبما جاء في Hirst, Enew and Tribe (307: 1977) على أهمية الأسرة في العمل الفلاحي كوحدة إنتاج، وأن الهدف من الانتاج هو بقصد الكفاف، دون اشارة إلى أن الأسرة تعمل وتنتج ليتقاسم اعضاؤها المردود النقدي أو العيني في النهاية بشكل فردي، أم تسودها روح الجماعة ووحدتها الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أوليته عناية واهتماماً في دراستي، كما أن هنالك وحدات إنتاجية تتألف خارج نطاق الوحدة الإنتاجية العائلية، مثل شراكة مجموعة من الشباب حسبما وجدت في مجتمع البحث، وممارستهم فلاحة البساتين ضمن الاستتجار كعلاقة انتاج اجتماعية.



ويشير Grossman (13: 1984) إلى أن الفلاحين في غينيا الجديدة يتصفون بأن الوحدة الأساسية في الإنتاج لديهم هي الأسرة، وأن هنالك مساعدة متبادلة بين هذه الوحدات، وأحياناً يتم الحصول على المساعدة مقابل الأجرة، وبأن التكنولوجيا لديهم بسيطة، وللفلاحين حق التصرف في الأرض التي يعملوا فيها، وأن جزءاً من الإنتاج مخصص للدولة على شكل ضرائب أو على شكل سداد للديون وفوائدها، وبذلك يبدو كلام Grossman أكثر صلة بمجتمع البحث، إذ شكّلت العلاقات الربوية *usurious relations* أساساً هاماً في مسألة الملكية في مجتمع البحث، وذلك منذ الثلاثينات من هذا القرن؛ فقد أشار بعض كبار السن من المبحوثين إلى أن رهن الأراضي - بما في ذلك أراضي البساتين - قد ساد في الماضي في مجتمع البحث ولا يزال، لكنه كان في الماضي من خلال رهن البساتين لأصحاب الدكاكين أو التجار، مقابل الحصول على بعض الحاجيات والسلع الأساسية من هؤلاء التجار الذين امتازوا بالطمع وحب الاستيلاء على الأراضي. فقد استولى أحد التجار على بستانين تبلغ مساحتهما حوالي ست دونمات مقابل "شوالين" من القمح عجز المستدين (مالك البستانين) عن سداد ثمن القمح الذي استدانه، وبقي الثمن يزداد كل عام من جرّاء تراكم الفوائد، وهو ما كان يطلق عليه عملية (المدايره) حتى وصل إلى ما يعادل ثمن البستانين فكان أن استولى عليهما لقاء ذلك الدين. كما أن تاجراً آخر استولى على بستان تبلغ مساحته أربع دونمات ونصف مقابل (سطلية عجوة)، عجز صاحب البستان عن سداد ثمنها، فاستولى التاجر (صاحب الدكان) على البستان بالطريقة السالفة الذكر. ولقد استمرت هذه العلاقات الربوية حتى اليوم لكنها تطورت في ظل الرأسمالية المعولمة من خلال استدانة القروض النقدية من المؤسسات المالية والتجارية ومن خلال بعض أصحاب رؤوس الأموال من المجتمع المحلي، إذ يقوم بعض هؤلاء بمنح الفلاحين قروضاً نقدية مقابل فوائدها، وهذا يتطلب ضمانات لحق الدائن والذي يكون عادة من خلال رهن هذه البساتين، وقد استولى بعض الدائنين حديثاً على بعض البساتين بسبب عجز المستدين عن السداد، كما أن دائناً آخر استولى على منزل أحد المدينين من فلاحي البساتين. وجدير بالذكر أن هذه القروض لا تُخصص للعمل في البساتين لشراء البذار أو المواد الكيماوية؛ أو أجوراً للعمال لأن فلاحية البساتين في مجتمع البحث لا تتطلب رأس مال متحرك ضخماً، وإنما هي أشجار مثمرة لا تحتاج إلا إلى العناية بالرش والتقليم والري، لكن هذه الديون لأهداف غير استثمارية مثل الزواج وبناء المنازل. وقد وجد الباحث من خلال السجلات الرسمية وجود ٣٤ حالة رهن للبساتين للبنوك التجارية ومؤسسات مالية أخرى، وبذلك فإن البساتين تُشكّل وسائل للرهن مقابل الحصول على القروض النقدية (سجلات الأموال غير المنقولة لبلدة جديتا الخاصة بالاحواض رقم ١٤، ١٦، ١٩، ١٨).

ونجد أن العلاقات الربوية ذات انتشار واسع في مجتمعات الفلاحين، فقد أشار Pathak إلى سيطرة مقرضي الأموال على الفلاحين في قرية Alirajpur وقرية Mathwad في الهند، وخاصة في الفترات التي تقل فيها الأمطار، حيث تُشكّل تلك الفترات أكثر الظروف صعوبة للفلاحين مثل فترة الثمانينات من هذا القرن، مما يؤدي إلى تحول الفلاحين إلى البحث عن العمل بالأجرة لسداد الديون ذات الفوائد المرتفعة والتي يحدد نسبتها بأنها تتراوح ما بين ٢٥٪-٣٥٪ لثلاثة أشهر، وتصل إلى ١٠٠٪ لتسعة أشهر، ليصبح هدف الفلاح هو تسديد القروض.

ولقد أدت هذه العلاقات الربوية في وادي جديتا إلى سيطرة أصحاب رأس المال النقدي على الثروة، وتراكت رؤوس أموالهم وعوائدهم النقدية، وشكل ذلك نوعاً من التمايز السذي يبدو واضحاً في مختلف مناحي حياتهم، كما ساهمت في تشكيل العلاقات الاجتماعية وتحديدتها، ويروى في هذا السياق أن أحد المرابين استولى على بستان أحد المدينين على أساس أنه ثلاث دونمات، وقد تبين فيما بعد أن مساحته بلغت أربع دونمات ونصف، وقد رفض هذا الدائن التنازل عن المساحة الزائدة مما ولد بين الطرفين عداوة وتنافراً توارثته الأجيال، وكل ذلك يحدث في ظل نمط الانتاج الفلاحي.

ومن المهم هنا أن نذكر بأن الباحثين Hirst, Enew and Tribe قد أكدوا بأنه لا يمكنهم الأخذ بفكرة وجود نمط انتاج فلاحي، أو بعلاقات انتاج اجتماعية فلاحية؛ لأن كل عائلة تعمل لوحدها في الانتاج ويقصد الكفاف، وبالتالي فهم يؤكدون عدم امكانية القول بأن الفلاحة تشكل نمط انتاج (Chayanov: 1977: 305). وهذا بنظري غير صحيح وسأوضح ذلك من خلال تعريف نمط الانتاج الاجتماعي وتحليل عناصره.

يعرف Balibar و Althusser نمط الانتاج الاجتماعي بأنه: بناء معقد ومتداخل من علاقات الانتاج الاجتماعية وقوى الانتاج (Carter: 1978: 54). ويشير cook (1977: 360) إلى أن مفهوم نمط الانتاج mode of production مفيد في التحليل، لدرجة أنه يساهم في فهم التشكل التاريخي والواقع الاجتماعي. ويعرفه Laclau (1971:53) بأنه: مجموعة متكاملة من قوى الانتاج المرتبطة بشكل معين من الملكية لوسائل الانتاج التي تحدد مسار الفائض الاقتصادي ودرجة فاعليته، وتقسيم العمل. ويقدم كل من Hindess و Hirst تعريفاً لنمط الانتاج بأنه: اتحاد متمفصل من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج بنائياً، من خلال سيطرة علاقات الانتاج (Hindess and Hirst, 1975: 9). وإنني لا أنفق مع Hindess and Hirst في اعطاء علاقات الانتاج الاجتماعية أهمية كبرى فوق أهمية قوى الانتاج في صياغة مفهوم نمط

الانتاج، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه ماركس حيث يرى بأن التحول من تشكيلة تاريخية معينة إلى أخرى يؤكد على ضرورة التغيير في القوى المنتجة لإحداث التحول (Cook: 1977: 366).

ولو حاولنا أن نفكك عناصر نمط الإنتاج mode of production، لقلنا بأنه يتكون من علاقات الإنتاج الاجتماعية Social relations of production، وكذلك القوى المنتجة Productive forces، والتي يُعبّر عنها عادة بالتكنولوجيا السائدة، والعنصر الثالث هو علاقات الملكية property relations ويقصد بها ملكية وسائل الإنتاج. والمقصود بعلاقات الإنتاج الاجتماعية تلك العلاقات التي تنشأ بين الأفراد بهدف الإنتاج المادي سواء أكانت في البستان أو المزرعة أو في المنشأة الصناعية، ويتحدد شكل وطبيعة هذه العلاقات بشكل ملكية وسائل الإنتاج وبمستوى القوى المنتجة، فهذه العناصر الثلاثة تشكل مع بعضها ما يُعرف بنمط الإنتاج، وهي مترابطة بمعنى أن تطور المستوى التكنولوجي مثلاً الذي يعني تطور القوى المنتجة يؤثر في تطور العلاقات ويؤدي إلى إحداث التنمية مثلاً، وهناك من الباحثين من يؤيد هذا التوجه، في حين أن هنالك من يرفضه مثل Hirst و Hindess (1975: 183) حيث يرفضان الحتمية التكنولوجية التي تتضمن فكرة أن القوى المنتجة تحدد علاقات الإنتاج. وليس من الممكن اغفال دور القوى المنتجة ممثلة بالتكنولوجيا، فقد وجد الباحث بأن في مجتمع البحث مدخلات إنتاج تُعبّر عن مستوى تكنولوجي أكثر تطوراً مثل المبيدات الكيميائية، بالإضافة إلى عدد كبير جداً من سيارات النقل الحديثة (البكبات) والتي يستخدم أصحابها في الغالب - من التجار - هواتف خلوية في عملية التسويق وتحديد الأسعار على الهاتف أثناء عملية شراء المنتجات، من خلال الاتصال مع تجار السوق المركزي، وتستخدم (البكبات) لنقل الإنتاج وتسويقه، وبفضل هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة أصبح بإمكان الفلاح أن يبيع كل شيء ينتجه بكل يسر وسهولة، دون حاجة إلى السفر إلى فلسطين مثلاً، وتحمل العناء والمشقة للبيع هناك حسبما كان في الماضي قبل حوالي ثلاثين سنة، وبات الفلاح اليوم يبيع كل منتجاته نقداً وهو في بستانه. كما أن عدم تطور التكنولوجيا في الماضي كان يؤدي إلى تقديم البساتين بدل مهر للزوجة، ولعل لعدم القدرة على فلاحتها وتسويق منتجاتها بسبب ضعف تطور التكنولوجيا علاقة بالتخلص منها بهذه الطريقة. ومن الطريف هنا ما ذكره أحد الباحثين، بأنه أيام شبابه قبل حوالي أربعين سنة، قام بالقضاء على عدة شجرات تين؛ للتخلص من عناء تسويق منتجاتها دون أن يعلم أهله بذلك.

وتسود في مجتمع البحث علاقتا إنتاج اجتماعية هي ١- المحاصصة Share Cropping

٢- الاستئجار Tenancy. ولكل منها شروطها وظروفها الخاصة، فالمالك مثلاً لا يعمل في بستانه في حال عجزه عن العمل، أو ربما في حال التحاق ابنائه بالوظائف الإدارية سواء المدنية

أو العسكرية التي تعيق عملهم في البساتين، أو انشغال المالك بأعمال أخرى، كما أن الصراع بين المالكين الشركاء في بستان واحد أو أكثر يدفع بهم إلى تأجير البستان، لتبرز لدينا علاقة انتاج اجتماعية أخرى هي الاستئجار، أو المحاصصة بين المالك والمحاصص، أو المستأجر حسب اتفاق معين يتضمن مقدار حصة كل طرف، وفي العادة فإن المحاصصة تكون على اساس ثلثي فائض القيمة للمالك والثلث للمحاصص.

وأما عن ملكية وسائل الانتاج، فإن الارض والاشجار والمياه هي وسائل الانتاج الاساسية، وهي ملكية فردية أو جماعية مشتركة. وأما التكنولوجيا فهي تمتاز بالبساطة في مختلف مراحل الانتاج، فيستخدم فلاحو البساتين أدوات بسيطة مثل الفأس والمجرفة "والحُجَّاة"، كما أنهم يغطون آنية الشرب مثل (الزير) بقطع من (الخيش) الخميل ليوفر لها البرودة، مقابل من يستخدم ثلاجات تعمل على الكاز حيث لا تتوفر الكهرباء، فهذا يشير إلى نوع من التمثيل. كما أن منهم من يمتلك السيارات ويستخدمها في البساتين مقابل من يستخدم الدواب في التنقل وحمل الانتاج، واستخدام مخلفات الحيوانات في زيادة خصوبة الارض على نطاق ضيق، وهذا يتفق مع ما أشار إليه Huang (1985: 150) الذي قام بدراسة قريتين في شمال الصين أحدهما تدعى Shajing، والآخرى Lujiazhai ويقوم الفلاحون هناك باستخدام مخلفات الحيوانات وخاصة الحمير كمخصبات.

من هنا يمكن القول بأن الفلاحة تشكل نمط انتاج، وأن هناك امكانية وجود نمط انتاج فلاحي، وهذا النمط هو باختصار هذه العلاقات الانتاجية الاجتماعية، وما يرتبط بها من قوى منتجة، وعلاقات ملكية. وكذلك منظومة القيم المرتبطة بها، لكن لا يوجد انتشار لنمط انتاج فلاحي عالمي يسود في مختلف المجتمعات الفلاحية وإنما هناك تعدداً وتوعاً في خصائص وسمات هذه المجتمعات.

ولابد من الاشارة إلى امبريقية بعض أفكار المدرسة الفرنسية الحديثة للأنثروبولوجيين الاقتصاديين الذين ذهبوا إلى التركيز على الأنثروبولوجيا الاقتصادية ككل، من خلال العديد من التساؤلات الشاملة حول الانتاج حسبما يذكر Clammer (1985: 32-33) مثل ما هو الانتاج؟ وما هي المجموعة المنتجة؟ وكيف تُنظَّم هذه المجموعة؟ ومن يقودها؟ وما هي طريقة الانتاج؟ وما هدفه؟ فهذه الاسئلة وغيرها أشغلت بال الباحث، ومنها انطلق في دراسته هذه، وقد تبنى افكار هذه المدرسة ومن روادها Meillassoux, Teray, Althusser, Ray, Dupre و Godelier ومن أهم أفكارهم: محاولة التنظير لمفهوم نمط الانتاج، وجعله مفهوماً تنظيرياً ذا

فائدة تحليلية، والاعتقاد بأن جميع الانماط الاقتصادية تدور في فلك نمط واحد هو النمط الرأسمالي الذي يسود لتعود اليه بالنهاية جميع العائدات.

ولقد قمت بتطبيق بعض المفاهيم الانثروبولوجية الاقتصادية على مجتمع فلاحي البساتين، وقد تبينت وجهة نظر المدرسة الانثروبولوجية الفرنسية التي تستخدم أدوات تحليل ملائمة لهذا الاطار مثل نمط الانتاج **mode of production** والتمفصل **articulation**، على أساس أن هذا النشاط الاقتصادي الاجتماعي المتمثل في فلاحه البساتين يشكل نمط انتاج، وقمت بتحليل عناصر ومكونات هذا النمط، إذ تحدثت في الفصل الثاني حول ملكية وسائل الانتاج، وفي الفصل الثالث حول علاقات الانتاج الاجتماعية، وفي الفصل الرابع حول التكنولوجيا، وفي الفصل الخامس تحدثت عن التفاعل الاجتماعي الذي يرتبط بنمط الانتاج، وفي ظل وجود من يملك وسائل، الانتاج مقابل من لا يملك من هذه الوسائل ولجوء من لا يملك هذه الوسائل إلى العمل بالاجرة اليومية الهامشية التي تعبر عن الاستغلال **exploitation** ضمن علاقات انتاج اجتماعية محددة، لذلك فإن هنالك صراع على ملكية وسائل الانتاج، وهي عملية مهمة يوليها الباحث أهمية لارتباط الصراع بالتغير الحاصل في نمط الانتاج الفلاحي في مجتمع البساتين، خصوصاً بعد هيمنة علاقات السوق عليه، وقد برز الاتجاه إلى الملكية الفردية لوسائل الانتاج التي هي الارض والأشجار والمياه، وبرز الصراع على الملكية بين الاخوة والأقارب بدلاً من التعاون والمشاركة في ملكيتها وفلاحتها كما كان ذلك في الماضي.

ويهتم الباحث كذلك بماطراً على النشاطات الاقتصادية الأخرى، مثل: صناعة السلال، والحبال والسلالم، وجمع والتقاط بعض أنواع النباتات من تغيرات من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق.

وإنني أتفق مع ما أشار إليه Bagchi (1982: 1-2) إلى أن أحد طرق تفسير التغير الاجتماعي هو: أن التغير نتاج للتفاعل ما بين علاقات الإنتاج الاجتماعية وقوى الإنتاج، ويولي الباحث أهمية للتغير الاجتماعي في مجتمع البحث، معتقداً بأن مجتمع البحث يعيش حالة ديناميكية في ظل العولمة **Globalization**، مما يقلل من وجود التكامل الوظيفي الذي تحدث عنه Parsons حسبما ورد في Parttis (1987: 12:13)، حيث ذكر بأن Parsons قد أشار إلى أن هنالك حالة من التكيف **adaptation** بين العوامل الداخلية والخارجية لحدوث حالة من التكامل **Integration** في البناء الاجتماعي، وهذا أرفضه من خلال ما توصلت له ميدانياً، فعلى سبيل المثال فإنه وبعد قيام السلطات الحكومية بسحب المياه المخصصة للبساتين، وتحويلها إلى مناطق أخرى لغايات الشرب، وإتاحة الفرصة لحصول مالكي البساتين على تعويضات نقدية، فقد تعمقت

الرغبة لدى الفلاحين في امتلاك الأرض والأشجار، اللتان هما وسيلتنا الانتاج الاساسيتان في البساتين إلى جانب المياه، ولذا زادت حدة الصراع بين الشركاء من الاقارب، وترتب على ذلك تأثر العلاقات الاجتماعية وعمق التفاعل الاجتماعي فيما بينهم سلبياً وتعكر صفو هذه العلاقات، لدرجة حدوث المشاجرات واللجوء إلى العنف الجسدي والمعنوي تجسيدا لهذا الصراع. فالتغير يأتي من الخارج، وليس استجابة لظروف داخلية.

وبما أن هذه الدراسة تركز على الترابط الدقيق ما بين النظرية والتطبيق، ومدى امكانية تطبيق بعض المفاهيم النظرية على مجتمع البحث، فإن الباحث يركز كذلك على مفهوم التفصل articulation الذي يدمج ما بين التركيز على الانتاج production والتبادل exchange، بدلاً من التوجه الذي أشار اليه Partis (22: 1987) والذي يفسر التغير الاجتماعي من خلال العلاقات التبادلية فقط. ولذلك يرى الباحث أن من غير الصواب الاعتماد على التبادل في تفسير التغير في البناء الاجتماعي، ويعتقد الباحث كذلك بأن توجه الاقتصاد الرسمي Formalist الذي جاء به ريكاردو (Ricardo) وأدم سميث (Smith) غير قادر على تفسير التغير الاجتماعي؛ لأنه ينطلق من افتراض السلوك الرشيد، والذي يتضمن أن يستغل الفرد الموارد المتاحة دون هدر، وأن الانسان في علاقاته مع الآخرين فإنه يسعى إلى الربح. ففي مجتمع فلاحي البساتين هنالك أهداف أخرى تحتاج إلى المزيد من التعمق في تفسيرها، بدلاً من الاعتماد على هذه الفرضيات الشكلية. فالفرضية الأولى لا تنطبق على قول بعض المبحوثين بأن من العيب عليهم ترك بساتينهم وعدم العمل فيها حتى مع تدني مستوى الارباح، إذ أن هنالك أهداف اجتماعية لا تقل أهمية عن هدف تحقيق الربح، وهي المحافظة على ما ورثوه من آباءهم والاعتزاز به، واستخدام هذه الملكيات في اثبات المواطنة، ومن هنا تأتي أهمية الارتكاز على التفصل Articulation الذي جاء به Balibar and Althusser بأنه: علاقة بين ممارسات معينة تتم داخل تشكيله اجتماعية واسعة، لكنهما استخدمتا مصطلحات بديلة للتفصل، مثل: التعايش (Carter: 1978: 54) Coexistence، وهو يوجد في مجتمع البحث ما بين نمط انتاج يمكن القول عنه بأنه رأسمالي Capitalist، وهذا النمط لا يؤمن بالقيم الاجتماعية السائدة اضافة إلى القيم الاجتماعية لنمط ما قبل الرأسمالي Precapitalist، وإنما يرتبط هذا النمط باقتصاد السوق، وتبني قيم السوق وذلك من خلال زيادة الانتاج والريع النقدي، وتعظيم تراكم رأس المال واستغلال العاملين بالاجرة بمنحهم أجوراً متدنية؛ وذلك لزيادة فائض القيمة لدى مالكي وسائل الإنتاج، ومنح القروض النقدية للحصول على الفوائد، مقابل نمط ما قبل رأسمالي Precapitalist مازال يتمسك بالقيم والمعايير الدينية والاجتماعية التي لها علاقة بضعف انتاج الفائض، والتي تدعو إلى القناعة والاكتفاء بما هو قليل من الارباح، واشباع الحاجات الاساسية، وبشكل عام العمل باستراتيجية الكفاف مؤطراً

سلوك الفلاحين الانتاجي بايديولوجيا مرجعية هي ايدولوجيا الحلال والحرام من المنظور الديني، والنمطان في حالة من التعايش، ويتراجع النمط ما قبل الرأسمالي لصالح النمط الرأسمالي، فمنذ خمس سنوات تقريباً شاع بين الكثيرين من الفلاحين في مجتمع البحث فكرة العمل على تسريع نضج الثمار مبكراً قبل موعد نضجها الطبيعي؛ وذلك لتحصيل أكبر ربح نقدي ممكن في ظل وجود عرض قليل وطلب كبير، من خلال استخدام بعض الأساليب الخاصة مثل "تزييت التين"، والذي يقصد به ادخال كميات قليلة جداً من زيت الزيتون أو الذرة بوساطة سرنج (syring) إلى داخل ثمار التين؛ للعمل على نضجها قبل موعدها بأسابيع، فهذا يشكل نقلة رأسمالية لاتعرف سوى زيادة هامش الربح وتقليل التكلفة. وإن لتزييت التين مضار على من يأكل ثماره مثل الاصابة بالاسهال، والمغص أحياناً، كما أن طعمه غير مستساغ، لكن ذلك يرتبط بأن الهدف الاول والاخير هو: الانتاج للسوق، وليس لإطعام الأبناء والأقارب وإصابتهم بالاسهال.

ويدخل في التمثيل كذلك أن عدد سيارات (البكب) العاملة في البساتين في تزايد مستمر من جراء تحول بعض الفلاحين من العمل في البساتين ضمن علاقته المحاصصة أو الاستئجار أو عمل المالك في بستانه ضمن وحدة انتاج عائلية إلى العمل الفردي في نقل المنتج إلى الأسواق مقابل تراجع استخدام الدواب في النقل والتنقل، حيث تزايد كذلك عدد السيارات الخصوصي العاملة بالأجرة النقدية في نقل الركاب، وأصبح ذلك سلوكاً مقبولاً بعدما كان عيباً في مجتمع البحث، إذ حلت قيم ملائمة للنمط الرأسمالي والتي أشار إليها عبدالله (١٩٩٧: ٤٩) مثل تمجيد الادخار، ورفع قيمة الربح النقدي، والتملك، والنظر إلى الثروة على أن من واجب صاحبها أن يحميها، وهذا ما نجده في مجتمع فلاحي البساتين، إذ يسعى معظم المنتجين من الكبار والصغار والذكور والاناث إلى تجميع الثروة وزيادتها، والعمل على الادخار والاقتصاد في النفقة، فنجد مثلاً أحد كبار ملاكي البساتين والذي تقدر ملكيته بستين ألف دينار في البساتين لوحدها لا يكاد يبدل ملابسه الرثة وحذاءه القديم البالي وذلك في معظم أوقاته، حتى في الظروف التي تتطلب قدراً أكبر من الاناقة، لكن هذه الملابس مرتبطة كذلك بالعمل الذي يمارسه أكثر من ارتباطه بأمواله.

وقد ذكر ماركس وانجلز بأن الرأسمالية لا تترك رابطاً بين الإنسان وأخيه الإنسان سوى المصلحة الذاتية المكشوفة والدفع النقدي، كما يؤدي توسع انتشار الرأسمالية إلى تصدير علاقات اجتماعية تسحق خصوصية المجتمعات المحلية وتغيرها (تيرنر: ١٩٨١: ٣٦). فلم يعد لدى فلاحي البساتين مبدأ العونة والمساعدة المجانية التي سادت في الماضي، وإنما برز

العمل بالأجرة حتى على مستوى الاسرة، فقد ذكر بعض المبحوثين بأنهم يدفعون لأبنائهم أجوراً نقدية لقاء مشاركتهم في العمل في البساتين.

ولقد بدأت القيم والمعايير الدينية تفقد قوتها في تحديد وتوجيه سلوك المبحوثين، ويدخل ذلك ضمن حالة التمهصل، فنجد هنالك من الفلاحين من يقتل الخنازير معتقداً بأن ذلك "حلال" ويستحق عليه الاجر من الله، مقابل من يقوم بصيد الخنازير ليبيعها ويحصل على ثمنها نقداً دونما اعتبار للقيم الدينية.

كما أن فلاحه البساتين حالة تتجسد فيها بعض مظاهر التفكك وتنامي الفردية على مستوى الوحدة الانتاجية التي هي العائلة أو الاسرة، فنجد هنالك من الابناء من صار يعمل مستقلاً في انتاجه، إذ أن الإقامة في وحدة سكنية مشتركة لم تعد تعني أن يعيش الاعضاء معيشة اقتصادية واجتماعية مشتركة، فنجد في احدى الوحدات الانتاجية الاسرية أحد الأبناء وهو يملك سيارتين لنقل الإنتاج، مقابل أخ له يعمل ضمن إطار الأسرة ولايكاد يحصل على مردود نقدي من إنتاج وحدته سوى ثمن سجاثره.

وإن الاستمرار في ضعف النمط ما قبل الرأسمالي (الفلاحي) لصالح النمط الرأسمالي قد يؤدي في المستقبل إلى ما أشار إليه Ray في حديثه حول مراحل التمهصل، التي تصل في النهاية إلى سيادة النمط الرأسمالي وزوال الأنماط الأخرى (Foster- carter: 1978: 56)، هذا مع العلم بأنه لم يتحقق من هذه الفرضية.

وهناك بعض الدراسات التي أجريت على واقع الفلاحة في الاردن وبعض المناطق المحيطة، إلا أن دراستنا هنا لها خصوصية أنها تدرس الفلاحة في البساتين، فلقد قامت فدوى الصعبي (١٩٩٧) بإجراء دراسة حول واقع الفلاحة وتغيره في احدى قرى شمال الاردن وتدعى "أسعرة"، وقامت بتطبيق بعض المفاهيم والتوجهات النظرية حول واقع القرية، وتأكيداً على التمهصل بين الرأسمالية والأنماط الأخرى في القرية التي قامت بدراستها، لكن المهم هنا هو أن تلك القرية تمتاز بممارسة الفلاحة من خلال زراعة الحبوب في اراض غير مروية في حين أن دراستي هذه قد أجريت على ما مساحته (٥٠٢,٢٣٤) دونم من الاراضي المزروعة بالاشجار المثمرة المروية بالماء الجاري، مثل اشجار التين والرمان والتي يقل انتشارها في مناطق أخرى من الاردن، ولذلك تأتي خصوصية هذه الدراسة وتميزها، والاشارة إلى اختلاف فلاحه البساتين المروية عن فلاحه الأراض غير المروية، ومن هذه الاختلافات أن في مجتمع



البساتين هنالك حرص شديد من الفلاحين على التملك في البساتين وبالامتار المحدودة جداً، إذ أن بعض الفلاحين يملك خمس أشجار رمان ضمن مساحة ارض لا تتجاوز ستين متراً يميزها عن أشجار شركائه بصيغ سيقان الأشجار بدهان أحمر وآخر بأزرق وغيرهما من الألوان، ويرتبط هذا الحرص على الملكية بالهدف النهائي للعملية الانتاجية وهو الربح النقدي، في حين أن الملكية في قرية "أسعره" هي أكبر من ذلك بكثير من حيث الكم، وتختلف عنها من حيث النوع، بالإضافة إلى أن التوجه للسوق هو أكبر في فلاحه البساتين، كما يبرز الصراع على ملكية البساتين، في حين أن الصراع على الملكية غير موجود في قرية اسعرة.

وأما دراسة Giacaman and Tamari (1996) فهي تركز على دراسة الفلاحين في غرب نهر الاردن، والذين يزرعون الحبوب أيضاً وليس الأشجار المثمرة وضمن المشاركة كعلاقة انتاج اجتماعية، في حين أن دراسة مجتمع فلاحي البساتين تضمنت وجود علاقات انتاج اجتماعية أخرى سبق ذكرها.

لقد أشار كل من سورج وويلكنسون (1990: ٤) إلى تراجع الفلاحة عالمياً، وما ينجم عنه من آثار سيئة بالنسبة للفلاحين؛ بسبب انتشار التكنولوجيا الزراعية الحديثة، فالعائلة يتراجع دورها الانتاجي باستمرار، ليحل محلها عمال مأجورون، مما يثير في ذهني أن العمل العائلي لدى فلاحي البساتين قد يزول في المستقبل إذ يستطيع فرد واحد أن يحضر مجموعة من العمال المأجورين؛ ليقوموا بتسريع نضج الثمار، وقطفها خلال فترة زمنية قصيرة لينته بذلك الموسم، وبذلك يتم الاستغناء عن جهد العائلة أو الأسرة، وخاصة في ظل وجود نمو للعمل المأجور في مجتمع البحث، وتزايد السعي لتحقيق أكبر قدر من فائض القيمة، وتنامي الفردية.

ويذكر Nash (1996: 7-13) بأن فلاحي الغابات والصيادين والجامعين في المكسيك Mexico وبوليفيا Bolivia قد فقدوا اعتمادهم على اقتصاد الكفاف، وابتأوا مرتطبين بالاقتصاد العالمي الذي أدى إلى تحول الكثير من هؤلاء الفلاحين إلى عمال مأجورين في الشركات المتعدية الجنسية، وهو ينظر إليهم على أنهم يمثلون البروليتاريا، لكنه لا يشير إلى الأساس الذي استند عليه في هذه النظرة؛ إذ أن البروليتاريا Proletaria كطبقة تتطلب وجود الوعي بالذات والذات، كما أن الشعور بالاغتراب Alienation من أهم سمات طبقة البروليتاريا. كما أشار إلى أن قسماً كبيراً من هؤلاء الفلاحين قد فقد أراضيهم التي كان يعمل فيها، بتأثير تنامي نفوذ الرأسمالية المعولمة؛ إذ أنها حطمت الحدود بين المناطق الانتاجية الريفية ومناطق الانتاج

الرأسمالي، واقتحمتها بما تحمله من قيم وتقاليد مثل تعاطي المخدرات، كما بات العمل المنزلي موجهاً للسوق.

ولقد تحدث Keydar (177: 164) في مقال له حول مسارات التحول الريفي في تركيا حول حدوث تحولات في الريف الزراعي في تركيا منذ بداية الخمسينات؛ بسبب دخول التكنولوجيا الحديثة. وتدفق رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع وما أحدثته من تغير سريع في التكنولوجيا واستصلاح الأراضي، والاندماج الكبير في الإقتصاد العالمي والإستغناء عن اعداد كبيرة من الأيدي العاملة من الفلاحين. وبدخول الرأسمالية وتجذرها في الريف التركي فقد أحدثت تمايزاً وفروقات بين الفلاحين، ولم تعد تركيبتهم متجانسة كما كانت في السابق، كما تضاعفت وحدتهم الاقتصادية والاجتماعية في قرية قام keydar بعمل دراسة حالة لها لمعرفة أثر الهيمنة الرأسمالية على النظام الزراعي في تركيا، وتدعى yesildumlupinar والتي اعترافاً بالتنفك وفقدت جاذبيتها الاقتصادية، وتحول معظم فلاحها إلى عمال هامشيين في المدن القريبة بعد دخول الرأسمالية إلى تركيا منذ الخمسينات، وإقامة المشاريع الصناعية في المدن، ولذلك فإن التغير الاجتماعي يأتي استجابة لقوى أو ظروف خارجية أهمها العامل الاقتصادي، وهذا ما أشار إليه لاتوش (1998: 69) عندما ذكر بأن العولمة قد أدت إلى زيادة البطالة واللامساواة والضعف والفساد والتلوث وتدمير البيئة.

## الفصل الثاني

### ملكية وسائل الانتاج

مقدمة:-

لقد أدت وسائل الانتاج الأساسية في مجتمع البحث، وهي الأرض والأشجار والمياه، بالإضافة إلى مدى المساهمة في العملية الإنتاجية إلى وجود أشكال معينة من العلاقات الاجتماعية في مجتمع البحث. وهذه العلاقات تجسدها العلاقات الربوية ودورها في الاستيلاء على الأراضي، بالإضافة إلى التمايز الاجتماعي والاقتصادي والديني في مجتمع حديثا.

#### التوزيع الجغرافي للبساتين وعلاقته بالانتاج:-

يُقسَم مجتمع البحث البساتين إلى قسمين: "البساتين التّحاتا"، و"البساتين الفواقا"، وذلك نظراً لموقع البساتين فوق أو تحت الجسر الذي يتوسط الوادي، فالبساتين الفواقا تضم البساتين الواقعة ضمن حوض "مصقاع الطاحونة"، وحوض "المعريض" وجزء من حوض "الرّهوة"، وأما "البساتين التّحاتا" فيقصد بها البساتين التي تضم جزءاً من حوض "الرّهوه"، بالإضافة إلى حوض "ملحم". والمعروف أن انتاج "البساتين الفواقا" أفضل من انتاج "البساتين التّحاتا" نوعاً وكمّاً، قديماً وحديثاً؛ لوفرة المياه فيها أكثر من "البساتين التّحاتا" نظراً لقربها من منابع المياه، كما أن ظروفها الايكولوجية تناسب الأشجار المزروعة أكثر من ظروف "البساتين التّحاتا"، إذا أنها تمتد على طرفي مسيل الماء الذي يقسم "البساتين الفواقا" إلى قسمين: شمالي وجنوبي، ولكل قسم قناتان صغيرتان يبلغ عرض الواحدة منها من (٥٠-٨٠سم)، وتمتاز "البساتين الفواقا" بضيق المنطقة، وبالتالي فهي أقل تعرضاً لأشعة الشمس، وهي أكثر برودة ولذلك يطلق عليها الفلاحون مصطلح "مصقاع"، وهذه الظروف تلائم أشجار الرمان.

كما أن ضيقها يزيد من فرص الحصول على كميات أكبر من المياه في المدة الزمنية نفسها المخصصة لريّها؛ لأن معظم البساتين هناك يمر فيها قناتان تجري فيهما المياه في آن واحد، وبالمقابل فإن "البساتين التّحاتا" تمتاز باتساعها وانفتاحها، وبالتالي تعرضها أكثر لأشعة الشمس، ومن هنا يطلق عليها مصطلح "المشماس". وتؤدي الحرارة الزائدة إلى تشوه في لون ثمار الرمان وتعرضه المبكر للتلف. كما أن قنوات المياه لا تمر من جميع البساتين، وبالتالي فإن قسماً كبيراً منها لا تصله المياه الا بعد ما تجري في البساتين المجاورة من خلال قنوات ترابية،

ويعتمد جريانها على علاقة الجيران، إذ يمنع بعض الجيران جيرانهم من السماح لهم بمرور المياه المخصصة لهم من بساتينهم.

## ملكية أراضي البساتين ومصادرها

### (أ) "وضع اليد"

لا بد في البداية من الإشارة إلى ما ذكره أحد المبحوثين ويدعى (س، ٧٤ سنة)، بأن أراضي البساتين كانت في العشرينات "أراضي ميريه"، أي أنها كانت مملوكة لجهات من السلطات الحكومية، ومنها ما يعرف بـ "الميري السقي" أي المروية بالماء الجاري، ومنها بساتين مجتمع البحث. وقد اعتادت عشائر "الفلاحين" في قرية جديتا على زراعة هذه البساتين، واستقروا فيها دون أن يكون لهم حق الملكية فيها، وكانت تزرع بالحبوب والبقوليات، بمعنى أنه لم يكن هنالك اهتمام بزراعة الأشجار، لعدم ملكية هذه الأراضي. وبقيت الحال كذلك إلى أن جاءت "التسوية" عام ١٩٣٨م، ويقصد بها: تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي وملكيته. وكانت لجان التسوية تسأل الفلاحين والمخاتير "لمين هاي، ولمين هاي؟"، فيشير الفلاحون إلى أن هذه القطعة لفلان، وتلك لفلان على أساس أنه اعتاد على زراعتها والاستقرار فيها، ويتم تسجيلها عليه مقابل دفع رسوم التسجيل ليصبح متصرفاً في ملكيتها.

وجدير بالذكر أن بعض الفلاحين قد تهرب من الاعتراف بأنها اعتاد على زراعة هذه الأرض أو تلك؛ وذلك لأنه لم يكن بإمكانه دفع رسوم تسجيلها، حيث كان يتم تقدير قيمة الأرض، وتستوفي الرسوم المستحقة عليها بنسبة ١,٥٪ من القيمة المقدرة لثمن الأرض، وبعد مرور خمس سنوات تصبح النسبة ٣٪، وجدير بالذكر أن بعض المالكين لم يدفع الرسوم المستحقة إلا بعد مرور ٣٠ سنة على تسجيلها، (جدول تسوية أراضي حوض ١٩ من أراضي جديتا). وإن إجماع بعض الفلاحين عن الاعتراف بزراعة بعض الأراضي تهرباً من الضرائب والرسوم المتعلقة بالتسجيل، أدى إلى قيام بعض الأشخاص من مجتمع البحث الذين امتازوا بأوضاع اقتصادية أفضل، إلى اللجوء لدفع الرشاوي للمسؤولين عن عملية التسجيل، ومن ذلك مثلاً أن إحدى القطع في حوض "المعاريض" وتبلغ مساحتها (٤,٤٢٧) دونم وهي قطعة كبيرة بالمقارنة مع القطع الأخرى، وتم تقدير قيمتها بمبلغ وقدره (٢٥) ليرة فلسطيني (جدول تسوية أراضي حوض من أراضي جديتا)، وذلك بسبب قيام الذين سجلت لهم بدفع رشوة للمساح المسؤول عن التسجيل مع العلم بأن الذين سجلت لهم لم يزرعوها ولم يسكنوا فيها من قبل، لكن ذلك يُعبر عن أهمية الأرض آنذاك كوسيلة للإنتاج وللمكانة الاجتماعية. وقد أشارت غنام (١٩٩٨: ١) في دراستها حول ملكية الأرض والزراعة في إحدى قرى شمال الأردن إلى أن المجتمعات التي

تعتمد على الزراعة كمصدر أساسي للإنتاج تصبح السيطرة على هذه الوسيلة الانتاجية مهمة في كسب المؤيدين، واستقلالها في فرض السلطة والنفوذ كعوامل أساسية للوصول إلى الزراعة. فهذا التوزيع اعتمد أساساً على ما يعرف بـ"وضع اليد"، والذي يطلق المبحوثون عليه "حطة الايد" والذي كان يمثل شكلاً من أشكال الاستيلاء والسيطرة القديمة على الأرض وكذلك الأشجار فيما بعد، وهو تعبير عن القوة السياسية المحلية التي كان يتمتع بها هذا أو ذلك.

### (ب) التعاقد (المغارسة)

ويقصد به: اتفاق ما بين طرفين، أحدهما يملك وسيلتنا الانتاج الاساسية وهما هنا: الأرض والمياه ويقدمهما للطرف الثاني (العامل)؛ ليقوم بزراعة الأشجار فيها، والعناية بها، مقابل أن يتقاسم الطرفان منتوج هذه الأشجار لمدة معينة كأن تكون (١٥) سنة، وفي بعض الحالات يتم اقتسام وسيلتنا الانتاج (الأرض والأشجار) حسبما يتفق الطرفان، وقد اعتاد الفلاحون على أن يأخذ المغارس ثلث البستان. وتشير غنام (١٩٨٨: ٥٧) إلى أن المغارسة تمثل شكلاً لانتقال الأراضي في قرية "خرية الوهادنة". وقد ازدادت أهمية زراعة الأشجار في الوادي بعد تسوية الاراضي، بحيث أصبح بالامكان أن يتصرف المالك بالأرض والأشجار كما يشاء، بينما كان في السابق لا يملكها، وإنما يزرع الأرض دون أن يملكها، ولذلك لم يكن يهتم بالزراعة على المدى البعيد، وأعني زراعة الأشجار التي تحتاج إلى عدة سنوات حتى تثمر وتصبح منتجة، وإنما كان الإهتمام منصباً على زراعة الحبوب والبقوليات للاستهلاك الذاتي.

ومما ساهم في انتشار نظام التعاقد، توجه الكثيرين من أبناء مجتمع البحث آنذاك إلى العمل في فلسطين، وما اكتسبوه من خبرات في نظم العمل وزراعة هذه الأشجار وتسويق منتجاتها، بمعنى وجود نوع من الثقافة culturalization، فعاد بعضهم ليتعاقد مع مالكي الاراضي، ليغرس فيها الأشجار، بل ان بعضهم أحضر معه بعض أنواع الأشجار من هناك، وبالتالي فقد أدى توجه القسم الآخر منهم إلى الإستمرار في العمل في فلسطين إلى عدم امكانيه العمل في اراضيهم الخاصه بزراعة الأشجار، مما اتاح الفرصة لقيامهم بتقديم الاراضي للتعاقد (المغارسة)؛ إذ ان طول الفترة التي كان يقضيها العامل بعيداً عن أرضه واهله كانت تترك فراغاً انتاجياً في فلاحة البساتين، بحيث لا يتيح له الفرصة للعمل في غرس الأشجار في أرضه، كما ان غرس الأشجار يعني ان عليه الإنتظار لعدة سنوات حتى تثمر وتنتج، وقد لا تكون لديه القدرة على تأمين احتياجات أسرته الأساسية من الغذاء اثناء فترة انتظار نمو الأشجار حتى تنتج.

وأما عن الأشجار التي تمت زراعتها آنذاك، فقد كان أهمها المشمش والليمون، والذي تم استبداله فيما بعد في الخمسينات والستينات بالزيتون والرمان والتين. واستمر نظام التعاقد أو المغارسة في تلك الفترة، بسبب توجه الكثيرين من مالكي الأراضي وأبنائهم إلى الالتحاق بالعمل في الوظائف الحكومية وخاصة القوات المسلحة، وكانت اجازاتهم قليلة لدرجة انه كما يذكر أحد المبحوثين ويدعى (ط، ٥٥سنة)، "كان العسكري عندما يروح اجازته، الناس تعزمه وتعمل له عشاء"، وذلك بسبب طول الفترة التي كان يقضيها بعيدا عن أهله، مما كان يشكل عائقا أمام قيام الأسرة بزراعة الأشجار، ويذكر احد المبحوثين (م، ٨٠سنة) بان هناك ٤ بساتين لجيرانه في حوض "الرهوة" جاءت ملكيتها لاصحابها من خلال التعاقد، وجدير بالذكر انه لم يرد في سجلات دائره الاراضي أي إشارة لانتقال الملكية بهذا الأسلوب. وكان أحد المبحوثين ويدعى (ط، ٦٢سنة) قد ذكر لي بأن ثلاثة من أبناء عمه قد امتلكوا نصف احد البساتين بمساحة (٢٦١م) عام ١٩٥٤م، قاموا بالتعاقد مع صاحبه الذي كان قد التحق في القوات المسلحة الأردنية، فنلاحظ هنا استمرار الإهتمام بزراعة الأشجار في وادي جديتا حتى مع التوجه إلى الوظائف في حين أن غنام (١٩٨٨: ٢٣) تذكر بأن العمل الزراعي قد تراجع في أراضي القرية التي قامت بدراستها منذ الخمسينات بسبب التوجه إلى الوظائف الحكومية. وكما ذكر لي مبحوث آخر ويدعى (ص، ٥٧سنة) بانه تعاقد مع ابن أخيه في بداية الستينات ليقوم بزراعة الأشجار في قطعة ارض بلغت مساحتها ثلاث دونمات، مقابل أن يأخذ انتاج البستان لمدة خمس سنوات بعدما تثمر الأشجار، وكان للمالك بستاناً آخر يعوضه عن انتاج هذه الفترة. وأشار أحد المبحوثين (أ.ع، ٤٤ سنة) إلى أن والده عمل ضمن هذا النظام على أساس أن يأخذ ثلث البستان الذي سيقوم بتسجيده سنة ١٩٦٨م، وبالفعل فقد امتلك الحصة التي تم الإتفاق على ملكيتها.

### ج) مهر النساء:-

لقد ساد في الماضي القريب، وتحديداً قبل السبعينات بأن يقوم أهل العريس بدفع مهر العروس من خلال تنازلهم عن قطعة من الأرض لوالد العروس، أو للعروس نفسها، ومن ضمن هذه الاراضي: البساتين، حيث يذكر الكثيرون من المبحوثين بأن "فيد" - ويقصد به المهر، ولعل الكلمة مأخوذة من الفائدة- فكان "فيد" إحدى العرائس وتدعى (س) ٤ دونمات من البساتين انتقلت ملكيتها من والد العريس الذي ينتمي لعشيرة (ع) لوالد العروس الذي ينتمي لعشيرة (ك). كما يذكر أحد المبحوثين ويدعى (ع، ٦٧سنة) بأن أحد بساتينه حالياً كان مهراً لعروس من احدى العشائر، وقام بشرائه من والدها بعد زواجها. ويشير أحد المبحوثين (ي، ٧٤سنة) إلى أنه دفع "فيد" زوجته بستاناً قدمه والده لوالدها سنة ١٩٥٢م، وهو يعتقد بأن ذلك لم يذهب سدى؛ إذ أنها أنجبت له من الأبناء ما يعتز بهم وبتجازاتهم العلمية والوظيفية، ويشير أحد المبحوثين (ص،

٥٦ سنة) إلى أن والده تنازل عن أحد بساتينه لوالد زوجته عام ١٩٥٠م، والذي بلغت مساحته خمسة دونمات، وكانت أسرة العريس متجاوزة مع أسرة العروس، ثم ورثت الزوجة ثلثه بعد وفاة والدها، ومازالت حصتها مسجلة باسمها، إذ أنها لاتزال على قيد الحياة. ويبدو أن تقديم الأرض مهراً للعروس كان منتشراً في مناطق متعددة من الأردن، إذ تشير غنام (١٩٨٨: ٥٦) إلى أن الأرض كانت تستخدم كمهر للعروس بدل النقد، وتقدم على ذلك مثلاً من القرية التي درستها، فقبل عرس إحدى الفتيات قام العريس بتسجيل قطعة أرض باسمها، وبنت عليها فيما بعد بيتاً، لكن الفرق هنا أنه في وادي جديتا كان التنازل عن الأرض يكون لوالد العروس بينما في دراسة غنام فإن الأرض تكون من نصيب العروس.

وقد أكد أحد المبحوثين ويدعى (ج، ٦٥ سنة) إلى أن دفع المهر بهذه الطريقة لم يعد له وجود هذه الايام في مجتمع البحث، وصار دفع المهر يعتمد على الدفع نقداً (كاش).

#### د) الملكية من خلال الرهن والعلاقات الربوية:-

لقد شكلت عمليات الرهن وسيلة هامة لانتقال ملكية البساتين في مجتمع البحث بما فيها من أرض وأشجار. إذ استولى الكثيرون من الأشخاص من أبناء المجتمع ذاته على أملاك اشخاص آخرين من خلال رهنها مقابل الدين، لتنتقل ملكيتها فيما بعد إلى الشخص الدائن؛ بسبب ظروف الفقر التي سادت حياة الفلاحين. فهناك تلازم ما بين الرهن والعلاقات الربوية، فالتاجر كان يقدم القروض النقدية أو السلع الاستهلاكية للفلاح، ويتفق معه على تسديدها خلال فترة محددة، ويرهن الأرض التي يملكها الفلاح مقابل هذا الدين، وفي كل مرة تنتهي فيها الفترة المحددة لسداد الدين كان التاجر يقوم بزيادة الفائدة المستحقة على الدين حتى تصل إلى عدة أضعاف، وهذه الأضعاف تعادل ثمن الأرض، فالرهن كان يشكل إطاراً للعلاقات الربوية. وعند السؤال عن هذه العلاقات كان يتبادر إلى أذهان المبحوثين أسماء بعض كبار الملاكين من التجار الذين اشتهروا باستيلائهم على البساتين بهذه الطريقة، ومن المهم ذكره هنا ما أشار إليه بعض المبحوثين من أن هؤلاء المرابين كانوا يستولوا على بعض البساتين بالمكر والخديعة. إذا كانوا يرهنوا البستان مثلاً لمدة خمس سنوات مقابل مبلغ من المال يتم تسليفه للفلاح البائس، ويصم الفلاح على عقد يتضمن الرهن، ولكن المرابي يذكر للفلاح بأن مدة الرهن أكثر من ذلك كأن يقول له شفهيًا، سبع سنوات، وعند انتهاء المدة المحددة خطياً بخمس سنوات، يتفاجأ الفلاح باستيلاء التاجر المرابي على البستان، وقد حصل ذلك بين الأقارب، حيث قام أحد التجار بإيهام أحد الفلاحين بأن العقد لمدة ست سنوات، مع أنه كان لمدة خمس سنوات، فاستولى بذلك على البستان. وقد أصيب أحد أشهر هؤلاء التجار المرابين في أواخر سنوات عمره في الثمانيات

بمرض عضال، وبفقر شديد، ولا يجد المبحوثون تفسيراً للفقر والمرض الذي حل بهذا التاجر المرابي سوى اعتقادهم بأنه عقاب له من الله على استيلائه على أراضي الفلاحين من خلال الربا.

ومن الطريف في هذا المجال يذكر أحد المبحوثين ويدعى (ش، ٤٥ سنة) بأن هنالك حادثة زواج تبادل بين شخصين من إحدى العشائر في مجتمع البحث، فتزوج أحدهما أخت الآخر وانتظر الآخر بلوغ أخت الأول سن الزواج، وبالمقابل فقد أعطى لأهلها بستاناً ليأخذوا انتاجه حتى تبلغ الفتاة، فكان ذلك بمثابة رهن وتأمين من العريس إلى أهل العروس لكي لا يتزوج غيرها، ولم يكن هنالك مهر لأنه زواج تبادل. وقد أشار Tarawneh إلى أنه وحتى منتصف الستينات فقد شكلت العلاقات الربوية في وادي الأردن (ميكانزم) لانتقال الأراضي وتحولها من الفلاحين وقادتهم التقليديين إلى التجار الذين هم مقرضو الديون في دير علا، وعندما يعجز المقرضون عن السداد فإنهم كانوا يتنازلون عن جزء من أراضيهم لهؤلاء التجار، ويشير كذلك إلى قدوم بعض التجار إلى دير علا وقيامهم ببناء طاحونة قرب دير علا، وتزويدهم للمزارعين هناك بالطحين مقابل رهن أجزاء من أراضيهم لقاء ذلك الدين، وهذا جعلهم من أكبر مالكي الأراضي في منطقة دير علا بسبب العلاقات الربوية ويشير Tarawneh كذلك إلى أن معدل الفائدة في الأردن خلال النصف الأول من هذا القرن كان يقدر بـ ٢٠-٤٠٪ وقد بلغت ديون الفلاحين في فترة ١٩٤٠م في الأردن ١٩٦٠٠٠٠ ليرة فلسطيني، وارتفعت عام ١٩٤٦م إلى ٦٨١٠٠٠٠ ليرة فلسطيني بمعدل زيادة ٣٤٧٪ خلال (٧) سنوات. (Tarawneh 1989: 74-75).

ولا تقتصر هذه العلاقات الربوية على الأردن لوحده، إذ نجد أن فائض انتاج الفلاحين في غابات الهند يذهب إلى المرابين من التجار والمقرضين، كما أن بعض هؤلاء الفلاحين لجأ إلى بيع أرضه لسداد ديونه وفوائدها الربوية، مما أدى إلى بروز مجموعة من الصفوة في مجتمعات سكان الغابات (Pathak 1994: 73-74).

#### هـ) الوراثة كمصدر للملكية:-

شكلت الوراثة ولا تزال مصدراً هاماً لملكية البساتين، وهي تتضمن انتقال عناصر الثروة التي يملكها شخص قد توفي إلى ورثته ومن بينها البساتين. ويتم تناقل هذه الملكيات من شخص لآخر اعتماداً على مبدأ الوراثة. ويشير أحد المبحوثين ويدعى (ع، ٩٠ سنة) إلى أنه ورث من زوجته بستاناً بعد وفاتها، والتي كانت قد ورثته عن خطيبها الذي توفي، فتزوجها شقيق زوجها



ويدعى (ع، ٩٥ سنة) ثم توفيت فورثها (ع) وأما (ز، ٦٠ سنة) فأشارت إلى أنها ورثت عن زوجها بعد وفاته هي وإخوانه البالغ عددهم ثلاثة، بستاناً لا تتجاوز مساحته (١,٥) دونم في "البساتين التحاتا" حيث لم يتنازل إخوان زوجها عن حصصهم في البستان لها مع أنها أرملة فقيرة الحال، ولا يوجد لها من يعيها، إذ أنها لم تنجب ولا تملك من الدنيا غير حصتها في البستان المذكور، بالاضافة إلى غرفة من الحجر والطين في بلدة جديتا. ويُعبّر هذا الموقف عن الاصرار على تملك الأرض والأشجار كوسيلتا انتاج في مجتمع البحث. وبالرجوع إلى سجلات دائرة الاراضي والمساحة فإنه يطلق على الوراثة مصطلح "الانتقال"، حسبما ورد في السجلات. ولقد شهد مجتمع البحث عدداً كبيراً جداً من حالات الانتقال هذه، فهي عملية مستمرة مادام هنالك حالات وفاة لأشخاص يملكون ولو عدة امتار في البساتين.

وإضافة إلى المصادر السابقة للملكية هنالك مصادر أخرى أقل أهمية، مثل البيع والشراء، نظراً لقلّة عدد حالات البيع حسب السجلات المعتمدة، ويؤكد ذلك ما أشار إليه بعض المبحوثين من أنه كان في الماضي من العيب بيع الأرض بما في ذلك البساتين، الا في الحالات التي يجبر فيها المالك على البيع، مثل رهن بستانه للذّين، وعدم قدرته على السداد، فيتم التنازل عن البستان في هذه الحال على أساس أنها عملية بيع وشراء، كما أنه ومنذ أوائل التسعينات فقد ازداد تمسك المالكين بحصصهم في ملكية البساتين، بسبب الرغبة في الحصول على التعويضات الناجمة عن قيام السلطات الحكومية بسحب مياه الوادي.

## ملكية الأشجار :-

تعد الأشجار وسيلة انتاج مهمة لدى فلاحي البساتين؛ وذلك لأهميتها الإنتاجية. وتمتاز أشجار الوادي بتنوعها، وأهمها الرمان والتين والزيتون.

## أنواع الأشجار وتغيرها:-

يمتاز مجمع البحث بانتشار كبير لأشجار الزيتون الرومية، والتي يعتقد المبحوثون بأنها زرعت منذ أيام الرومان، كما تشتهر أراضي قرية "خربة الوهادنة" في عجلون بانتشار ما يسميه السكان بالزيتون الرومي. (غنام ١٩٨٨ : ١٧). وهي تمتاز بالانتاجية العالية في الكم والنوع، وتمتاز كذلك بضخامة حجمها بالاضافة إلى ديمومة خضرتها مما يكسبها أهمية أكبر، إذ أنه بالاضافة إلى إنتاجها فإن الناس تستظل بالجلوس تحتها للوقاية من أشعة الشمس أثناء العمل في البساتين في فترة الصيف خاصة؛ لأنها توفر ظلاً أكبر مما توفره الأشجار الأخرى؛ بسبب كثافة أوراقها، وتشابك أغصانها، ولقد أثبتت التجارب -حسبما يذكر بعض المبحوثين- بأن

شجرة الزيتون هي الشجرة الأكثر ملاءمة لطبوغرافية الوادي، وكذلك لنسبة المياه المتوفرة، حيث تتحمل أشجار الزيتون قلة المياه، ويسود في أوساط الفلاحين فكرة خاصة تتعلق بأشجار الزيتون مؤداها أن أشجار الزيتون تنتج كميات كبيرة من الزيتون سنة بعد سنة، لكن نقص الكمية في سنة ما يعوض بالنوعية الأفضل في السنة نفسها، إذ أن شوال الزيتون في الحالة الأولى ينتج تقريباً (٧) كيلو غرام من الزيت، وفي الحالة الثانية ينتج (١٠) كيلو غرام. وتشكل أشجار الزيتون ما نسبته تقريباً ٢٠٪ من الأشجار المزروعة في البساتين، فهي تحتل المرتبة الثالثة بعد الرمان والتين.

وأما أشجار الرمان فهي الأكثر انتشاراً في مجتمع البحث، ويذكر أحد الفلاحين ويدعى (أ، ٥٧ سنة) بأن "البساتين الفوافا" تتلاءم ظروفها الجغرافية التي سبق الإشارة إليها مع الرمان الحلو، حيث تمتاز بوفرة المياه وتعرضها لأشعة الشمس لساعات أقل، أما "البساتين التحاتا" فتلائمها زراعة الرمان الحامض الذي يحتاج إلى كميات أقل من المياه، بالإضافة إلى عدد أكثر من ساعات التعرض لأشعة الشمس، ولكن الفلاحين يتجاهلون ذلك، ويصرون على زراعة الرمان الحلو في كل مكان؛ نظراً لإرتفاع سعرة بالمقارنة مع أشجار الرمان الحامض، متناسين "تسطح الرمان الحلو في "البساتين التحاتا" بسبب "العطش" الناجم عن نقص المياه. ويشكل الرمان بنوعيه الحامض والحلو ما نسبته حوالي ٤٥٪ من مجموع أشجار الوادي. وأما أشجار التين فهي تحتاج إلى وفرة المياه والقليل من أشعة الشمس بالمقارنة مع الرمان الذي يحتاج إلى المزيد من أشعة الشمس، كما يحتاج التين إلى الندى؛ لأن ارتفاع الحرارة يعني عدم نضوج ثمار التين، بل إنه يصاب بنوع من الذبول، وإذا استمر ارتفاع درجة الحرارة لبضعة أيام متتالية فإن ثمار التين تتساقط على الأرض. وعن الندى وتشكله فقد ذكر شحاده أن كميات الندى تتكون بكثرة في مرتفعات عجلون واربدة، إذ يزيد المعدل السنوي للندى في منطقة وادي اليابس، ويقصد وادي جديتا - على (١٨) ملم، وهو أكبر منه في معظم مناطق المرتفعات الجبلية المجاورة، حيث يبلغ عدد الليالي التي يتشكل فيها الندى (١١٧) ليلة. ويعود ذلك إلى كثرة تدفق الهواء الرطب من سفوح مرتفعات عجلون المجاورة له إلى مجراه، وخاصة في ساعات الليل. (شهادة ١٩٩٠: ١٩٠-١٩٣).

وتحتل أشجار التين المرتبة الثانية بعد الرمان، وتشكل ما نسبته حوالي ٣٠٪ من مجموع

الأشجار، وهو ينتشر في معظم البساتين ويمتاز بتعدد أنواعه وهي:-

١- "التين الحماضي" ٢- "التين السوداني" ٣- "التين العسالي" ٤- "التين الحراقي":

ومن المهم ذكره هنا أنه وحتى الخمسينات فقد اشتهر مجتمع البحث بزراعة أشجار المشمش والليمون، ولم تكن تقل أهمية عن أشجار الرمان والتين لكنها لم تعمر طويلاً، إذ كانت تصاب بالتسوس، وبالتالي يباسها، وهذه الفكرة يشير إليها المبحوثون بأن أشجار الليمون والمشمش لا تعمر أكثر من (٢٥) سنة، ولذلك تم استبدالها بأشجار أخرى معمرة أكثر، وأفضل إنتاجاً مثل الزيتون والرمان والتين. وإن القصد من استبدال هذه الأشجار هو دخول مجتمع البحث في علاقات السوق، أي الانتاج بهدف السوق وليس للاستهلاك المحلي فقط، لذلك فالعمر هنا يصبح مهماً.

وتشكل الأشجار الأخرى ما يقارب ٥% من مجموع أشجاره وهي (١) أشجار الحور: والتي تمتاز بطولها الشاهق الذي يصل إلى (٣٠) متراً، وهي أشجار حرجية، ولها فائدة أنها تعمل كمصدات للرياح مما يوفر الحماية للأشجار الأخرى، كما أنها وحسبما لاحظت أثناء مقابلي لأحدى الوحدات الانتاجية، وكما سيأتي في فصل لاحق تُستخدم أخشابها في صناعة السلالم الخشبية، والتي تعتبر من أدوات الانتاج وخاصة أثناء قطف ثمار الزيتون. كما ذكر لي أحد المبحوثين بأن بعض الجيران يقوموا بزراعة أشجار الحور لإلحاق الضرر بجيرانهم؛ لأن جذورها تمتاز بنشابكها وانتشارها في الأرض لمسافات بعيدة، وبذلك فهي تمتص من حصة الجيران في المياه وما تحويه الأرض من غذاء للنبات. (٢) أشجار التفاح (٣) أشجار الدراق (٤) أشجار الجوز (٥) أشجار (العنب) الدوالي. ومعظم منتوجات هذه الأشجار، وعلى قلتها فإن إنتاجها غالباً يُوجّه للسوق، وليس لغايات الاستهلاك الذاتي. وإضافة إلى هذه الأشجار، فهناك بعض النباتات التي تزرع على جانب مسيل الماء؛ لتشكل نوعاً من السياج، وهي نباتات "القصب" الذي يمتاز بطوله المرتفع والذي يمتد غالباً حتى يصل إلى (٥-٧م)، وقطره لا يتجاوز ٤-٧سم، وورقة أخضر اللون، ويقول المبحوثون "رماح قصب" حسبما ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ص، ٤٦ سنة)، والذي أشار إلى أنه يُستخدم لمنع الخزائير من الدخول إلى البساتين، وكذلك في عمل "المعرشات" حيث يوضع على السقف والجوانب وسقف الغرف الصغيرة التي تسمى "خشاش" ومفردها "خشة"، مع جسور من أشجار الحور، بالإضافة إلى استخدام أوراقه كغذاء للحيوانات. وله أهمية اجتماعية حسبما يذكر (ص)، إذ أنه بمثابة ستائر ثابتة، حيث أن كثافة الورق تغطي على البستان وتجعل من يمر من الشارع لا يرى شيئاً من الداخل، وبذلك "يأخذ الناس راحتهم في بساتينهم" وبهذا يبدو لنا البعد الايكولوجي واضحاً وجلياً في اختيار هذا النوع من النبات الذي عرفه مجتمع البحث منذ القدم وحتى اليوم.

وإن تشابك الأشجار والنباتات وكثافتها قد عمق تأثير البعد الايكولوجي في حياة الفلاحين أكثر وأكثر، فقد كنت ألاحظ وأسمع الفلاحين يتحدثون بأصوات عالية لتجاوز هذه التشابكات،

فأثناء مقابلي لأحد المبحوثين ويدعى (ش، ٦٧ سنة) كان يتحدث معي بصوت مرتفع وأنا أجالسه، والمسافة بيني وبينه لا تتجاوز نصف متر، وعندما يلقي عليه أحد الأشخاص تحية من بعيد، فإنه يرد عليه بصوت مرتفع أيضاً، ويكون الرد كذلك حتى لو كانت المسافة قريبة لكن يبدو لي أن الحديث بصوت مرتفع هو من مرتكزات الحياة في مجتمع البحث نظراً لتشابك الأشجار والتفافها على بعضها بكثافة، بالإضافة إلى خريبر المياه الذي كان في الماضي قبل سحب المياه، مما قد يشكل عائقاً لسماع الكلام، وتبادل الأحاديث من بعيد أو قريب. ولقد كان (ش) يتحدث بصوت مرتفع نسبياً أيضاً حتى عما يعتقد أنه من الأسرار الخاصة في حياته، ومع ذلك فقد كان يتكلم بحدة الصوت نفسها التي كان يتحدث بها دائماً.

### ملكية الأشجار دون ملكية الأرض:-

إن الأرض والأشجار والمياه هي وسائل الانتاج الأساسية، وتوالت أهميتها منذ فترة التسوية؛ لكن قبل تسوية الحقوق المتعلقة بأراضي جديتا عام ١٩٣٨م، شكلت الأرض وسيلة الإنتاج الأساسية نظراً لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية قبل عام ١٩٣٨م، والتي اعتمدت على مياه الأمطار في المقام الأول، لكن بعد تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي سنة ١٩٣٨م، بدأ الفلاحون بتشجير الأراضي، وهناك مسألة هامة تتعلق بأشجار الزيتون التي وجدت قبل عملية التسوية، خاصة تلك الأشجار الضخمة التي يطلق عليها "المهاريس" ومفردها "مهرايس"، وهي شجرة الزيتون الرومية الأضخم حجماً، والأكثر ارتفاعاً، وتمتاز كذلك بساقها السميك وبانتاجيتها الوفيرة. وقد اعتاد الناس على قطف ثمارها دون وجود سند قانوني بمنحهم حق التصرف فيها. وعندما جاءت التسوية حصل أن يمتلك اشخاص آخرون غير الذين كانوا يتصرفون بهذه الأشجار الاراضي التي تضم هذه "المهاريس"، وتبعاً لذلك فقد حصلت بعض الخلافات على ملكية الأشجار، إذ كان يصر الطرف الأول على أنه بحكم العرف فقد اعتاد على تملك انتاجها حتى عرفت بعض المهارييس بأسماء بعض الاشخاص مثل "مهرايس علي السعد" ويصر الطرف الثاني على أن الأرض وما عليها باتت من حقه، ولم تكن تنته هذه الخلافات الا في حال قيام صاحب الأرض بدفع ثمن الأشجار للطرف الآخر. كما أن من أسباب هذه الخلافات ما ذكره أحد المبحوثين ويدعى (ح، ٦٧ سنة) بقوله "إلي عليك شوية قروش، بأرهن الوطاة إلي إلك، وبظلني أكل بالشجرات حتى تسدد الدين اللي عليك وكل سنة بأخصم من الدين، وبأزيد على التأخير، وإذا ما بتسد المصارفي بتتحول الشجرات إلي" وبذلك فإن العلاقات الربوية ساهمت في خلق هذه الخلافات، إذ أصبحت الأرض لشخص والأشجار لشخص آخر، وبذلك فإن الأشجار شكلت رأس مال ثابت يمكن الإعتماد عليه في الرهن.

ويشير مباحث آخر ويدعى (ع، ٥٧ سنة) إلى أن من أسباب وجود هذه المشكلة، وأعني الأرض لشخص والأشجار لشخص آخر، والتي لم تعد موجودة هذه الأيام: عدم الدقة في تحديد الأراضي التي تم توزيعها والتأكد من حدودها، وانشغال الناس بغرس الأشجار، وتمييز حدود أراضيهم من خلال بعض الصخور أو حتى الحجارة التي يمكن إزاحتها، لتؤدي إلى عدم الدقة في معرفة حدود أرض الجيران، فكان الجار يجد نفسه أحياناً وقد غرس الكثير من الأشجار في أرض جاره، لتبرز في النهاية الخلافات على ملكيتها، والتي كانت غالباً تنتهي بقيام صاحب الأرض الحقيقي بدفع ثمن الأشجار لمن قام بزراعتها.

### توزيع البساتين حسب ملكية العشائر:-

يضم مجتمع البحث ٧ عشائر تنقسم ملكية البساتين بنسب متفاوتة، حيث تعتبر العشيرة clan من أهم الوحدات البنائية في التشكيل الاجتماعي القائم، وهذه العشائر السبعة هي حسب عدد أفرادها ١- بني ملحم، ٢- الربابعة، ٣- الخطاطبة، ٤- الكسابية، ٥- الزيوت، ٦- بني مفرج، ٧- الزقيلية، بالإضافة إلى بعض العائلات التي لا تنتمي لهذه العشائر، والتي تمتاز بقلّة عدد أفرادها مثل عائلة "الحوريه".

ويشير الجدول رقم (١) (انظر الملحق) إلى أن عشيرة بني مفرج قد امتلكت زمن التسوية ما مساحته (١٢٤,٣١٠) دونم ضمن (٤٩) قطعة في كل من حوض "ملحم" وحوض "المعاريض" وحوض "مصقاع الطاحونة" وحوض "الرهوة"، وكانت بذلك العشيرة الأكثر ملكية كما يشير الجدول رقم (٢)، مع أن هذه العشيرة تحتل المرتبة السادسة من حيث عدد أفرادها على مستوى عشائر جديتا زمن التسوية، لكن ملكيتها لاكبر عدد من البساتين ارتبط حسبما ذكر أحد أبناء هذه العشيرة بما أطلق عليه "كرم الضيافة" الذي قدمه أبناء هذه العشيرة للمسؤولين عن تسوية الحقوق بالمتعلقة بأراضي البساتين. والمقصود بكرم الضيافة هنا: الرشوة، بتقديمها لبعض المسؤولين عن تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي. حيث أشار بعض كبار السن إلى تلقي هؤلاء المسؤولين الكثير من الرشاوي من بعض الفلاحين للاستيلاء على أراضي فلاحين آخرين عاجزين عن دفع رسوم تسجيل هذه الأراضي. فيذكر (ح، ٨٧ سنة) أن بستان (ب، متوفي) كان قد أخذ بهذه الطريقة، أي الرشوة، لعجز صاحبه (ع.ز) عن دفع الرسوم. وجدير بالذكر أن غنام أشارت إلى انتشار الرشوة التي كان يقدمها السكان في خربة الوهادنة إلى الطوائف الذي هو موظف من الحكومة لمراقبة الأحرار، ومنع تقطيع أشجارها ورعي الأغنام فيها. مما كان يجعله يفض الطرف عنهم مقابل الرشوة التي كانت تتمثل بوجبه غداء (غنام، ١٩٨٨: ١٧).

وتحتل عشيرة "بني ملح" وهي التي كانت أكثر عدداً المرتبة الثانية في ملكية البساتين، إذ كانت تملك ما مساحته (١١٤,٨٩٤) دونماً بما يضم (٨٠) قطعة أرض تتوزع كما يشير الجدول رقم (٢) ضمن كل من حوض "الرهوة" وحوض "ملح" أي أن ملكية هذه العشيرة قد تركزت في حوضين فقط؛ نظراً للتضامن والتكاتف الذي كان سائداً بينهم كما ذكر لي أحد مخاتير مجتمع البحث، حيث أدت رغبتهم في التضامن الاجتماعي إلى الاحتفاظ بعلاقات جوار وقرب مكاني ساهمت في تعزيز تضامنهم الاجتماعي على مستوى التشكيلة الاجتماعية القائمة آنذاك. أما عشيرة "الزيوت" والتي كانت تحتل المرتبة الخامسة في عدد أفرادها فقد احتلت المرتبة الثالثة في ملكية البساتين، إذ بلغت مساحة ما امتلكه أفرادها (٨٦,١٣٦) دونم بما مجموعه (٤٠) قطعة كما يشير الجدول رقم (١)، وضمن كل من حوض "المعاريض" و "مصقاع الطاحونة" و "الرهوة" حسبما يشير الجدول رقم (٢). وأما عشيرة الكساسبة فقد احتلت المرتبة الرابعة في المساحة حيث ملكت (٧٠,٧٠) دونم وبما مجموعه (٤٤) قطعة، أي المرتبة الثالثة في عدد القطع كما يشير الجدول رقم (١) وتركزت ملكيتها في حوض "الرهوة" و"ملح" حسبما يشير الجدول رقم (٢).

وأما عشيرة "الربابعة" والتي كانت تمثل ثاني أكبر العشائر عدداً فقد ملكت حسبما يشير الجدول رقم (١) ما مساحته (٦١,١٨٣) دونم، وبمجموع (٢٤) قطعة، بحيث احتلت المرتبة الخامسة في مجموع المساحة وعدد القطع كما يشير الجدول رقم (١)، وتوزعت ضمن الأحواض الأربعة المذكورة في الجدول رقم (٢).

ولقد احتلت عشيرة "الخطاطبة" المرتبة السادسة في مجموع مساحة ملكيتها والتي بلغت (٣٩,٧٦٥) دونم بواقع (٤٤) قطعة، وقد توزعت ملكيتها في كل من حوض "مصقاع الطاحونة" و"الرهوة" و"ملح" حسبما يشير الجدول رقم (٢).

أما عشيرة الزقيليّة فقد احتلت المرتبة السابعة في مساحة القطع التي امتلكتها، والتي بلغت (٢٣,٤٠٥) دونم وبما مجموعه (٧) قطع تركزت في حوض "المعاريض". وقد امتازت هذه لعشيرة بتماسكها الشديد، ووقوف أفرادها وتلاحمهم إلى جانب بعضهم في مختلف المواقف الحياتية الاجتماعية والاقتصادية وما زال ذلك حتى اليوم، وقد عرفوا بقواهم الجسدية، وعشقهم للسلاح وتحملهم لقسوة الظروف الاقتصادية والجغرافية، ولا يزال قسم كبير منهم يسكن في مناطق جبلية نائية، ويمارسون رعي المواشي وخاصة الأبقار، وربما كان لهذا التماسك فيما بينهم دوراً في تركيز أراضيهم في البساتين في حوض واحد. وأما عائلة "الحوريّة" فهي عائلة ممتدة

انقسمت حالياً إلى عدد محدود من الأسر النووية، وكانت تملك قطعيتين من الأرض ولا تزال تملكهما حتى اليوم، وهما قطعان في حوض "ملحم" تبلغ مساحتهما (٢,٧٧٩) دونم، وربما كان لقدم هذه العائلة من خارج قرية جديتا واستقرارها فيها دوراً مهماً في المحافظة على هذه الملكية وعدم انتقالها بالبيع مثلاً؛ وذلك لإثبات وتحقيق المواطنة، حيث إن ملكية الأراضي كانت ولا تزال تعد من مقومات إثبات المواطنة على مستوى بلدة جديتا، وبالتالي اكتساب بعض الحقوق بموجب ذلك مثل: حق الترشيح والانتخاب. كما كان هناك أسرة مسيحية ممتدة أيضاً ملكت (٣) قطع في "مصقاع الطاحونة" وبلغت مساحتها (٣,٣٩٩) دونم، ولكن ملكيتها تناقصت اليوم وأصبحت (١,٨٧٢) دونم حالياً وأصبح عددها قطعيتين بعد رحيلهم من جديتا إلى مناطق أخرى، إذ لم يبق منهم سوى امرأة عجوز تعيش لوحدها.

ويشير الجدول رقم (١) إلى وجود ما يمكن أن نطلق عليه الملكية المشتركة بين طرفين من عشيرتين مختلفتين، وتعود الملكية المشتركة كما ذكر بعض المبحوثين إلى نوع من العلاقات سادت مجتمع البحث منذ ١٩٣٨م وهي المصاهرة بين الجيران في الوادي من عشائر الفلاحين، وكذلك علاقات الرهن التي جاءت فيما بعد. والملفت للانتباه هنا هو أن عشيرة الربابعة لم تكن تقل عن عشيرة "بني ملحم" في عدد أفرادها بكثير، إلا أن انشغالهم بالتجارة والممارسات الدينية التي شكلت عائقاً أمام العمل العائلي الذي كان لا بد منه لنجاح الفلاحة قد فسر لنا سر انخفاض مساحة ملكية هذه العشيرة، وحتى أولئك الذين تملكوا في البساتين من الربابعة. فقد أشار أحدهم ويدعى (الحاج م، ٦٨ سنة) إلى أنهم قلما كانوا يعملوا في فلاحة البساتين، وإنما كانوا يؤجروها لفلاحين آخرين أو ضمن المحاصصة كعلاقة إنتاج اجتماعية، ومن المهم ذكره هنا أنه وحتى في السجلات الرسمية لدائرة الأراضي والمساحة فقد وردت مصطلحات خاصة بأبناء هذه العشيرة، وتضمنتها أسماؤهم وأصبحت جزءاً منها مثل مصطلح "الحاج" ومصطلح "الشيخ" وهي متداولة على المستوى الشعبي كذلك، وهي ترتبط بالمكانة الدينية التي احتلها أبناء هذه العشيرة، فالإيهم ينتمي جميع الأشخاص المعروفين بممارستهم للعلاج بالوصفات العلاجية الدينية بما في ذلك من حجب وتمائم على مستوى بلدة جديتا، ولقد أشار الشريدة إلى هذه الممارسات (الشريدة ١٩٩٦: ١٩٩-٢٠٠).

ولكن تغييرات مهمة طرأت على التقسيمة السابقة لملكية الأراضي وتوزيعها على العشائر، فقد كانت عشيرة "الربابعة" تحتل المرتبة الخامسة في الملكية زمن التسوية، ولكن ذلك تغير تدريجياً حتى باتت هذه العشيرة تحتل المرتبة الثانية بعد عشيرة "بني ملحم" في ملكية البساتين إذ يمتلك "الربابعة" حالياً ما مساحته (٨٠,٠٥٠) دونم، ويملك "بني ملحم" (٩٧,٠٨٨)

دونم، ومن حيث عدد القطع فإن عشيرة الربابعة تتشارك مع "الزيوت" و "الكساسبة" في المرتبة الثالثة من حيث عدد القطع، إذ تملك (٤٧) قطعة في البساتين. أما عشيرة "بني ملح" فتملك (٧٠) قطعة وتحتل بذلك المرتبة الأولى، أما التغيير الذي طرأ على ملكية عشيرة "الخطاطبة"، فقد تضاعف عدد القطع التي يملكونها من (٣٢) أيام التسوية إلى (٦٢) قطعة حالياً، والمساحة من (٣٩,٧٦٥) دونم إلى (٦٨,٣٠٩) دونم، واستمكنت الأشغال العامة عدداً ممن بساتين الخطاطبة. أما عشيرة "بني مفرج" فقد طرأ تغيير مهم على ملكيتها حيث كانت تحتل المرتبة الأولى في مجموع المساحة زمن التسوية، ولكنها تناقصت من (١٢٤,٣١٠) دونم، إلى (٧٢,٩٣٨) دونم ومن (٤٩) قطعة إلى (٢٨) قطعة، في حين حافظت عشيرة "الكساسبة" على مجموع مساحة ما امتلكته تقريباً وكذلك عشيرة "الزيوت"، وأما عشيرة "الزقيلية" فقد تناقص مجموع مساحة ملكيتها بحوالي خمسة دونمات وزاد عدد القطع من (٥) إلى (١٢) قطعة.

وفيما يتعلق برهن البساتين فمن خلال الرجوع لسجلات الأموال غير المنقولة المتعلقة بأراضي بلدة جديتا والخاصة بالأحواض رقم (١٤،١٦،١٨،١٩) وجد الباحث (٢٢) قطعة مرهونة زمن التسوية في حوض "الرهوة" و(٩) قطع في حوض "ملحم"، وقطعتان في "مصقاع الطاحونة" و قطعتان في "المعاريض"، وهذا الحجز كان تأميناً للديون لبعض الأشخاص، ولم يتم فك وإلغاء الرهن الا في عدد محدود جداً من القطع لايتجاوز عددها (٧) قطع حسبما ورد في السجلات، وقد انتقل هذا الرهن من الأشخاص فيما بعد إلى بعض المؤسسات المالية كالبنوك ومؤسسات الاقراض الزراعي.

### ملكية المرأة وتغييرها:-

إن لملكية المرأة أو لعدم ملكيتها دلالات مهمة ذات صلة وثيقة بمكانة المرأة الاجتماعية ودورها في العملية الانتاجية، وإنني أعتقد أن حرمان المرأة من امتلاك وسيلة الانتاج من الميراث الذي تشكل البساتين جزءاً مهماً منه في مجتمع البحث، لهو دليل على انخفاض مكانة المرأة، وبالمقابل فإن منحها حقها في الملكية لهو دليل على الاعتراف بمكانة المرأة من خلال ملكيتها لوسائل الانتاج Means of production ولدورها الانتاجي الذي لا يقل أهمية عن دور الرجل. وإن امتلاك المرأة لجزء كبير من وسائل الانتاج سيؤدي إلى أن تحتل المرأة مكانة أفضل على مستوى الأسرة، وحتى على مستوى الوحدات البنائية الأوسع مثل: العشيرة أو المجتمع المحلي، فقد شهد مجتمع البحث تنافساً على الزواج من بعض النساء اللواتي اشتهرن بملكية بعض البساتين كما أشار أحد المبحوثين ويدعى (م. ٥٧ سنة)، بل إنه وصل إلى مستوى الصراع ما بين المتنافسين على خطوبة تلك النساء المالكات.



ويشير الجدول رقم (١) إلى قلة عدد الاناث اللواتي امتلكن البساتين في زمن التسوية بالمقارنة مع عدد الذكور، فقد امتلكت في البساتين (١٨) امرأة من "بني ملح" مقابل (١١٠) من الذكور، وملك امرأة واحدة من عشيرة "الربابعة" مقابل (٤٤) ذكر من العشيرة نفسها، وامتلك (٧) نساء من "الخطاطبة" مقابل (٦٨) من الذكور. ولذلك يمكن القول بأن مكانة المرأة كانت متدنية في مجتمع البحث، ولذلك علاقة وثيقة بمستوى الحياة المحافظة ودرجة تبني القيم المحافظة التي عاشتها عشائر مجتمع البحث، فقد امتازت عشيرة "بني ملح" بالانفتاح والمزيد من الحرية، وفي المقابل امتازت عشيرة "الربابعة" بتبني طريقة محافظة في الحياة، وهذا يتضمن ويعبر عن مكانة المرأة ودورها الانتاجي كذلك.

أما العشائر الأخرى فقد امتلكت فيها المرأة بنسب أقل بكثير مما امتلکه الرجال، وبمقابل هذا كله فقد كان للمرأة لدى عشائر "الفلاحين" كما أشارت إحدى المبحوثات وتدعى (س)، ٦٢ سنة) دورٌ مهمٌ في العملية الانتاجية بمختلف مراحلها، إذ كانت تعمل مع الرجل يداً بيد في الحراثة، وقطف الثمار ونقلها، وسقي الأشجار والمزروعات، بالإضافة إلى قيامها بأعمال المنزل، لكنها لم تكن تملك من حصيلة جهدها ونتاجها شيئاً، بل إنها كانت تُستغل ليحصل والدها على مبلغ من المال، أو قطعة من البساتين مقابل تزويجها، وكان المرأة في هذه الحال وسيلة لنقل الملكية في مجتمع فلاحي البساتين. ومن هنا تأتي أهميتها في مجتمع فلاحي البساتين، خاصة في ظل وجود أنواع زواج مختلفة غير زواج أبناء العمومة المتقاطعة cross- cousin marriages والذي يقصد به تبادل زواج أبناء وبنات العم، فهناك الزواج الخارجي Exogamy الذي يقصد به انتماء الزوج لوحدة بنائية اجتماعية مثل العشيرة clan، وانتماء الزوجة لوحدة أخرى، ولكن نجد أنه بالمقابل هنالك قيم على شكل معايير norms تحرم المرأة من حق الميراث، حرصاً على عدم انتقال ملكية البساتين، ويتفق هذا الحرمان مع ما ذكرته غنام (١٩٨٨: ٥٤) حول مجتمع خربة الوهادنة. أما اليوم فإن الموقف لا يختلف كثيراً، وإن كان هنالك بعض التغيير في ملكية الاناث، فقد ارتفع عدد الاناث اللواتي يملكن في البساتين حسبما يشير الجدول رقم (١)، إذ تملك اليوم (٤٥) امرأة حصصاً في البساتين من عشيرة "بني ملح" بعدما كان الرقم (١٨) زمن التسوية، و (٥٠) امرأة بعدما كان (٥) من عشيرة "الكساسبة"، لكن الفارق بقي كبيراً بين ملكية الرجال وملكية النساء، فملكية (٤٥) أنثى من "بني ملح" يقابلها ملكية (١٩٩) من الذكور، وملكية (٢٣) أنثى من "الربابعة" يقابله ملكية (٨٠) من الذكور. وبذلك فإن الفارق بقي كبيراً إذا أخذنا بعين الاعتبار الجندرية، وذلك نتيجة لحرمان الكثير من الاناث من الميراث وتنازلهن للذكور من الشركاء في الميراث، مقابل مبالغ زهيدة من المال يدفعها الأخوة لأختهم الشريكة معهم، أو كما

أشار أحد المبحوثين ويدعى (م، ٦٢ سنة) بأن أخته تنازلت له وإخوانه، مقابل قيامهم بإرسالها لأداء فريضة الحج على حسابهم بتكلفة مادية بلغت (١٠٠٠) دينار، وتنازلت لهم عن حصصها التي يقدر ثمنها بآلاف الدنانير. وأشارت غنام (١٩٨٨: ٥٤) إلى أنه وحتى لو كانت المرأة راغبة في أخذ حصتها من الميراث، نجدها مجبرة على التنازل عنها، تحت ضغط المجتمع وإخوتها الذكور، وفي بعض الأحيان يُقدّم الأخوة لأخواتهم مبالغ قليلة من المال على سبيل الترضية، مقابل تنازلهن عن حصصهن في الميراث، وذلك في قرية خربة الوهادنة.

وبالمقابل فهناك من الإناث من تصر على أخذ حصصها المستحقة قانوناً، أو أن زوجها يجبرها على ذلك بسبب توتر في العلاقات بين الطرفين: هي وشركائها، أو زوجها وشركائها الذين هم في الغالب اخوتها وقد ذكر لي أحد المبحوثين بأن زوج أخته أجبرها على أن تأخذ كل ما تستحقه حسب القانون من الميراث بعد وفاة والدها؛ وذلك رغبة من زوجها في امتلاك جزء مهم من وسائل الانتاج، بالإضافة إلى ترجمة خلاف سابق بينه وبينهم.

وتمتلك اليوم بعض النساء بساتين دون أن يكون لها شركاء (انظر الملحق)، وذلك لظروف موضوعية مثل عدم وجود شركاء في الميراث على قيد الحياة.

### **الملكية المشتركة وأثرها على الانتاج:-**

لقد كانت الملكية الفردية هي الصيغة الغالبة لملكية البساتين في فترة التسوية وما بعدها حتى الخمسينات حسبما تدل سجلات دائرة الاراضي والمساحة المتعلقة بمجتمع البحث، فقد كان البستان الواحد يملكه في الغالب فرد واحد، بل إن من الافراد من ملك بساتين أو ثلاثة؛ نظراً لقلّة عدد السكان آنذاك، واتساع مساحة أراضي البساتين. فأحد المبحوثين ويدعى (م. ز، ٦٨ سنة) يملك اليوم (٥) بساتين منها (٢) منذ التسوية، كما أن هنالك أحد الأشخاص ويدعى (أ.ع، ٧٠ سنة) وقد امتلك أكبر بستان في الوادي كله من التسوية ولا يزال يملكه ملكية فردية، وتبلغ مساحته (١٠٠,١٠٦) دونم في حوض "ملحم" في حين أن أصغر بستان تبلغ مساحته (٦٩م٢) حوض "الرهوة" ولكن مساحة أراضي البساتين ككل قد تناقصت، إذ تم تحويل قطع الأراضي الواقعة في حوض "جبايا" إلى قطع "أراضي ميربي" بعد كانت "أراضي ميربي سقي"؛ بسبب افرازها وتقسيمها بين مجموعة من الشركاء، وأصبح من المتعذر وصول المياه إليها جميعها، كما أن هنالك من القطع التي قامت وزارة الاشغال العامة باستملاكها لتوسيع الشوارع في الوادي، والتي بلغت تقريباً (٢٤) دونماً حسبما ورد في سجل الاموال غير المنقولة المتعلقة بأراضي جديتنا الواقعة في حوض رقم (١٨)، وبمقابل ذلك كله فقد تزايد عدد المالكين، وأصبح العدد اليوم يصل إلى

عشرات أضعاف ما كان عليه زمن التسوية، وذلك بسبب نظام الميراث الاسلامي والمدني. فنجد مثلاً أحد البساتين والذي تبلغ مساحته (٣ دونم) يشترك فيها (٤٤) شريك، وقطعة أخرى تبلغ مساحتها (٢,٠٢٥) دونم يبلغ عدد الشركاء فيها (٣٢) شريك منهم (٢٤) ذكور و (٨) اناث. وهذه من خصوصيات مجتمع البحث. فعلى النقيض من ذلك نجد مثلاً مالا يقل عن (١٠٠) شخص يشتركون في ملكية قطعة أرض في خربة الوهادنة، وتبلغ مساحتها من (٥٠-١٠٠) دونم، وإن كثرة عدد هؤلاء المشتركين بالملكية يحول دون تقسيمها واستغلالها، إذ من النادر أن يتفق هؤلاء الأفراد على قسمة الأرض؛ لأسباب مختلفة مثل الخلافات الشخصية بين الشركاء، بحيث يرفض طرف ما القسمة؛ نكاية بطرف آخر، فتثور المشاكل بينهم (غنام، ٢٥:١٩٨٨).

وتزداد الملكية المشتركة في حال وفاة أحد الشركاء ممن لهم ورثة، وهذا ما يحدث فعلاً من فترة لأخرى، وخاصة في ظل وجود أطفال قاصرين عن التصرف بملكياتهم قانونياً، وفي هذه الحال لا يمكن بيع حصصهم إلا عندما يكبروا، ويصبحوا قادرين على التصرف بملكياتهم بمقتضى القانون، أي أن يصلوا إلى سن (١٨) سنة. كما أن مسألة التعويضات النقدية التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً قد ساهمت في اصرار الشركاء على التملك في البساتين وعدم التنازل. وبالمقابل فهناك في بعض الحالات من يتنازل عن حصته من الانتاج ومردوده النقدي لصالح بعض الشركاء كما في المثال الذي ذكره أحد المبحوثين ويدعى (ع، ٣٤ سنة) بأنه تنازل هو وأخوه (م، ٤٥ سنة) لأخييهما (ز، ٣٩) الذي يعاني من عاهة جسدية، ولا يوجد له مصدر دخل ثابت سوى العمل في البستان ورعي الأغنام، بعكس أخويه اللذان يعملان في وظائف حكومية، وبذلك فقد تنازلا عن حصتيهما من الانتاج لصالح أخييهما، لكنهما لم يتنازلا عن حقهما في ملكية البستان حرصاً منهما على ملكية وسائل الانتاج.

ويشير أحد المبحوثين ويدعى (ع، ٥٢ سنة) إلى مساوى الملكية المشتركة وآثارها على الانتاج، من خلال تجربته في الشراكة مع أحد أقربائه في ملكية أحد البساتين المزروعة بالرمان، وكان هذا القريب ويدعى (س، ٤٥ سنة) قد باع من البستان لوالد (ع) وقد اشترى منه بحكم الجوار، إذ يحق له أن يشفع بالأرض المعروضة للبيع، وهذا الذي حدث فعلاً وقد وصف شريكه بأنه غير مهتم بالانتاج "و يحاسب على الفلوس"، فانعكس ذلك سلباً على الانتاج، وبالذات انتاج الرمان كما ونوعاً. إذ أن (س) لا يعمل مع (ع) في البستان قبل الموسم، ولذلك فإن (ع) لم يرش البستان هذا الموسم بالمواد الكيماوية اللازمة لمكافحة الحشرات والقوارض مفسراً ذلك بأنه "حسداً في شريكه" وبأنه أراد "أن يلقنه درساً لكي يتعاون معه في السنة القادمة"، وذلك من خلال تقليل فائض القيمة الذي سيحصل عليه كل منهما. وهناك سبب آخر ساهم في إعاقة عملية

الرش، وهو صعوبة وصول التراكثور الزراعي الذي يقوم بالرش إلى البستان لعدم وجود طريق ملائمة، وذلك في حوض "المعاريض". ويتابع (ع) حديثه فيشير إلى أنه لا يملك مضخة يدوية ليقوم بالرش، وقد حاول استعارة مضخة من أحد جيرانه الذي رفض اعارته، وكما يقول (ع) : "كسفتني ثلث مرات"، أي أنه رد طلبه مرات ثلاث، ومع ذلك فهو نادم لأنه لم يقم برش البستان هذا الموسم، إذ انخفض المردود النقدي الذي كان يطمح إليه، بسبب كثرة الحشرات في البستان، وفساد جزء كبير من ثمار الرمان من جراء ذلك، وقد لاحظت ذلك فعلاً، وقد قدر خسارته بـ (١٥٠) دينار كان من الممكن أن يحصل عليها لو قام بالرش بمبلغ لا يتجاوز (٣٠) دينار، وهو يشير إلى أنه لو كان يملك البستان لوحده ملكية فردية لاختلف مستوى العناية بالبستان، ولزاد فائض القيمة لديه، ولذلك فهو يفضل الملكية الفردية.

ومما يزيد المشكلة تعقيداً، ما أشار إليه بعض المبحوثين من أن دائرة الأراضي لا توافق على افراز الأراضي إلا إذا كانت كل قطعة ستصبح بعد الافراز (٢,٥) دونم على الأقل، وأبدوا استياءهم من ذلك، وأشاروا إلى أن ملكية نصف دونم من البساتين وفلاحتها يعني الحصول على مبلغ (٤٠٠ - ٥٠٠) دينار تقريباً سنوياً من الانتاج، وهو مبلغ لا بأس به.

### ملكية المياه:-

إن المياه وسيلة مهمة من وسائل الإنتاج لدى فلاحي البساتين، وفيما يلي عرض لعيون المياه ونظم الري في الوادي.

### عيون المياه ومواقعها:-

لابد من الإشارة إلى أهمية المياه كوسيلة للإنتاج حيث أن البساتين تعتمد بشكل أساسي على الري من خلال قنوات المياه من أربعة عيون ماء قادمة من أراضي "عرجان" تلك القرية الواقعة إلى شرق مجتمع البحث، والتي تتجمع المياه في عيونها من خلال مياه الشتاء القادمة من أعالي الجبال، وحسب سجلات دائرة الأراضي والمساحة وتحديداً في جدول "الحقوق المتعلقة بالأراضي المفروزة والماء" فإن هنالك إشارة إلى أن مجتمع البحث قد خصص له ما مجموعه (٦٤٤) حصة من أصل (١٠٤٩) حصة من المياه الجارية في الوادي ابتداءً من "عين البيضاء" و"عين التتور" في عرجان إلى الحد الفاصل بين قريتي "حلاوة" و"جديتا"، كما خصص لأراضي السقي في "عرجان"، (٣٩٥) حصة و (١٠) حصص لأراضي السقي في قرية "باعون" الواقعة جنوب قرية "عرجان"، وهذا التخصيص صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١١) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤) لسنة ١٩٥٢م (ارجع إلى الملحق). وأما عيون المياه فهي:-

(١) عين ماء التنور: وتقع ضمن أراضي عرجان، وكانت تسقي الجزء الأعظم من بساتين "جديتا" و"عرجان" و"باعون"، أما اليوم فلم تعد تسقي أي جزء من هذه البساتين.

(٢) عين البيضاء: والتي تقع كذلك ضمن أراضي عرجان، وكانت تساهم في سقي ما نسبته حوالي ٢٥٪ تقريباً من بساتين الوادي، أما اليوم فلم تعد هاتان القناتان تساهمان في سقي أي جزء من البساتين بعد سحب مياههما إلى عجلون لغايات الشرب. وكانت مياه عين البيضاء قد تعرضت إلى السحب عام ١٩٧٥م، وبقي الاعتماد على "عين التنور".

(٣) عين الليمونة: وتقع ضمن بساتين عرجان، ويملك البستان الذي تقع فيها عدد من الشركاء ملكية خاصة في عرجان، ومياهها خفيفة.

(٤) عين الحاج حسن: وتقع في منطقة "عبريا" غرب عرجان، ويملك البستان الذي تقع فيه ورثة أحد الأشخاص من عشيرة الربابعة، ويدعى (الحاج حسن)، وهي تساهم اليوم بالنسبة الأكبر في سقي بساتين وادي جديتا. ولقد ورد ذكر عيون الحاج حسن، وعين التنور، وعين الليمونة على أنها تابعة لجديتا في بحث قدمه البخيت (١٩٩٢) حول الينابيع والآبار والبرك والطواحين والمعاصر.

### نظام الري قديماً وتغييره:-

لقد وجد في سجلات دائرة الاراضي والمساحة جدول خاص بتوزيع المياه على البساتين منذ سنة ١٩٥٢م، وخصص لكل دونم من البساتين نصف ساعة من الري، الا أن وفرة المياه كانت تزيد عن الحاجة، وكان بالإمكان أن يُسقى البستان كل (٤) أيام، إلا أن ذلك لم يكن لصالح الأشجار بل إنه كان من وسائل إلحاق الضرر بالآخرين، بأن يعمد شخص إلى كسر المياه على بستان شخص آخر لايذاء بستانه بتجريف التربة. ولكن هذه الحال قد تغيرت منذ سنة ١٩٧٥م عندما قامت السلطات الحكومية المختصة بسحب مياه "عين البيضاء" وتحويلها لغايات الشرب، وبناء (٩) سدود لتجميع المياه والتي لم يبق منها سوى سد واحد في حوض المعاريض، أما السدود الأخرى فلم يبق منها سوى بعض أجزائها (لاحظ الصورة رقم "١") ومع ذلك فإن هذا القرار لم يؤثر كثيراً على كميات المياه المتوفرة، خاصة وأن الحكومة آنذاك قامت ببناء القنوات الاسمنتية بتبرع من شركة المانونايت الألمانية؛ للحفاظ على كميات المياه من التسرب أثناء جريانها في القنوات الترابية. وكان مشروع بناء القنوات الإسمنتية قد شكل فرص لعمل أبناء مجتمع البحث كعمال في بناء القنوات، مما أدى إلى رضوخهم لقرار السحب وعدم التفكير حتى

بالإعتراض عليه كما يقول أحد الفلاحين الذين شاركوا في البناء ويدعى (ط، ٢٠ سنة)، وهذا الإعتراض كان يمكن أن يكون من منطلق ملكيتهم للمياه حسبما ورد في جدول الحقوق المتعلق بتسوية الراضي المفروزة والماء (أنظر الملحق) ولكن ما حدث في أواخر الثمانينات من هذا القرن قد شكل تحولاً جذرياً في واقع البساتين، إذ تم تحويل كامل مياه "عين التتور" الى بعض مناطق عجلون، ولم يعد يصل وادي جديتا منها أي قطرة ماء، ومنذ ذلك الوقت بدأ الصراع بين الفلاحين على كمية المياه المتبقية، وبدأ الوعي لذاتهم يتشكل لديهم، وقاموا ببعض الخطوات لاسترداد حقوقهم في المياه المسجلة رسمياً لبساتينهم، حيث اجتمع عدد من الفلاحين، وقدموا عدة مذكرات احتجاج إلى الجهات المسؤولة، ولكن إلهاءهم عن حقوقهم جاء هذه المرة من خلال فتح المجال أمامهم للحصول على تعويضات نقدية بدل ما فقدوه من حصص المياه التي أثرت على الانتاج سلباً من حيث الكم والنوع. فمثلاً أحد المبحوثين ويدعى (س، ٥٥ سنة) يترحم على "أيام زمان وييدي حنينه إلى تلك الايام التي توفرت فيها المياه واصفاً إياها "أيام العز"، حيث لم تكن لديهم أواني لحفظ المياه باردة مثل "الخابية" المصنوعة من الفخار، أو الأواني المنفوفة بـ"الخيش" التي تستخدم اليوم لحفظ المياه باردة، وإنما كانت المياه الباردة تجري في القناة مباشرة.

ويستطرد (س) في حديثه ليشير إلى أنه حدث في عام ١٩٧٣م، أن غرق أحد الأشخاص في المياه الجارية وهو يقوم بصيد الاسماك، ولم ينقذه سوى تدخل أحد الجيران الذي كان يتقن السباحة، وذلك حدث في منتصف فصل الصيف حيث تقل المياه نسبياً بشكل عام، ومع ذلك فقد كانت كميات المياه كبيرة جداً، كما أنه وفي عام ١٩٧٢م فقد غرقت إحدى الفتيات مع والدها وتوفيا.

ولقد كثرت الخلافات على المياه هذه الايام، مما استدعى وجود تنظيم فعلي لتوزيع المياه، والذي يكون عادة بتشكيل لجنة من قبل متصرف لواء الكورة، الذي يتبع له مجتمع البحث إدارياً، وتضم هذه اللجنة مندوبين من مختلف عشائر مجتمع البحث؛ ليقوموا بتوزيع المياه على البساتين ضمن القنوات التي يتم الاتفاق عليها في بداية شهر نيسان، ويؤخذ بالاعتبار كميات الامطار في ذلك العام، فكلما زادت كميات الأمطار زاد عدد القنوات التي تسير فيها المياه في آن واحد.

وحسبما يشير أحد أعضاء هذه اللجنة التي تتشكل كل سنة، فإنه يخصص لكل دونم نصف ساعة على قناة واحدة أو على قناتين حسب كميات المياه المتوفرة، ويُطلق مصطلح "الفصل" على كل (١٢) ساعة ري حيث يقسم اليوم إلى فصلين. وقد أورد Tarawneh مصطلحاً

مرادفاً لمصطلح الفصل، وهو الموسم **Maosim** في دير علا، وأشار إلى أن الموسم الواحد يكفي لري (١٠٠) دونم حسب النظام القديم والنظام الحالي، كما أن هنالك شخص متخصص في توزيع المياه من القناة الرئيسية التي كانت مبنية من الطين. (Tarawneh, 1988: 48-50). أما في وادي جديتا فلا يوجد مثل هذا الشخص، وإنما يتبنى الفلاحون عملية التوزيع من المياه بأنفسهم، وحسب الأوقات المخصصة لري بساتينهم.

ولقد كانت المياه تجري في مجرى ماء مخصص لهذه الغاية يضيق ويتسع من مكان لآخر، ويسير بمحاذاة الشارع الرئيسي الذي يقسم البساتين إلى قسمين: شمالي وجنوبي، وعلى هذا المجرى المائي كانت هنالك تسعة سدود مبنية من الإسمنت، حيث يتم توزيع المياه من هذه السدود إلى القنوات الفرعية حسب الأوقات المخصصة لري البساتين التي تروىها هذه القنوات، والتي يتغير اسمها من مكان لآخر، وأهم هذه القنوات (يمكن ملاحظتها من خلال الرجوع إلى صور لوحات التسوية الواردة في ملحق الدراسة) وهي: ١- قناة عبريا الشرقية. ٢- قناة أم عيجلانه. ٣- قناة الغشمري. ٤- قناة الزقيلي الفوقا. ٥- قناة الزقيلي التحتا. ٦- قناة عبدالغني. ٧- قناة قطاطه الشمالية. ٨- قناة قطاطه الجنوبية. ٩- قناة المدور. ١٠- قناة حسين. ١١- قناة المشرع. ١٢- قناة غزال. ١٣- قناة حمد.

ويؤخذ بالاعتبار عدد الدقائق ويتم حسابها بدقة، وبشكل عام فإن كل بستان تتم سقايته مرة واحدة كل أسبوعين، وينطبق ذلك على جميع الاحواض. ولم يكن نظام التوزيع صارماً في الماضي، ولم يكن هنالك لجنة لتوزيع المياه، إنما وجد جدول للحقوق وتوزيع الحصص، والالتزام به لم يكن فعلياً، أما اليوم فإنه وفي حال مخالفة النظام المعتمد فإنه يتم اللجوء إلى الحاكم الإداري؛ لحل الخلاف. ويتم اللجوء أحياناً إلى المحكمة وتشكيل لجنة من الخبراء لتقدير الضرر اللاحق بستان المشتكى ليقوم المشتكى عليه المخالف بدفع الغرامة.

### استراتيجية ري البساتين:-

يستخدم الفلاحون طرقاً متعددة في الري، لكن هدفها واحد وهو ري الأشجار والمزروعات؛ بهدف الانتاج والحصول على الربح النقدي. ومنهم من يستخدم مضخات مياه كهربائية تعمل على البنزين، حرصاً منهم على استغلال كل قطرة ماء، وهؤلاء في الغالب ممن يواجهون صعوبة أكبر في وصول المياه إلى بساتينهم. مقابل من يستخدم الطريقة القديمة في الري وهي السماح للمياه الجارية في القناة بالانسياب عبر مجاري ترابية خاصة، بحيث تسقي الأشجار والمزروعات في البستان لتنتقل المياه من شجرة لأخرى. ويشير أحد المبحوثين ويدعى

(ص، ٥٢ سنة) بأن من دلائل الاكتفاء قول الفلاحين بأن "البيطرة من البستان"، ويقصد بذلك أن المياه التي تتوزع على البستان من القناة قد زادت عن حاجة البستان لتخرج من "قاع البستان"، الذي يقصد به آخر حدود البستان التي تصلها المياه، حيث أن البساتين عادة تمتاز بأراضيها المائلة وقليل منها يمتاز بأرضه المنبسطة، ولهذا السبب فقد قامت الأشغال العامة بعمل قناة صغيرة بمحاذاة البساتين إلى جانب الشارع الرئيسي؛ للاستفادة من كميات المياه الزائدة لتسير في القناة الصغيرة تم تنقل إلى قناة كبيرة، وذلك لا ينطبق على البساتين ذات الأرض المستوية أو المنبسطة حيث "لا تطير المي".

ويشير أحد المبحوثين ويدعى (ع، ٥٤ سنة) إلى أن عملية السقي أصبحت مثل "المعركة" إذ لا بد من اشتراك شخصين على الأقل في عملية السقي، إذ أن العملية تحتاج إلى متابعة جريان المياه وعدم وجود سرقة للمياه، ومعالجة الموقف في حال وجود سرقة، ومراقبة تنكات المياه ومنعها من تعبئة المياه، ومتابعة توزيع المياه على الأشجار في البستان وسيرها في القنوات الفرعية الواصلة بين الأشجار والتي تكون قد أعدت مسبقاً. وقد أشار Tarawneh (1988: 51) إلى وجود سرقة المياه من حصص الآخرين في الثلاثينات وما قبل في دير علا، ولذلك كان لا بد من حراستها من قبل أبناء العشيرة التي لها المياه، أو من قبل العبيد. أما في وادي جديتا وحسبما يذكر (ع) فلم يكن يتوجب على من يقوم بالسقي سوى توزيع المياه على بستانه (تفريدها) حيث تصله المياه دون عناء، وما عليه سوى أن يستلمها من جاره بعدما يبدأ الوقت المخصص لبستانه، وهنا تشترك المرأة بشكل أساسي في السقي، ولذلك زادت أهمية المرأة ودورها في عملية التحضير للإنتاج، بمعنى آخر تعزيز فكرة العمل العائلي؛ وفي هذه العملية تستخدم بعض الأدوات ذات التكنولوجيا البسيطة مثل "المجرّفه" أو "الطوريه" كما يسميها بعض الفلاحين.

### **آثار سحب مياه الينابيع:-**

كان لسحب المياه المخصصة لري أشجار الوادي آثاراً سلبية متعددة شملت العلاقات الاجتماعية بين الفلاحين، وجودة الانتاج، واقتناء الحيوانات. وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار:-

### **التأثير في العلاقات الاجتماعية بين الفلاحين من خلال:-**

لقد أحدث سحب مياه الينابيع التي كانت تروي البساتين آثاراً هامة على العلاقات الاجتماعية بين الفلاحين، وهذا الآثار أدت إلى المساهمة في بروز الصراع على المياه بين الفلاحين، وأما أهم هذه الآثار:



## أ- سرقة المياه:-

ويقصد بسرقة المياه:- أن يعتدي شخص ما على حصة بستان شخص آخر من المياه بأن يأخذ منها بطريقة ما، وتنتشر هذه الإستراتيجية كثيراً في مجتمع البحث؛ بسبب الحاجة الماسة للماء. فلقد تحدثت لي إحدى المبحوثات وتدعى (م، ٥٧ سنة) حول تكرار قيام جاراها بسرقة المياه من القناة "أشكره خبر"، أي دون محاولته إخفاء ذلك، وهو يستخدم مضخة المياه التي يملكها، ويتعرض للكثير من المشاكل مع أصحاب المياه، لكنه -كما تصفه هذه المبحوثة- "مكَلِّح وما يتفرق معه" أي أنه لا مبالى، وهي تبدي أسفها على هذا السلوك الذي لم يكن موجوداً قبل سحب المياه، فهي تعتقد بأن حاجة الناس لكميات المياه لا تتناسب مع الكميات المتوفرة فعلاً، وبذلك فإن الخلل في طرفي المعادلة يؤدي إلى سرقة المياه، كما أن امتلاك أداة ذات تكنولوجيا متطورة ساهم في وجود السرقة بوضوح، لأنه لا يمكن إخفاء صوت هذه المضخة وهي تعمل. ولقد صرح لي أحد المبحوثين ويدعى (ع، ٥٧ سنة) بأنه سرق المياه يوم أمس؛ حتى لا تصاب الأشجار بـ "اليباس"، وبعد أن تنتهي مقابلي له سيفعل ذلك مرة أخرى، ولا يعتبر ذلك عيباً؛ لأن الماء المخصص لبستانه لم يروي الأشجار جيداً، فالمقياس عنده كغيره من الفلاحين هو نزول المياه من "قاع البستان" إلى الشارع. الذي يحدد قيامه أو عدم قيامه بالسرقة، وهو يؤكد على المستقبل المظلم لهذا الوادي بفناء وزوال اشجاره بسبب؛ نقص المياه؛ ولقد تحدث أحد المبحوثين ويدعى (ص، ٤٧ سنة) عن قيام بعض الفلاحين بسرقة المياه بطرق خفية مثل "مد يريش من قاع القناة من الأسفل وإخفائه في الأرض لسحب المياه"، وبذلك فإنه ليس من السهل كشف هذه الطريقة بعكس الحال عند القيام بإحداث ثقوب مباشرة بقاع القناة أو في طرفها حيث باتت هذه الطريقة واضحة ومكشوفة. كما أن استخدام أساليب ذات تكنولوجيا بسيطة هو أفضل هنا لإخفاء السرقة. والهدف من سرقة المياه هو زيادة نصيب البستان من المياه على حساب الآخرين. وقد حدثت معي ذات يوم وأنا أجالس أحد المبحوثين الذي كان قد ذكر لي بأنه قام "بكسر المياه" (لاحظ دلالات كلمة كسر)، فهي تشير إلى تعدي واضح على حقوق الآخرين، وفعل ذلك في غير الوقت المخصص له بطبيعة الحال، وجاء إليه أحد أقاربه وكان يركب حصاناً، وكانت آثار سرقة المياه تبدو واضحة، وتسيل المياه من داخل الجدار الاستنادي المقام إلى جانب الطريق، فسأله عن المياه قائلاً "إيش يا سرسري؟" أي يا حرامي، فقال له "هاي المي من اميارح لما سقينا البستان على دورنا"، فhez رأسه وكأنه غير مقتنع، هكذا بدت تعبيرات وجهه. وعدت لأسأل راكب الحصان: هل كان دور المياه لبستانه؟ فأجاب لا، ثم علق على ذلك قائلاً: "لو كان دور المي إلي ولقيته كاسرها بأكسر رأسه مع إنه صاحبي وابن عمي" فنلاحظ أن الحرص على امتلاك المياه كوسيلة إنتاج يتجاوز حدود القرابة، وهذا يرتبط بالعملية الانتاجية، ولا يعني أن من يسرق يقوم بهذا السلوك لمجرد الرغبة في السرقة أو إلحاق الضرر بالأقارب أو الجيران، وإنما رغبة في

زيادة الانتاج وبالتالي زيادة فائض القيمة دون اعتبار لحقوق الآخرين، وهذا كله نتج بسبب شحة المياه.

ويمكن تعزيز الافكار السابقة من خلال المثالين التاليين حول العلاقات الاجتماعية وتأثرها بشحة المياه، فقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ص، ٤٧ سنة) أنه في عام ١٩٩٧م، كان هناك فلاح يدعى (ع، ٤٥ سنة) تشاجر مع أحد أقاربه من العشيرة على دور السقي، وقد استخدم العنف حيث سارع (ع) إلى ضرب قريبه (م) بعصا أدت إلى كسر ساعته، فما كان من (م) الا أن قام بردة فعل معاكسة، فبدأ بضرب (ع) وهدده باستخدام السلاح، كما أنه كان يتلفظ بألفاظ نابية، وقد أسرع الجيران إلى الحجز بينهما وفض النزاع، وانتهت المشكلة بجهود ماضية بذلها الجيران لإنهاء الخلاف بين الاقارب.

ومثال آخر ذلك العراك الذي حدث عام ١٩٩٨م، بين شخص يدعى (ح، ٦٥ سنة) وشخص آخر يدعى (ع، ٦٥ سنة) حول شحة المياه وسرقتها، إذ أن (ع) اعتاد على كسر المياه على بستانه غير الاوقات المخصصة له -وقد اعترف لي بذلك- فكان أن اعتدى، على حق (ح) بهذه الطريقة، ولما سألته عن ذلك كان جوابه غير لائق ولجأ - كما يقول الفلاحون - إلى "العباطة"، أي العنف، مما أدى إلى شكوى بينهما عجز الجيران عن إنهاؤها وانتهت بحبس (ع).

ولقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ز، ٣٤ سنة) بأنه قام بإحداث ثقب بماسورة المياه المارة بجانب الشارع الرئيسي الذي يربط عجلون مع الكورة، وقام بمد (٤) برايش (أي أنابيب بلاستيكية صغيرة)، لسحب المياه وسقي الأشجار، مبدياً رضاه عما فعله؛ لأن عدم القيام بذلك يعني نقصاً في الانتاج نوعاً وكماً. كما أن أحد الأشخاص قام بإطلاق النار على إحدى أنابيب المياه المارة مع الشارع الرئيسي نفسه مما أدى إلى استمرار تسرب المياه من هذا الأنبوب، مما أتاح الفرصة للناس للشرب من هذه المياه لكونها نظيفة، حيث أن بقايا المياه والمخلفات التي يتركها "السياح" قد شكلت عائقاً أمام الحصول على مياه نظيفة وصالحة للشرب.

#### ب) تقليل استعارة الأدوات:-

اعتاد الفلاحون على تبادل أدواتهم تجسيداً للعلاقات الاجتماعية الحسنة والروابط الأولية التي تحكمهم في مختلف المواقف الحياتية، ويتوجه من مستوى تطور القوى المنتجة الذي تعبر عنه التكنولوجيا السائدة، حيث امتازت علاقاتهم الاجتماعية بطابعها الأولي وتفاعلهم المباشر، لكن لسحب المياه والصراع عليها آثار على هذه العلاقات تتمثل في تقليل استعارة الأدوات

وتبادلها، ومن ذلك مثلاً ما حدث أثناء مقابلي لإحدى المبحوثات وتدعى (م، ٦٥ سنة)، حيث حضرت إليها إحدى الفتيات ممن يعزبون بعيداً عن مسكن (م) وكانت الفتاة قد طلبت منها "الدلو" أي إناء من الحديد لتعبئة المياه فيه لسقي البقرة التي كانت ترعاها من "مصايا المياه" في القناة، والتي يقصد بها تلك المياه الراكدة في القناة بعد انقطاع المياه عنها، وقد اعتذرت لها (م) في البداية لأن "الدلو مليون مي"، وعاترتها إياه يعني فقدان هذه المياه النظيفة المخصصة لأعمال المسكن، فردت الفتاة بأنها ستعيده "مليون" أي ممتلئ، فردت (م) بأن مياه القناة غير نظيفة وبالتالي فهي لا تريد مياهها تجلب لها المرض، فسألته إن كانت هنالك أسباب أخرى لعدم إعاترتها "الدلو"، فضحكت وأقسمت بأنه لا يوجد سبب غير نقص المياه. كما ذكر لي أحد المبحوثين بأنه رفض إعاره مضخة الرش لجارهم الذي يسرق من حصتهم في المياه باستمرار، وهذا يعني أن تقليل استعارة الأدوات يشمل الأدوات المستخدمة في الزراعة.

#### آثار سحب المياه على جودة الإنتاج:-

إن فقدان وفرة المياه التي اعتادت عليها البساتين قبل سحب المياه قد أدى إلى نتائج سلبية بالنسبة للإنتاج نوعاً وكماً، ومن ذلك مثلاً وجود ما يمكن أن نطلق عليه "مستقعات" صغيرة تشكل بيئة مناسبة لتكاثر بعض الحشرات مثل القارص والناموس وغيرها من الحشرات الضارة، وكذلك إصابة المياه بالتلوث بسبب كثرة النفايات من قشور الرمان، والثمار الفاسدة وما يتركه السياح، وبالتالي فإن كل هذه العناصر الناجمة عن سحب المياه أصلاً تؤدي إلى تلف المزيد من الثمار بانتشار العدوى، كما أن نقص المياه يؤدي إلى "تسطح" ثمار الرمان، أي إصابته بالتشقق في قشرته الخارجية، وتتمتد هذه الشقوق إلى الداخل، كما أن التين يصاب بأمراض أخرى كما يعتقد أحد المبحوثين ويدعى (أ، ٦٠ سنة) حيث يتحدث عن إصابة أشجار التين وثماره بـ "الجرب" حيث يظهر على أوراقه حبيبات صغيرة تنتقل فيما بعد إلى الثمار، وتؤدي إلى عدم نضجها، ويفسر ذلك بأن السبب الرئيسي هو قلة المياه وما ينجم عنه، ويقدم على ذلك دليلاً بأن أشجار التين المزروعة في منزله في بلدة جديتا لم تصب بهذا المرض، لأنه يسقيها باستمرار بالكميات التي تحتاجها.

ومن خلال التجول وتدقيق الملاحظة كنت أرى بأن ثمار التين في الكثير من البساتين تبدو بشكل عام غير جيدة، وكما يقول الفلاحون في مجتمع البحث "التين مضروب"، فتساءلت عن هذه الظاهرة، وكانت الإجابة من أحد المبحوثين بأن السبب بنظره هو قلة المياه، في حين أن مبحثاً آخر أجاب بأن هنالك سبب إضافي لقلة المياه وهو "العش بأنواعه"، بما في ذلك "التزييت" و"التوجيه" ويقصد "بالتوجيه"، وضع الثمار الرديئة في أسفل "البكسات" أي الصناديق المخصصة

لتعبئة الثمار، ووضع الثمار الجيدة على وجه "البكسة" فيظهر للمشتري بأن محتويات "البكسة" جيدة مثل التي على الوجه، وينخدع بشرائها. أما مبحوث ثالث فيرى بأن السبب هو: منع الزكاة وعدم اعطاء حصة الفقراء التي فرضتها رب العالمين، فسلط الله على الناس قلة المياه. لكن هؤلاء المبحوثين يرفضون ما ذكره أحد المبحوثين بأنه يرتبط بقلّة استخدام الأدوية والمحسّنات الكيماوية، وبشكل عام عدم استخدام تكنولوجيا حديثة في الري والتسميد والعناية بالأشجار، وحثهم في ذلك أن هذه الرداءة في الإنتاج لم تكن قبل سحب المياه مع أن التكنولوجيا المستخدمة هي نفسها ولم تتغير.

إن إصابة ثمار الرمان "بالتسطح" وإصابة التين "بالجرب" يعني في النهاية: تدني مستوى الطلب على الإنتاج، وبالتالي انخفاض القيمة المضافة بالنسبة للفلاحين. ولقد أكد الفلاحون على تراجع أسعار المنتوجات في هذا الموسم، وهي تتراجع كل موسم عن الموسم السابق منذ أن تم سحب المياه، ولو حاولنا تفسير هبوط الأسعار وتراجعها من خلال مسألة تدني مستوى الجودة، ورداءة الإنتاج وربط ذلك بقلّة المياه وقلنا بأن الإنتاج صار رديئا بسبب فقدان عنصر مهم من عناصر العملية الإنتاجية بالمستوى اللازم وهو المياه، فإن ذلك يبدو مستساغا ومقبولا علميا وكذلك "فلاحيا" إذ يرى أحد المبحوثين ويدعى (ش، ٦٥ سنة) بأن قلّة المياه هي السبب الرئيسي لكل خسارة واقعة أو محتملة في الوادي، وبأن الكثير من الخلافات بين الفلاحين يكون سببها قلّة المياه والذي يعني في النهاية انخفاض قيمة السلع المنتجة ومردودها النقدي.

### تراجع اقتناء الحيوانات:-

يتحدث احد المبحوثين ويدعى (ح، ٦٧ سنة) بأن سحب المياه أدى إلى تراجع كبير في اقتناء الحيوانات بما في ذلك الماعز والأغنام والأبقار، لأن اقتناءها أصبح صعباً في ظل نقص المياه التي تحتاجها للشرب ولنمو الأعشاب التي تستخدم لإطعامها، مما شكّل في النهاية خسارة للفلاحين الذين كانوا يستفيدون من مخلفاتها في زيادة خصوبة البساتين وكذلك من ألبانها ولحومها. لكن بنظري فإن سحب المياه ليس السبب الوحيد في تراجع اقتناء الحيوانات وإنما هنالك أسباب أخرى مثل تراجع الفلاحة بسبب البيروقراطية وظروف العمل والوظائف التي يمارسها الفلاحون أو أبناءهم وانشغال الكثيرين منهم بالتعليم. بالإضافة إلى التطور في إنتاج مشتقات الألبان وتوفر اللحوم الطازجة في السوق، وإمكانية شرائها بيسر وسهولة.

كما أنني أتفق مع ما ذهبت إليه Qutaifan (1990:96-97) في تفسيرها لتراجع اقتناء الحيوانات في قرية العالوك AL'Aluk لكونه نشاط اقتصادي ثانوي، بعدما كان نشاطاً اقتصادياً

حيوياً في الخمسينات، أما اليوم فإن نسبة من يعتنون بالمواشي في العالوك تبلغ فقط ٣٩٪ من السكان هناك، وهذا ما وجدته غنام (١٩٨٨: ٣٠) في خربة الوهادنة، إذ قلت أعداد المواشي التي كان يفتيها السكان؛ بسبب توجههم لزراعة الأشجار، والتوجه إلى الأعمال والوظائف البيروقراطية، ولم تجد في القرية المذكورة سوى (١٠) أسر تملك المواشي.

### تأثير سحب المياه على توجهات الفلاحين:-

إن لسحب المياه آثاراً سيئة حتى على الأفكار والتوجهات التي يحملها الفلاحون الذين تضرروا من هذا القرار، حيث أشار عدد من المبحوثين إلى استيائهم من أحد كبار المسؤولين في الحكومة والذي ينتمي إلى إحدى عشائر محافظة عجلون الذي كان له دوراً رئيسياً في هذا القرار لسحب المياه إلى المنطقة التي ينتمي إليها لتحقيق بعض المكاسب الخاصة به، و"خدمة جماعته" أي اقاربه. هذا هو تفسير المبحوثين لهذا القرار. ويشير المبحوثون إلى أن الكثيرين من أبناء إحدى عشائر "الفلاحين" في جديتا المتضررين من سحب المياه رفضوا المشاركة في حل خلاف نشأ بين عشيرة هذا الشخص وعشيرة أخرى من عشائر "الفلاحين" في جديتا من جرأء وقوع حادث سير، وكان ذلك بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٨م وجاء هذا الرفض تجسيدا لكرهية هذا الشخص و"جماعته". وهذا يعزز فكرة أن العامل الاقتصادي يحدد الأفكار ويشكلها.

### التعويضات النقدية وأثارها الاقتصادية:-

تعد التعويضات النقدية من أهم الآثار الناجمة عن سحب المياه المخصصة لبساتين مجتمع البحث، لما لها من تأثيرات هامة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمالكين الذين حصلوا على هذه التعويضات، فمنهم من اتجه إلى شراء المزيد من البساتين؛ لزيادة رأس ماله الثابت، ومنهم من اتجه إلى توسيع نشاطه الاقتصادي بشراء المزيد من السيارات العاملة في نقل المنتوجات في مجتمع البحث، وهذه من ملامح تغلغل الرأسمالية في مجتمع البحث حيث يتم اقتطاع جزء من الفائض لإعادة الاستثمار وزيادته. ومنهم كذلك من اتجه إلى شراء سيارات تكسي تعمل بالآجرة، وغير ذلك من النشاطات الاقتصادية. ومن المهم هنا الإشارة إلى ما جاء به كل من Alavi و Mceachern وكذلك Patnaik بأنه لا يكفي الإشارة إلى أن الانتاج للسوق وازدياد عدد العاملين بالآجرة يعني بالضرورة وجود الرأسمالية، بل إن الرأسمالية المتطورة تعني إعادة استثمار جزء من الفائض وارجاعه للعملية الانتاجية لتطوير القوى المنتجة، سعياً لإنتاج أوسع لمصلحة الرأسماليين (Foster- Carter, 1978: 69).

وتستند المطالبة بالتعويض إلى قيام الجهات المسؤولة بسلب الحصص المخصصة للبساتين في مجمع البحث والمسجلة رسمياً في سجلات دائرة الأراضي والمساحة، وتبلغ هذه الحصص (٦٤٤) حصة عن مياه "عين التنور" في "عرجان" وإنعكاس ذلك سلباً على الانتاج. وقد بدأ مالكو البساتين برفع القضايا للمطالبة بالحصول على تعويضات من جراء مالحق بهم من خسائر منذ عام ١٩٩١م، وتتطلب القضية عادة توكيل محام للمرافعة، وعلى مالك الأرض أن يحضر مخططاً لموقع بستانه بالإضافة إلى سند تسجيل يثبت ملكيته، ودفع مبلغ (٥٠) دينار في المحكمة بالإضافة إلى شاهدين أو ثلاثة ليشهدوا على إلحاق الضرر، وبعد ذلك ستقوم المحكمة بتشكيل لجنة للكشف على البستان، وتتكون اللجنة من مساح؛ وخبير زراعي لعد الأشجار، وتقوم اللجنة بتخمين قيمة انتاج الشجرة الواحدة لمدة (٣) سنوات، ويُحسب الفرق ما بين الانتاج الفعلي بعد نقص المياه والانتاج المتوقع في حال توفر المياه كما كانت سابقاً؛ لحساب الفرق وجمعه لكل الأشجار ويختلف التقدير من بستان لآخر ومن حوض لآخر، وحتى في أجزاء من الحوض نفسه، ففي أحد البساتين في حوض "مصقاع الطاحونة" تم تخمين الخسارة لشجرة الرمان بثلاث دنانير وتنصف سنوياً، لأن المياه متوفرة نسبياً في حين تم تخمين شجرة الرمان في أحد البساتين في حوض "الرهوة" بستة دنانير ونصف، وشجرة المشمش، بـ (٦٠) دينار، وفي الحوض نفسه تم تقدير شجرة الرمان بـ (٩) دنانير.

وحسبما أفاد أحد المبحوثين ويدعى (ش، ٦٥ سنة) بأن الزيتون الواحدة التي كانت تنتج (٣٠٠) كيلو غرام من الزيتون، صارت تنتج بعد سحب المياه (٩٠) كيلو غرام من الزيتون فالتعويض هنا يكون على اساس:

$$٣٠٠ - ٩٠ = ٢١٠ \text{ كيلو غرام الفرق في الانتاج.}$$

$$٢١٠ \times ٣ = ٦٣٠ \text{ كيلو غرام زيتون التي يستحق عليها التعويض.}$$

ومن هنا يكون التعويض على أساس خسارة (٦٣٠) كيلو غرام من الزيتون، وعلى المالك كذلك أن يدفع أجره الكشف للمحكمة، بالإضافة إلى أجره السيارة وما يتبع ذلك من رسوم واجرة للخبراء. ويستطيع ان يستأنف برفع قضية اخرى كل (٣) سنوات. وأثناء عد الأشجار لا يوجد تمييز بين أشجار رمان حلو أو حامض، الا أن التخمين يختلف من خبير لآخر. فوجد مثلاً ان عدة سيقان تنمو إلى جانب بعضها تُحسب أحياناً شجرة واحدة مع أن بعضها حامض والآخر حلو، بمعنى أنها عدة اشجار، وأحياناً يتم عد كل ساق واحتسابه شجرة مستقلة، إذ يعتمد ذلك على اللجنة المختصة. ويتقاضى المحامي عادة ١٠٪ من كامل التعويض، ويكون الدفع له بعد انتهاء القضية وكسبها. ومن المبحوثين الذين حصلوا على تعويضات ما ذكره أحدهم ويدعى (ع، ٦٢

سنة) بأنه حصل على مبلغ (١٤,٥٣٧) دينار أردني بدون حصة المحامي كتعويض لهذا الفلاح عن مياه بستان تبلغ مساحته (١,٨٠٠) دونم في حوض "ملحم" وقد يبدو لنا من بعيد أن هذه المبالغ طائلة وبأنها أضعاف ما يمكن أن ينتجه البستان في حال توفر المياه، لكن أحد المبحوثين أشار إلى أنه وفي كل عام فإن هنالك تزايداً في الضرر اللاحق بالأشجار، لدرجة أنه يؤكد على حتمية فناء هذه الاشجار في غضون عدة سنوات، ويشاركه في ذلك مبحوثون كثيرون.

ولقد ذكر لي أحد المبحوثين بأنه يعمل موظفاً في إحدى الدوائر الحكومية في جديتا ويدعى (ر، ٥٠ سنة)، وقد قام باستثمار مبلغ (٩٠٠٠) دينار كان قد حولها له ابنه الذي يعمل في الخليج، فقام بشراء أحد البساتين عام ١٩٩١م، منذ أن سمع باحتمال منح تعويضات، واختار بستاناً في حوض "ملحم" وتحديداً في منطقة تسمى: "المشعر" وهي المنطقة الواقعة عند آخر امتداد البساتين من الغرب في حوض "ملحم" وكانت مساحة البستان (١,٥) دونم، وتصلها المياه كما يقول "بطلوع الروح" إشارة إلى الصعوبة في توصيلها وتقدم للحصول على التعويض، وفي تلك الفترة فقد عمد إلى إهمال البستان؛ وذلك لبيان أنه قد تضرر أكثر وأكثر؛ ليحصل بذلك على قدر أكبر من التعويض. أما الشخص الذي يباعه البستان فقد كان يعتقد بأن هذه التعويضات "حرام"، لكنه حاول التخلص من هذا "الحرام" مقابل الكسب النقدي ببيع البستان بسعر اعلى مما يستحق بكثير، إذ لا يستحق أكثر من (٥٠٠٠) دينار، إلا أن تعويضه كان مقدراه (٧,٦٨٤) دينار حسبما ذكر (ر) الذي ينظر إلى المسألة من منظور اقتصادي بحث في حين نظر إليها مالِك البستان الأول بمعايير دينية اقتصادية، وبذلك فإن سحب المياه قد أدى إلى ارتفاع أسعار البساتين بدلاً من أن يؤدي إلى انخفاضها.

### استراتيجية مواجهة سحب المياه:

في ظل التغييرات الناجمة عن سحب المياه، كان لا بد من البحث عن أساليب جديدة لمواجهة مشكلة المياه، ولذلك نجد بأن هنالك تعدداً في الأساليب المستخدمة ومنها:

١) تقسيم البستان إلى قسمين: القسم الأول يُسقى هذه المرة والقسم الثاني يُسقى في المرة القادمة، بمعنى السقي مرة بعد مرة، وهذا الأسلوب تبنته بعض الوحدات الإنتاجية العائلية مثل وحدة (ي) ووحدة (ز) ووحدة (ب) و (ع)، وهذا يعني أن البستان صار يُسقى مرة واحدة في الشهر بعدما كان يُسقى مرة كل أسبوعين. والفائدة من هذا الأسلوب هي تكييف الأشجار على تحمل نقص المياه، وبالمقابل توفير المياه لتسقي الأشجار بكمية أكبر مع تقليل عدد مرات السقي.

٢) بناء آبار المياه (الحواوز): لقد لجأ بعض الفلاحين إلى هذا الأسلوب بتجميع مياه الشتاء في (الحواوز) واختزان حصص بساتينهم من المياه، ثم سقاية البستان في الوقت المناسب ومنهم من يستخدم مضخة كهربائية لسحب المياه من القناة واختزانها، ثم توزيعها على الأشجار لسقايتها باستخدام المضخة أو بدونه حسبما تقتضي الظروف، مع الحرص على كل قطرة ماء (لاحظ الصورة رقم "٢") ومن المبحوثين الذين استخدموا هذا الأسلوب شخص يدعى (ح، ٦٢ سنة) حيث أكد على نجاعة هذا الأسلوب إذ أنه يسمح بنقل المياه وتوزيعها على الأشجار مباشرة دون أن تسيل المياه في المجاري الترابية ويتسرب منها قسم كبير، لكن تكلفة إقامة مثل هذه الآبار مكلفة، وليس بإمكان كل فلاح توفيرها.

٣) استبدال الأشجار القديمة بأنواع جديدة: والمقصود هنا بالأشجار القديمة: اشجار الرمان والتين التي يزيد عمرها عن خمسين سنة، بحيث تبدو عليها علامات التردّي، واستبدالها بأشجار الزيتون؛ حيث أن اشجار الرمان والتين لا تعيش بدون المياه الوفيرة. ومن هؤلاء الفلاحين من أزال جميع الأشجار القديمة واستبدالها بأشجار مع بناء (حواوز) ماء ومنهم من غرس شجرة زيتون بجانب كل شجرة رمان أو تين وتقدم للحصول على تعويض، رغبة في الاستفادة من الأشجار التي سيقوم بإزالتها حتى اللحظة الأخيرة من عمرها. ومنهم من لم يقدم للتعويض؛ وهو يصر على أن ذلك "حرام"، ومن هؤلاء شخص يدعى (ز، ٤٥ سنة) أشار إلى أنه قام بإزالة جميع الأشجار القديمة واستبدالها بأشجار زيتون، وأنه يريد كسب الوقت وتسريع نمو الأشجار الجديدة باستخدام الهرمونات والمواد الكيميائية الخاصة والتي لم تكن معروفة في مجتمع البحث سابقا. (لاحظ الصورة رقم "٣").

### ملكية الطواحين المائية وبعض جوانب التاريخ الاجتماعي لها:-

لقد شكلت الطواحين المائية حتى أواخر الخمسينات وسيلة إنتاج مهمة، وكانت ذات تكنولوجيا بسيطة، حيث كان هنالك (٥) طواحين مائية في مجتمع البحث، وحسبما ورد في (سجلات دائرة الأراضي والمساحة المتعلقة بأراضي جديتا في الأحواض رقم (١٤، ١٦، ١٨، ١٩) فهي:

١) طاحونة "أم الحراذين": وتقع في حوض "مصقاع الطاحونة"، وكان يملكها (٢٥) شريك من الذكور وجميعهم من عشيرة الربابعة.

٢) طاحونة "حسين": وتقع في حوض "الرهوة"، وكان يملكها (٢١) شريك منهم (١٨) ذكور و (٣) إناث، وجميعهم من عشيرة "بني ملحم".



٣) طاحونة "تصير": وتقع في حوض "الرهوة"، وكان يملكها (١٩) شريك منهم (١٧) ذكور من "بني ملح"، وذكر آخر من قرية مجاورة تدعى كفرابيل.

٤) طاحونة "عودة": وتقع في حوض "الرهوة"، وكان يملكها (٣٢) شريك وهم (٣١) ذكور وامرأة واحدة، وجميعهم من "بني ملح".

٥) طاحونة "المشروع": وتقع في حوض "ملحم"، وكان يملكها (٣٠) شريك منهم (٢٨) من ذكور "بني ملح"، وشريك واحد ذكر من "الكساسبة" وآخر من "الربابعة".

وقد اشترك أحد الأشخاص من "بني ملح" هو وأولاده في ملكيات ثلاث طواحين وقد تولى أحد أبنائه رئاسة البلدية في جديتا فيما بعد، بمعنى أن ملكية وسيلة من وسائل الانتاج ساهم في ايجاد نوع من التمايز الاقتصادي والاجتماعي لبعض المالكين، إذ أن هؤلاء المالكين من "بني ملح" احتلوا مكانة اقتصادية مكنتهم من امتلاك باص لنقل الركاب في الستينات، ثم تولى أحدهم رئاسة البلدية في جديتا وتناوب عليها مع أخيه، كما أن ابن الشريك الوحيد من عشيرة الربابعة قد أصبح مختاراً لعشيرته في الثمانينات، وابن شريك آخر من عشيرة الكساسبة اصبح مختاراً لعشيرته كذلك. ويلاحظ كذلك أن ملكية الطواحين استندت إلى أساس عشائري، وجدير بالذكر أن هذه الطواحين لم تكن تستخدم لمجتمع البحث وحده، بل كان يأتي إليها الناس من القرى المجاورة؛ لطحن المواد الأولية للغذاء كالقمح والشعير والذرة وغيرها، مما أكسب مجتمع البحث أهمية اقتصادية واجتماعية.

وأما تكنولوجيا عمل هذه الطواحين فقد كانت ذات مستوى تقني بسيط، ولايذكر المبحوثون كيف كانت اجزاؤها مركبة وكيف تعمل، لكن باحثاً آخر وصف تلك الطواحين في قرية "كفرنجة" وجدت في زمن هذه الطواحين لدى فلاحي البساتين فيقول: (يتم تزويد الطاحونة بشكل مباشر من مجرى الوادي بواسطة قنوات يرفع إليها الماء عن طريق ساقية (ناعورة) ولا أهمية لمدى صلاحية الماء للشرب، إذ أن الماء يكون بمعزل عن المواد المراد طحنها. ويتكون البناء المخصص للطاحونة من غرفة الطحن التي تعلو غرفة الدولاب، والتي تكون مسقوفة، وخلق غرفة الطحن يوجد البرج الذي يحتوي على بئر الماء وهو ذا شكل شبه مخروطي، ورأسه للأسفل يكون متصلاً بقناة الطاحونة، ويضرب الماء عجلة الضرب التي تدور لتدير معها في الأعلى عملية الطحن) (الملكاوي، ١٩٩٤، ٤٧-٤٩).

ولا يذكر المبحوثون من تاريخ هذه الطواحين شيئاً كثيراً، بل إن معالم هذه الطواحين تبدو غير واضحة، ولم يبق منها سوى بعض أجزاء من المباني التي كانت مخصصة لها، ولقد تحدث لي أحد المبحوثين ويدعى (ج، ٥٧ سنة) عن بعض الجوانب الاجتماعية لتاريخ هذه الطواحين، فأشار إلى أهمية هذه الطواحين وتأثيرها في حياة السكان في مجتمع البحث زمن وجودها، فقد كانت النساء تأتي إليها لتطحن القمح والشعير والذرة لاستخدامها في صناعة الخبز، وكذلك الرجال، وكان من الممكن أن تبقى المرأة تنتظر دورها طيلة النهار والليل حتى الصباح من اليوم التالي. وكان تنظيم الدور يتم من خلال المشافهة بأن يقول الشخص الذي يتولى عملية التنظيم بالإضافة إلى عمله ويدعى "براك الطاحونة" فيقول "فلان بعد فلان"، ولم تكن الأولوية في الطحن تعطي للمرأة إلا إذا كانت وحيدة بين الرجال، وإذا تنازل لها أحد الرجال عن دوره بحكم القرابة، أو الجوار، ولم يكن ذلك سهلاً؛ بسبب كثرة التزاحم على الطواحين والتي كانت ذات تكنولوجيا بسيطة. ولذلك فإن مجيء تكنولوجيا أحدث وتقنية أكثر تطوراً في الخمسينات تمثلت بما يسميه المبحوثون "ماتور الطحين" الذي امتلكه شخصان من عشائر الفلاحين بالإضافة إلى شريك ثالث من عجلون أدى إلى تراجع استخدام هذه الطواحين، وساعد على ذلك قيام أحد التجار من عشيرة الربابعة بشراء "ماتور" آخر، ووضعه في بلدة جديتا، إضافة إلى معصرة زيتون، ويشير هذا الانتقال إلى أهمية التكنولوجيا التي تعبر عن دور القوى المنتجة في أحداث التغيير في نمط الإنتاج.

وتذكر (ص، ٧٠ سنة) بأن زوجها كان "يتهامش" أي يتشاجر معها إذا لم تخبره عن قرب انتهاء أو نفاذ كمية الطحين الموجودة بحوزتهم قبل (٣) أيام على الأقل؛ ليستنى له توفير ونقل المواد المراد طحنها وحجز الدور واستكمال عملية الطحن وتشير (ص) إلى أن ذلك لم يعد موجوداً بعد قدوم "مواتير الطحين"، إذ أصبحت عملية الطحن تتم بسرعة، ويات من السهل أن يتنازل الرجل عن دوره للمرأة، وأعني بدوره هنا موعد الطحن بالنسبة له حسب الترتيب؛ لأن ذلك لن يؤخره كثيراً.

ويشير أحد المبحوثين (ص، ٥٢ سنة) إلى أن العمل في الطواحين قد ارتبط بما اكتسبه بعض العاملين في الطواحين من ألقاب مثل لقب "البراك" الذي يقوم بتشغيل الطاحونة وتنظيم الدور، وخصم ما يسمى "الرّد" ويقصد به مقدار من المواد المطحونة أو ثمنها من النقود كأجرة لعملية الطحن وكذلك لقب "دب الطاحونة" لشخص امتاز بعدم إتقانه تشغيل الطاحونة وإدارتها، مع أنه عمل فيها لفترة طويلة، وكذلك لقب "الطفاش" ليشير إلى نوع من التخبيط في الأداء وبدون

اتقان، وألقاب أخرى كثيرة لا مجال لذكرها. فهذا يدل على أهمية هذه الطواحين وتأثيراتها في حياة المبحوثين.

ولقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ف، ٨٢ سنة) عن قيام شخصين من إحدى عشائر قرية جديتا بمحاولة الاعتداء على إحدى الفتيات من قرية مجاورة باغتصابها، وكانت قد جاءت إلى إحدى الطواحين؛ لتطحن في الأربعينات من هذا القرن، ولم يتمكن من ذلك؛ لأنها كانت ذات بنية جسدية قوية فقاومت بشدة، وجرحت أحدهما برأسه ثم هربت إلى أهلها الذين قاموا بدورهم بقتل هذين الشخصين بالرصاص في إحدى الطواحين التي اختبأ فيها، فما كان من أقارب القتيلين إلا أن هاجموا تلك القرية وحاولوا الاعتداء على "شرف الجماعة عن جنب وطرف"، بمعنى محاولة معاقبتهم جماعياً من خلال التحرش بنسائهم ومحاولة اغتصابهن، وهذا يجسد العلاقات الأولية، وبالمقابل فقد رفض أبناء عشائر "الفلاحين" في جديتا هذا السلوك، ورفضوا الوقوف إلى جانب أهل القتيلين؛ من منطلق انهما مذنبين وأنهما قد حاولا ارتكاب "العيب" بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالإنقسام الاجتماعي في مجتمع البحث.

© Arabic Digital Library

## الفصل الثالث

### علاقات الإنتاج الاجتماعية Social Relations of Production

#### مقدمة :-

يتبنى فلاحو البساتين أسلوب "التعزيب" للإقامة في البساتين في موسم الإنتاج، حيث تتلاءم هذه الطريقة مع متطلبات الإنتاج والتسويق، إذ يتمكن الفلاح من متابعة إنتاجه والعناية به وحرصه وتسويقه. ويدخل الفلاحون في علاقات إنتاجية محددة يقابلها مستوى معين من تطور القوى المنتجة، ولهذه القوى المنتجة أهمية وغلبة في تحديد البناء الاجتماعي الإقتصادي القائم، فمثلاً يبرز العمل المأجور كمتطلب للإنتاج والتسويق في ظل سيادة الأسرة النووية كوحدة بنائية إنتاجية في مجتمع البحث. وتبرز لدينا علاقتا إنتاج اجتماعية هما: المحاصصة والإستثمار.

#### التعزيب في البساتين:

بعد أن زاد الاستقرار والسكن في قرية جديتا، استمر الفلاحون في فلاحه البساتين دون الإقامة الدائمة في الوادي، وإنما صارت الإقامة في البساتين تقتصر على فترة محددة هي فترة قرب نضج الثمار وقطفها وتسويقها، أي خلال أشهر آب، أيلول، تشرين أول، تشرين ثاني، وتعرف هذه الإقامة المؤقتة بـ "التعزيب"، إذ يقصد لتعزيب: الإقامة المؤقتة في البساتين بهدف الإنتاج، وكذلك يطلق مصطلح "العزبية" على الوحدات الإنتاجية التي تقيم في البساتين. ويبدو أن التعزيب استراتيجية تنتشر في المجتمعات التي تقوم على الزراعة أو الفلاحة، إذ تشير غنام أنه إلى كان هنالك تعزيب في الأراضي البعيدة عن قرية "خربة الوهادنة" التي هي مركز البلد والإقامة الدائمة للمزارعين هناك، واستمر هذا التعزيب منذ الأربعينات لفرات تشكل حوالي نصف السنة؛ للقيام بأعمال الحراثة والبذار والحصاد، (غنام، ١٩٨٨: ١٦). وهناك من المبحوثين من يُكرّر في "التعزيب" بسبب خلافاته مع أقاربه أو جيرانه في جديتا (مكان السكن الدائم)، وبالتالي فهو يرغب بالتخلص من هذه المشاكل، بالإضافة إلى رغبة الكثيرين من "العزبية" بتقليل نفقات الحياة. فمن فوائد التعزيب -كما يقول أحد المبحوثين من "العزبية" ويدعى (ع، ٤٠ سنة)- "التخلص من أعباء الحياة في بلدة جديتا"، موضحاً ذلك بأنه يتلخص في المناسبات الاجتماعية التي تتطلب القيام بالزيارات وشراء الهدايا، خاصة وأن فترة "التعزيب" تترافق مع موسم اعلان نتائج امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي"، وتخرج الكثيرين من طلبه الجامعات، وعودة الكثيرين من المغتربين لقضاء إجازاتهم، مما يشكل في النهاية موسماً للزواج، وكلها مناسبات تحتاج إلى زيارات مجاملة تتطلب دفع النقود، فالابتعاد في السكن عن الأقارب والأصدقاء يزيد من المسافة الاجتماعية Social distance بينهم ويقلل من تفاعلهم المباشر

ويجعلهم يقللون من مجاملاتهم لبعضهم، مما يعني في النهاية توفير تكاليف هذه الزيارات، وبذلك فإن العامل الاقتصادي يحدد الكثير من المعايير والقيم الاجتماعية وما يرتبط بها من سلوكيات.

أحد المبحوثين ويدعى (ز، ٤٠ سنة) يعمل في البستان الذي يشترك في ملكيته مع إخوانه، ويُلخص مايقوم به بقوله "بأسقي وبأقلع العشب أنا وهالمره" - ويقصد زوجته - وبظلني بعيد عن دوشة هالبلد، بالبلد ما بطولك غير وجع الراس، فلان طويل، فلان قصير، فلان بدو يتجوّر، فلانه والده، وفلان مريض، مش عارف مين مروّح من الخليج، وناس ما بترحم، وكله بالمصاري". فهو يشير إلى كثرة المناسبات وتقديم الهدايا، وعدم تساهل الناس في حال وجود الفلاحين بالبلد بأداء هذه الواجبات. كما يشير إلى رغبته في تقليل النفقات من خلال الابتعاد عن أماكن سكن الأقارب والأصدقاء الذين تحدث عندهم تلك المناسبات مثل: المرض والولادة والزواج، وما إلى ذلك. ولقد أشار لي أحد المبحوثين بأن "دار أخوه" يتضايقوا من اقتنائه للماعز، ومن هذا المنطلق فإنه يجد في التعزيب وسيلة للهروب من موقف اجتماعي ضاغط، إذ يقول هذا المبحوث: "طول عمرنا عندنا حلال، وينعزّب بالبساتين، أبونا وأمنا كانوا هيك، وهاي شغله مرّبة، لكن أخوي، (ح) تجوّر وحده ما بتخاف من الله، يتقرّف من العنزات، وبتوّر أخوي عليّ عشان يعمل معي مشاكل، وعشان هيك دايماً يحاول يقنعني إني أبيع العنزات عشان مرّته المدنيه". كما ذكر أحد المبحوثين بأن في التعزيب توفيراً لاستهلاك الكهرباء والمياه والوقود وتحديدًا: الغاز السائل. كما نلاحظ البعد الأيديولوجي الديني في كلام المبحوث عندما وصف زوجة أخيه بأنها "ما بتخاف من الله".

وللتضاريس الجغرافية تأثير مهم على إمكانية التعزيب، فلقد أشار أحد المبحوثين ويدعى (ب، ٥٠ سنة) بأنه لايعزّب هو ووحدته الإنتاجية (الأسرة)؛ بسبب التضاريس الجغرافية القاسية، إذ أن المنطقة التي يقع فيها بستانه ضيقة جداً ويحيط بها ومن فوقها مرتفعات عالية جداً وهي حوض "المعاريض" (لاحظ الصورة رقم "٤")، ومن المهم هنا إلى أن نشير إلى أن التكنولوجيا المتكثفة تزيد من سيطرة الطبيعة على الإنسان، وتوجه سلوكه، وبالتالي فإن بستان (ب) وتلك البساتين المجاورة له معرضة لتساقط الحجارة والصخور الكبيرة، كما أن المنطقة الجنوبية الواقعة فوق هذه البساتين كانت معرضة قبل عام ١٩٩٥م لحوادث تدهور السيارات؛ بسبب عدم استكمال وضع الحواجز التي تقف السيارات إلى جانب الشارع الرئيسي الواقع فوق البساتين، ولايزال قسم منها لم يستكمل بعد، وقد وقعت عدة حوادث نجم عنها تدهور عدد من السيارات في الماضي، وألحقت الأذى بالأشجار وبالناس، ولذلك فإن (ب) يستأجر سيارة بكب مع أسرة أخته لتوصيل الوحدتين الإنتاجيتين من وإلى البساتين يومياً، حيث تتقاسم الوحدتان الإنتاجيتان دفع

الأجرة اليومية "للكب"، وبذلك - كما يشير هذا المبحث - فهم يتخلصوا من عادة سيئة (كما وصفها المبحث)، وهي دفع أجرة الركاب الآخرين من الجيران أو الأقارب أثناء ركوب الباص. مما يدل على تفشي قيم الفردية وبعض مظاهر التفكك وتناقص قوة القرابة الدموية في توجيهها للسلوك.

وجدير بالذكر أن التعزيب لا يرتبط بعلاقة إنتاج إجتماعية واحدة وإنما يمكن أن يوجد في ظل أي من علاقات الإنتاج السائدة، والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

عمل المالك في بستانه **owner's labour**: وهو شكل العمل الفلاحي الأقدم والأوسع انتشاراً في مجتمع البحث، وهي ترتبط بالملكية، إذ أنها تتضمن أن يقوم مالك البستان بما فيه من أرض وأشجار ومياه بالعمل في البستان هو وأسرته ضمن وحدة إنتاجية واحدة، وهذا يتفق مع ما أورده الصعبي (١٩٩٧: ٣٦) حول العمل العائلي في الفلاحة، عندما ذكرت بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية في قرية "أسعرة" وذلك في الزراعة وتربية الحيوانات الانتاجية، وكذلك الدواجن والطيور والنحل. وفي بعض الظروف نجد أن مالكا يعمل لوحده خارج نطاق الأسرة، وهذا لم تشر إليه الصعبي في أسعرة، مما يعني أنه غير موجود.

وضمن هذا الشكل من أشكال العمل فإن الفلاح يملك انتاج بستانه كله وما يعود عليه من ربح نقدي بعد تسويق منتوجاته، بدلاً من اقتسامه مع محاصص أو مستأجر البستان مع فلاح آخر، لكنّ اللجوء إلى علاقات إنتاج إجتماعية بدلاً من هذا الشكل يأتي استجابة لظروف موضوعية من الخارج تتعلق غالباً بانشغال المالك وأسرته بوظائف بيروقراطية تعيق عملهم في البستان، أو إصابة المالك بالمرض أو العجز الذي يقعه عن العمل، وكذلك في حال وجود خلافات بين الشركاء المتعددين في البستان الواحد حول إنتاجية وآلية العمل واقتسام الربح النقدي للانتاج.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن عمل المالك في بستانه لا يؤدي بالضرورة إلى نوع من التمايز الاقتصادي بين المالك الفلاح والفلاح العامل في المحاصصة أو المشاركة؛ لأن ذلك يعتمد على مساحة البستان وعدد الأشجار ونوعيتها ومدى عنايته ببستانه، وبالتالي قد ينتج فلاح محاصص أكثر من فلاح مالك، ويحصل بالتالي على مبالغ نقدية أعلى بكثير.

## علاقات الإنتاج الاجتماعية *Social Relations of Production*

ويقصد بها Marx تلك العلاقات التي تنشأ بين الأفراد بهدف الإنتاج المادي، (السالموطي، ١٩٨١: ٩)، وهذا يعني أن هذه العلاقات قد توجد في المنشأة الصناعية، أو المزرعة أو البستان. وهذه العلاقات في مجتمع البحث هي:

(١) المحاصصة. Share cropping

(٢) الإستجار. Tenancy

(١) المحاصصة Share cropping: ويقصد بها: علاقة إنتاج اجتماعية بين مالك ومحاصص بهدف الإنتاج المادي من البساتين واقتسام الربح النقدي للإنتاج الناجم عن فائض القيمة بعد خصم التكاليف المتحركة Current Costs، ويتم هذا التقاسم على الأساس الذي يتفق عليه الطرفان عند التعاقد. وجلير بالذكر هنا أن هذه الاتفاقات تتم عادة بين الطرفين سواء في المحاصصة أو الاستجار شفهيًا دون توثيق العقد كتابة أو وجود الشهود، وإن اقتسام الربح النقدي بين الطرفين هو من خصوصيات مجتمع البساتين المروية، أما المجتمعات الفلاحية التي تزرع الحبوب فإنه يتم تقاسم الإنتاج على شكل حبوب أو غذاء للماشية كما هي الحال في "اسعره" حسبما أشارت الصعبي (١٩٩٧: ٣٩).

### أسس المحاصصة ومعاييرها:-

إن علاقات المحاصصة كما ذكرت لي إحدى المبحوثات وتدعى (م، ٦٢ سنة) تكون عقودها على أساس نصف الربح النقدي لكل من الطرفين، وبعضها على أساس مايسمى في مجتمع البحث "المخامسة"، والذي يعني نسبة ٢: ٣، بمعنى (٣) حصص للمالك وحصتان للمحاصص، وكثيراً ما يكون على أساس ثلثين للمالك وثلث للمحاصص بعد خصم التكاليف المتحركة أيضاً والتي يتم تحديدها في الاتفاق. ويكون على أساس النصف لكل من الطرفين في حال إلزام المحاصص بالعناية بالبستان مباشرة بعد إنتهاء الموسم حيث يستمر المحاصص بعمليات سقي الأشجار واقتلاع "العَلِيق" وهو نبات شائك، وإزالة الأعشاب الضارة، وحراسة البستان، حتى مجيء الموسم القادم، وبأن يقوم بتسويق المنتوجات بأسلوب "المفرق" باستخدام الحمار وسيلة لنقل المنتوجات، وتسويقها في الغور أو بشكل عام في المناطق التي لا يوجد فيها عرض لمثل هذه المنتوجات مع وجود طلب عليها؛ إذ أن ذلك يُخَلِّصُ الفلاح من استغلال التجار الذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً، وهذا ما ذكره لي أحد المبحوثين ويدعى (ع، ٥٧ سنة) الذي يبيع المنتوجات على الحمار بأسلوب "المفرق"، وقد أشار إلى أنه قد راجعه أكثر من مالك بستان؛

ليحاصصهم في بسائتهم. ومن المهم ذكره هنا أنني قد شهدت بنفسني اتفاقاً جرى بين أحد المالكين ويدعى الدكتور (ص) الذي يعمل في إحدى الجامعات الأردنية، وقد نزل من سيارته "المرسيدس" ليتعاقد مع فلاح كنت أجالسه، وهذا الفلاح يقوم بتسويق الإنتاج بأسلوب "المفروق" بنقلها باستخدام الحمار، وقد جرى بينهما نقاش حول احتساب أجرة للحمار، فكان المحاصص يطالب بمبلغ (٥٠) دينار من التكاليف المتحركة لإطعام الحمار والعناية بها في حين أصرّ المالك على مبلغ (٣٠) دينار، وطالب المحاصص أن يتقاسم المالك معه ثمن الحمار الذي سيشتريه بمبلغ يقارب (١٠٠) دينار، وفي النهاية توصلنا إلى اتفاق بأن يتم احتساب مبلغ وقدره (٥٠) ديناراً للحمار دون مشاركة المالك في دفع ثمنه أو إطعامه، وكان ذلك في شهر حزيران ١٩٩٨م.

وقد أشارت إحدى المبحوثات إلى أن لجودة الثمار وإنتاجيتها أثر في تحديد أساس المحاصصة، فوجود أشجار "شايحه"، أي شاهقة وهرمة، فإن ذلك يتطلب جهداً أكبر في العمل، وبالتالي لابد من زيادة نسبة حصة المحاصص، وأما المعايير والأسس الأخرى التي توجد وتُجدد العقد بين المالك والمحاصص أو المستأجر فهي:

**(١) الخبرة والمهارة:** فقد أشار أحد المالكين ويدعى (ص، ٤٢ سنة) إلى أن من أسس ومعايير المحاصصة وكذلك الإستئجار الذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً، هو مدى قدرة المستأجر أو المحاصص على القيام بمتطلبات العملية الإنتاجية، وخبرته في مختلف مراحل الإنتاج، بحيث يحصل المالك على المبلغ المتفق عليه، أو المؤمل الحصول عليه في حال المحاصصة. ولذا فإن بعض المالكين يشترط على الطرف الآخر تقديم "شيك تأمين" بالمبلغ المتفق عليه، خاصة وأن الدفع يكون في الغالب عند انتهاء موسم الإنتاج وتسويق المنتوجات، إذ أن شكل العلاقات الاجتماعية السائدة تهنيء الجو الملائم لاجتاد نوع من الثقة أو عدم الثقة بين الطرفين، ففي حال عدم وجود معرفة وتقارب بين الطرفين فإنه يتم اللجوء إلى طرف ثالث يرتبط بعلاقة جيدة مع الطرفين لتزكية المحاصص أو المستأجر وكفالاته كقوله "فلان عندي" أو "اللي بنقص عليه يتوخذه من عندي" وهو بذلك يخاطب المالك، ويقدم له هذا الكلام بمثابة (شيك) تأمين اجتماعي قبل أن يكون نقدياً. وفي هذا المجال فقد ذكر أحد المبحوثين ويعمل محاصصاً إلى أنه كفل بعض الأشخاص من إحدى القرى المجاورة الذين يعرفهم جيداً ليحاصصوا في مجتمع البحث.

وبالنسبة للخبرة والمهارة في فلاحه البساتين فقد لاحظت أحد المحاصصين ويدعى (م، ٤٢ سنة) وهو يقلب سلة يمسكها بكلتا يديه، وهو يقف على رجليه لتسقط منها حبات الرمان على الأرض مع كومة الرمان، مما يعني إصابة الثمار بخدوش وجروح قد تجعل أسعارها أقل.



وقد أشار الإخباري الذي كان يرافقني إلى أن هذا الموقف يُعبر عن جهل وعدم خبرة في الإنتاج والتسويق. وبالمقابل فقد أشار أحد المبحوثين واصفاً عنايته بالثمار إلى أنه يحمل سلة الرمان أو التين كما لو كان يحمل طفلاً صغيراً بحيث يحمله بلطف ورفق.

وكمثال على المهارة والخبرة وأهميتها، فقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ر، ٣٥ سنة) ويملك بستاناً في حوض "الرّهوة" إلى أنه قد حاصص أحد الفلاحين مع أن هذا الفلاح كان قد طلق أخت ذلك المالك، لكن ذلك يم منعه من محاصصته؛ لأنه فلاح اشتهر بخبرته في العمل بالبساتين وأمانته بالمحافظة على الأشجار وثمارها. فهذا المثال يُعزز دور العملية الإنتاجية في حياة الفلاحين وتأثيرها في مختلف مناحي حياتهم، فمن المتوقع هنا أن لا يقوم هذا المالك بمحاصصة الفلاح الذي طلق شقيقة هذا المالك، لكن الذي حدث هو العكس.

(٢) مدى المحافظة على سلامة الأشجار والحرس على الثمار: وهو شرط مهم؛ لما له من أثر في جودة الثمار وأمانها النقدية. فقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (س، ٦٢ سنة) بأن شخصاً يدعى (ل، ٤٧ سنة) استأجر منه اشجار الزيتون في بستانه عام ١٩٩٦م، وكان ارتفاع الزيتون يصل إلى (٩) أمتار مما استدعى قيام (ل) بربط سُلَمين مع بعضهما؛ ليتمكن من الوصول إلى الثمار في أعلى أشجار الزيتون، مع حرصه الشديد على عدم كسر أي غصن منها حتى لو كان صغيراً. وقد كان (س) الذي هو مالك البستان بما فيه من أشجار زيتون ورمان يتفحص الأشجار أثناء قيام أسرة (ل) بقطف ثمار الزيتون، فلم يجد مايقوله لهم سوى "الله يعطيهم العافية" تقديراً لهم. وعرض عليهم أن يستأجروا الأشجار في الموسم القادم، لكن (ل) كما ذكر لي هو نفسه لم يرغب بذلك لأن هذه الأشجار قد أتعبتهم كثيراً، وبإمكانه استئجار أشجار أخرى يتطلب قطف ثمارها عناية أقل وتعطي ربحاً أكثر، كما أن استئجار أشجار "شايحة" كهذه، والعمل في إنتاجها قد يُعرض حياة العاملين للخطر، وهذا ما حدث قبل (٥) سنوات حسبما ذكر (ع، ٢٨ سنة) إذ وقع أحد الأشخاص عن شجرة مشمش وتوفي على أثرها، وفتاة أخرى وقعت عام ١٩٩٠ عن شجرة زيتون وتوفيت على أثرها.

ويشير أحد المبحوثين في هذا السياق ويدعى (ز، ٤٧ سنة) إلى أنه لو أراد أن يُؤجر بستانه فلن يؤجره لشخص يدعى (أ، ٥٥ سنة)، أو من هو في حالته، حتى لو دفع مبلغاً كبيراً، لأن هذا الشخص متزوج من (٤) نساء، ولديه عدد كبير من الأبناء و "كل الناس يتعرف إنه مايرحم الشجر"، إذ أنه يستخدم الأدوات ومنها "الحجّاية" مثلاً بأسلوب مؤذي للأشجار بحيث يتصرف "وكأنه يسرق وحتى في بستانه"، كما يستخدم "الشاروط" وهي عصا طويلة ورفيعة قد يصل

طولها إلى (٥م) وذلك لضرب أغصان الزيتون العالية؛ لتسقط ثمارها على الأرض، ثم يجمعها، بدلاً من الحرص على عدم تكسير الأغصان وعدم ايداء الثمار. إذ أن وقوعها على الأرض يؤدي إلى خدش الثمار، وحدث أسوداد في اللون، وينعكس ذلك سلباً على أسعارها إذا كان الزيتون مخصصاً للبيع، وعلى الزيت المنتج إذا كان الزيتون مخصصاً للعصير، حيث يفقد الزيتون جزءاً من الزيت كما أنه يتسخ بالتراب، وكذلك الحال في قطف ثمار الرمان حيث أن هذا المبحوث ومن هو مثله لايهتم "بتفليخ" الأغصان، أي تكسيرها، وخاصة العالية منها مما ينعكس سلباً على الشجرة ومقدار إنتاجها في الموسم القادم.

### ٣) تراجع دور القرابة كأساس في علاقات الإنتاج:-

لقد شكلت القرابة في الماضي البعيد إطاراً واسعاً للكثير من جوانب لحياة فلاحي البساتين الاجتماعية منها والاقتصادية، ومنها علاقات الإنتاج الاجتماعية، فلقد أشار أحد المبحوثين (ح، ٦٧ سنة) إلى أنه كان يُفضل إقامة علاقة إنتاج اجتماعية مع طرف يرتبط مع المالك بعلاقة قرابة دموية Kinship، من منطلق أحقية القريب وأولويته في المنطقة حتى ولو دفع مبلغاً أقل للإستثمار. لكن ذلك قد تغير حديثاً، ولعل ذلك يعود إلى الانخراط في السوق، وتبني قيم الربح وزيادة فائض القيمة، وتراكم رأس المال في عصر هيمنة النمط الانتاجي الرأسمالي. فأحد المبحوثين ويدعى (أ، ج، ٥٠ سنة) ويملك بستاناً في "مصقاع الطاحونة" وكان يحرص فيه أحد أقاربه من عشيرته وزوج أخته في الوقت نفسه، لكنه ألغى هذه العلاقة الإنتاجية؛ ليقوم علاقة محاصصة مع فلاح آخر من عشيرة أخرى؛ لأن فائض القيمة الذي كان ينتجه المحاصص الأول لم يكن مرضياً وكان أقل منه في الحالة الثانية، ولم يأخذ (أ، ج) بالاعتبار الجانب القرابي في هذه العلاقة الإنتاجية الاجتماعية.

وجدير بالذكر انه حتى بعض المالكين من عشيرة "الربابعة" التي امتازت بعزلتها الاجتماعية والدينية قد باتوا يحرصون فلاحين من العشائر الأخرى، إلا أن الشكل السائد هو الاستتجار كمعلاقة إنتاج اجتماعية، ولعل ذلك يعود إلى نوع من انعدام الثقة من جانب الربابعة بالفلاحين من العشائر الأخرى.

ويشير مبحوث آخر ويدعى (ق، ٤٢ سنة) إلى أنه يملك بستاناً في حوض "ملحم"، قد رفض تأجير له لأخيه؛ لأنه كما يقول: "زلمة مش مُصلي على النبي عنده بيجي عشرين ولد، فاذا كل ولد بده عصاه من شجرة الرمان يُعب فيها، قديش بده يقطع من الشجر، وإذا كل ولد بده يتحمم يوم ما بتيجي المي لسقي البستان معناه خرب البستان" فهو يشير إلى أن كثرة الأبناء

وخاصة الاطفال غير مستحب في هذا المجال؛ لأن ذلك يشكل ضغطاً على وسائل الانتاج ممثلة بالأشجار والمياه، وما يرتبط بها من تأثير على الانتاج، ويشير كذلك إلى انه اذا قامت الاسرة بالاستحمام يوم " دور المي على البستان " فهذا يعني حدوث نقص كبير في المياه، فكلها سلوكيات محسوبة الثمن وتُعامل كأنها سلع لها قيمتها النقدية.

ولقد ذكر احد المبحوثين من مالكي البساتين ويدعى (غ، ٦٥ سنة) إلى انه قد ضمّن بستاناً لشخص يدعى (م، ٤٠ سنة) وكان مقدار الضمان (٤٨٠) دينار، وهو يتوقع بأن يربح (م) ما لا يقل عن (٤٠٠) دينار، ويضم البستان هذا (٩) اشجار تين فقط، كما ضمّن بستانه الثاني لفلحين من قرية مجاورة بمبلغ مقداره (٧٠٠) دينار، وذلك ثمناً لانتاج البستان لموسم ١٩٩٨م، وهو يتوقع ان يربح هؤلاء المستأجرون ما لا يقل عن (٧٠٠) دينار. وقد اعتمد مبدأ " اللبي بدفع اكثر بتضمّن " بعدما حاول بعض اقربائه التوسط معه ليستأجروا البساتين بمبلغ اقل، وبذلك لم يهتم هذا المبحوث للقرابة في هذا المجال، وأعني بناء علاقات الانتاج الاجتماعية، وانما نجد بأن مقدار المبلغ المدفوع للإستئجار هو المتغير المستقل Independent variable في علاقة التآجير، أو ما يسمى أحياناً "الضمانه".

٤) علاقة الجوار في البساتين: لمسألة الجوار دور مهم في بناء وتشكيل علاقات الانتاج، ويمكن تجسيد ذلك من خلال المثالين التاليين.

يشير احد المبحوثين ويدعى (م، ٣٢ سنة)، إلى انه واسرته فضلوا التعاقد مع جيرانهم أسرة (س) وفضلوهم على أحد اقاربهم من عشيرتهم، حفاظاً على راحة جيرانهم، خاصة أن معظم الأيدي العاملة لاسرة (س) من " النسوان "، وفضلوا جيرانهم على قرابتهم مع أن مستوى الانتاج والارباح سيكون متساوياً تقريباً. وهذا يشير إلى أهمية علاقة الجوار في مجتمع البحث واعتبارها أهم من علاقة القرابة، إذ أن الجار يتفاعل مع جاره كفرد أو أسرة أكثر مما قد يتفاعل مع قريبه الذي يسكن او يملك بستاناً بعيداً عنه، وهذا يشكل نقلة نوعية في حياة مجتمع فلاحي البساتين الذين كانت القرابة الدموية kinship تشكل متغيراً مستقلاً في مختلف مناحي حياتهم.

وهناك منحى آخر تسلكه علاقة الجوار من خلال المثال الثاني، وهو اختيار المحاصص او المستأجر الذي يتلاءم مع الجار، واعني جار مالك البستان في مجتمع البساتين، فقد استخدم احد المالكين ويدعى (ن، ٥٠ سنة) حسيماً ذكر لي، أسلوباً لمواجهة " زعرنة جاره " بتكرار سرقة المياه من حصة بستان (ن)، وكان يرفض الاعتراف بذلك ويقول: " المي طايحة من حالها "، أي انها قد انسابت إلى بستانه تلقائياً، ولذلك فقد رفض (ن) محاصصة البستان إلا

لشخص اشتهر هو الآخر بالسرقة؛ وذلك ليتمكن من مواجهة " الجار السرّاق"، ولتحصيل أكبر قدر من الارباح القيمة النقدية للانتاج.

### ٣) الإستئجار Tenancy

وهي علاقة انتاج اجتماعية ما بين طرفين احدهما مالك البستان والآخر مستأجر، وتتضمن هذه العلاقة اتفاقاً بين الطرفين يقوم بموجبه المستأجر بضمان انتاج البستان كله او بعض اشجاره مقابل مبلغ معين من المال يتم الاتفاق عليه مسبقاً قبل نضج الثمار بفترة زمنية لا تقل عن شهر. وقد يتضمن هذا الاتفاق بعض الشروط الخاصة، فقد ذكر احد المبحوثين بأنه اشترط على المستأجر لبستانه ان لا يقطف احواض الزعتر المزروعة في البستان؛ ليقوم هو بقطفها واستهلاكها ذاتياً. وذكر مبحوث آخر بأنه قد استأجر بستاناً من أحد المالكين الذي اشترط عليه ان يبقي له شجرتي رمان ليستهلكها المالك ذاتياً.

ويفضل بعض المبحوثون الاستئجار على غيرها من العلاقات؛ لأنها كما تسمى احياناً "الضمانة"، اذ ان المالك سيحصل على المبلغ المتفق عليه مهما كانت نسبة الربح او الخسارة، ولن يدفع للتكاليف المتحركة current costs وهي تتميز عن المحاصصة في إمكانية أن يقوم المحاصص بصفته مالكاً للانتاج بالتصرف به كما يشاء؛ اذ يستطيع مثلاً أن يخزن ثمار الرمان إلى ما بعد انتهاء الموسم بأشهر، وهو ما يعرف بـ "ذخر الرمان"؛ لتسويقه في وقت يندر فيه العرض للحصول على سعر أعلى. ويستخدم هذا الاسلوب في حال انخفاض الاسعار في الموسم بسبب زيادة العرض وقلة الطلب. في حين أنه في ظل المحاصصة فإن على المحاصص أن يقوم بتسويق الإنتاج، وأن يدفع للمالك فور انتهاء الموسم، وبالتالي لا مجال لهذا الاسلوب الذي يزيد من الارباح، وأعني "ذخر الرمان".

ولقد ذكر لي احد المبحوثين ويدعى (ن، ٤٤ سنة)، وهو متقاعد وكان يسكن هو واسرته بعيداً عن فلاحه البساتين في مدينة العقبة لفترة تزيد عن (٢٠) سنة اثناء العمل في وظيفته، ثم عاد ليسكن هو واسرته في جديتا، وليمارس فلاحه البساتين كمهنة ضمن علاقة الاستئجار، فاستأجر بستاناً تبلغ مساحته (٠,٥٠٠) دونم، ويضم اشجار رمان وتين كثيرة، وكان مقدار الايجار (٤٥٠) دينار. وهو يشير إلى ان مالك البستان قد لجأ إلى تأجيره بسبب اصابته بداء السكرّي، وعجزه عن العمل، بالإضافة إلى "همالة اولاده" ويقصد بها عدم اهتمامهم بالبستان بعد ان كان والدهم يهتم بكل ما فيه من اشجار وارض ومياه، فالأرض مزروعة بمختلف انواع النباتات مثل: الفاصوليا والخيار والشاي والكوسا والقرع واليقطين والبندورة، ولكنه لم يتمكن من

الاستمرار في فلاحته؛ بسبب مضاعفات داء السكري التي حلت به. مع العلم أن قيمة الضمان عالية بالمقارنة مع مساحة البستان، لكنه واحداً من البساتين المتميزة في عدد الأشجار ونوعيتها. والمهم هنا هو أن المستأجر (ن) لم يكن موفقاً في فلاحه البستان، إذ أنه كان يحمل نمطاً من التفكير لا يتناسب مع فلاحه البساتين، وهو أقرب إلى الحضرية urbanization في طريقة حياته منها إلى الفلاحة، peasantry فقد فشل وأكد لي حتمية خسارته لعدم قدرته على ممارسة متطلبات العملية الإنتاجية وتبني فلاحه البساتين كنمط من التفكير State of mind أو طريقة في الحياة Way of life.

ولقد توجهت بسؤال إلى أحد مالكي البساتين من المبحوثين، بأنه فيما لو عجز المستأجر لبساتنه عن تحصيل مقدار الضمان، فماذا يفعل في هذه الحال؟ فأجاب بأن ذلك لا يحدث إلا نادراً جداً، وأنه لو حدث فإن المستأجر - كما يقال - "ضامن"، بمعنى أنه ملزماً بدفع المبلغ الذي تم عقد الاستئجار على أساسه.

ولو حاولنا حساب الربح النقدي للإنتاج من خلال مثال مستمد من الميدان، فإن أحد المبحوثين المستأجرين ذكر لي بأن صافي الاجمالي للبستان الذي استأجره وتبلغ مساحته دونم ونصف تقريباً، ويضم بالضبط (١٢) شجرة رمان و (٧) أشجار تين كبيرة فكان المبلغ الصافي (١٢٣٦) دينار بدون اشجار الزيتون، وكان مقدار الضمان (٧٥٠) دينار. أما بالنسبة لأشجار الزيتون فقد كان عددها (٥) أشجار متوسطة الحجم ومبلغ ضمانها (١٨٠) دينار، وقد كانت حصتهم هو وأسرته: (٤٩) دينار + (٢٤) كغم من الزيت، وهو مبلغ متدني، وكاد المبحوث يخفي الارقام المتعلقة بالزيتون لولا اصرار الاخباري Informant الذي كان يرافقتي على معرفتها؛ لأن المبحوث المذكور يثق بنفسه كثيراً، ويعتبر نفسه خبيراً في فلاحه البساتين واستئجارها وتقدير الجدوى الاقتصادية لإنتاج الأشجار بمجرد النظر إليها قبل نضج ثمارها. وبالنسبة للمبلغ الذي ربحه من أشجار الزيتون: فلو افترضنا أن سعر الكليوغرام الواحد من الزيت (٣) دنائير، فإن مجموع الربح = ٤٩ دينار + (٢٤ × ٣) = ٧٢ + ٤٩ = (١٢١) دينار، وهذا بالطبع بعد خصم مقدار الضمان.

فهذا المبلغ (١٢١) دينار هو حصيلة جهد وتعب جميع أفراد العائلة البالغ عددهم (٩) أيدي عاملة لمدة اسبوعين، أي أن الاجرة اليومية لهم لم تتجاوز (١٤) دينار، ويشير هذا المثال إلى أن العائلة هو الوحدة الأساسية للعمل في إنتاج البساتين، وهذا الذي أشار إليه (73: 1994)

Pathak حول فلاحي الغابات في الهند، دون الاهتمام بمدى ملاءمة عدد الأيدي العاملة للمردود النقدي للإنتاج.

### التعدد في علاقات الانتاج الاجتماعية:-

ويقصد به أن تعمل وحدة إنتاجية ما في فلاحية البساتين ضمن أكثر من علاقة انتاج اجتماعية واحدة في الوقت نفسه، وتعد أسرة (ش) مثلاً عل هذا التعدد في علاقات الانتاج، إذ يملك (ش) بستاناً واحداً، ويستأجر بستانين آخرين بمبالغ يتم الاتفاق عليها مع المالكين، إذ يستأجر بستان (غ) والذي تبلغ مساحته (٢,٣٠٠) دونم، ويضم أشجار تين ورمان وزيتون ومشمش، ويقع في حوض "الرهوة"، وبستان الحاج (ي) الذي يقع في حوض "مصقاع الطاحونة" وفيه أشجار تين ورمان فقط، وتبلغ مساحته (دونمين). ويقول (ش) بأن انتاجية بستان الحاج (ي) هي الأفضل، يليه بستان (غ). في حين أن بستانه هو الأقل؛ وذلك بسبب اختلاف مستوى توفر المياه المخصصة للري، ويعلق (ش) على ذلك فيؤكد بأن الاستئجار في حوض "مصقاع الطاحونة" وتحديدًا في منطقة تسمى "أم الحراذين" هو أفضل من حيث الأرباح من التملك في منطقة "المشرع" في حوض "ملحم" الواقع في "البساتين التحتات"؛ نظراً لقلة المياه هناك، والمسافة البعيدة. مما يجعل الإنتاجية أقل جودة، فكلما سرنا إلى الشرق في الوادي كانت الجودة أعلى، وكان المردود النقدي أفضل، ويرتبط ذلك بالأساس بتوفر المياه، ويعزز (ش) هذه الفكرة بالارقام فيقول بأن بستانه الذي يقع في "البساتين التحتات" أنتج عام (١٩٩٧) مبلغاً وقدره (٢٩٧) دينار وبستان (غ) أنتج حوالي (١٠٢٢) دينار، وبستان الحاج (ي) (١١١٧) دينار، حيث يقعان في "البساتين الفواقا".

### المشاركة بين وحدتين إنتاجيتين:-

ويقصد به اشتراك وحدتين إنتاجيتين كطرف واحد بهدف الانتاج، مقابل مالك البستان كطرف ثاني ضمن علاقة انتاج محددة، وهذا النوع من العمل موجود في مجتمع البحث منذ الاربعينات كما أشار (ع، ٧٧ سنة). وهو يدل على عمق في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ما بين هاتين الوحدتين. لكن هذا النوع من العمل قد قل في هذا الزمن نظراً لما اعترى حياة فلاحي البساتين من تغيرات في ظل عولمة النمط الانتاجي الرأسمالي وما يرتبط به من تفكك وتحلل في البنى القديمة، وتنامي الفردية حتى على مستوى الوحدة الانتاجية الواحدة وخاصة الاسرة.

فقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ي، ٢٣ سنة) ويعمل مع أسرته المكونة من الام والاب وأخوين وأخت واحدة، بانه يرغب بالبحث عن عمل خاص به، أو وظيفة تؤمن له دخلاً

خاصاً به بدلاً من العمل ضمن الأسرة، إذ أنه لاينال من نتاج جهده الذي يبذله سوى مصروفه الشخصي، على الرغم من أنه يشارك بفاعلية في كل مراحل الانتاج. وقد عبّر عن إعجابه بتجربة احدى الوحدات الإنتاجية الاسرية ويقال لهم "دار(ع)" حيث أن كل واحد من أعضاء هذه الاسرة التي هي الوحدة الإنتاجية يأخذ حصته من العمل في البساتين، فالأم تأخذ حصتها والبنت تأخذ حصتها، وكذلك الأبناء والأب، بحيث يحق لكل فرد منهم أن يتصرف بحصته كما يشاء.

ومن مؤشرات تنامي الفردية: ما كنت ألاحظه وأسمعه من الكثيرين من المبحوثين وهم يتحدثون عن أعمال جماعية، إلا أنهم يستخدمون صيغة المفرد المتكلم فنجد مثلاً أن (ع) يقول (رحت... اشترت... فرطت الزيتون... لقطت رمان...) مع أنها كما اسلفت اعمال تتم ضمن إطار العمل العائلي.

وكمثال على المشاركة المشار إليها فإن أحد المبحوثين ويدعى (س، ٤٢ سنة) ويعمل في الامن العام، وهو على وشك التقاعد، ويصف نفسه بأنه "طول عمري فلاح وابن فلاح" ويعتز بفلاحته، مشيراً إلى أنها توفر له فرصاً للانتاج والحصول على المزيد من فائض القيمة لمواجهة متطلبات الحياة وصعوبة العيش. فلقد تشارك هو وأسرته المكونة من زوجته و (٣) أطفال مع أسرة زوج أخت زوجته (عديله)، ويدعى (هـ) ويعمل سائقاً على باص خصوصي ينقل الركاب بالاجرة وتتكون أسرته من زوجته وطفل واحد، وتقوم المشاركة بينهما مناصفة في تقاسم الارباح بعد دفع مقدرا الاستتجار، وكذلك المناصفة في العمل والانتاج، وقد استأجروا بستانين يقع أحدهما في "البساتين الفواقا" والثاني في "البساتين التحاتا".

وفي المثال السابق فالبستان الأول يملكه (ع) ومساحته دونم واحد، ومقدار ضمانته (٢٠٠) دينار، وهو مبلغ منخفض؛ بسبب وجود أشجار تين مصابة "بالجرب" فيه، وهذه الأشجار لايستفاد من ثمارها. وإنما استندت الضمانة إلى أشجار الرمان الموجودة في البستان، وقد ضمنه مالكة (ع)؛ لأنه رجل مسن ولم يعد قادراً على الانتاج، وأبناؤه منشغلون بأعمالهم ووظائفهم الخاصة. وأما البستان الآخر فيملكه رجل مسن آخر يدعى (ي) وقد تجاوز عمره (٧٠) سنة، وتبلغ مساحته (٣) دونمات، ويضم أشجار رمان وتين وليمون وعنب وزيتون. ولقد ذكر لهما مالك البستان الثاني بأنه ينتج (٦٠٠) دينار، ولذلك فمقدار الضمان (٤٠٠) دينار وعليهما أن "يتقوا الله في البستان" إشارة إلى الوازع الديني. وبقي يقوم بزيارة البستان وتفقد اشجاره من فترة لأخرى، كأن يحدث هنالك كسر لبعض الأغصان أو أي اهمال للأشجار وانتاجها. ولم يكن الشريكان مرتاحين لهذه الزيارات التفقيشية التي يقوم بها مالك البستان، لكن أحدهما يقول "كانت

المصري تجربنا على السكوت" فنلاحظ هنا دور العامل الاقتصادي المتمثل بالرغبة في الحصول على الارباح، فكيف كان هذا العجز يتحمل عناء النزول إلى البستان، وتفقّد الأشجار، وكيف كان الشريكان يرضخان لهذا السلوك مقابل الأرباح النقدية، إذ كان المبلغ الصافي الاجمالي بدون انتاج الزيتون من هذا البستان (٨٣٠) دينار. ويعتقد (ي) بأن صاحب البستان أخبرهم بأن انتاج البستان سيكون بحدود (٦٠٠) دينار؛ لأنه اعتمد في ذلك على ماقاله له الشخص الذي استأجره في السنوات الثلاث السابقة لسنة استئجارهما له، وكان المستأجر السابق قد ذكر للمالك بأن صافي الانتاج لم يتجاوز (٦٠٠) دينار، مع أن ذلك بنظر (س) غير صحيح، ولو كان مالك البستان يعرف ذلك ل زاد في مقدار الضمانة، إذ أن هناك عُرف في مجتمع البحث يتضمن أن لاتزيد حصة المستأجر عن النصف. أما انتاج الزيتون فقد كان (٢٠٠) دينار، بعد خصم تكايف انتاجه.

أما ناتج البستان الآخر - كما يقول (س) - فقد كان حوالي (٢٧٠) دينار وبعبارة أخرى كان نصيبهما منه (٧٠) دينار فقط بعد دفع مقدار الضمانة أي أن حصة كل أسرة بلغت (٣٥) دينار.

أما نصيبهما من إنتاج البستانين:-

انتاج البستان الاول :  $٢٧٠ - ٢٠٠ = ٧٠$  دينار

$$= \frac{٧٠}{٢} = ٣٥ \text{ دينار لكل أسرة .}$$

البستان الثاني:  $٨٣٠ \text{ رمان} + \text{تين} + ٢٠٠ \text{ زيتون} = ١٠٣٠$  دينار

$١٠٣٠ - ٤٠٠ = ٦٣٠$  دينار صافي الاجمالي

$$= \frac{٦٣٠}{٢} = ٣١٥ \text{ دينار لكل أسرة منهما}$$

#### أشكال العمل وتقسيمه:-

إن العمل في انتاج البساتين هو عمل عائلي في المقام الأول إلى جانب أنه عمل مأجور في المقام الثاني، وعندما نقول: عملاً عائلياً فإننا نعني أن العائلة هي الوحدة الإنتاجية التي تقوم بعملية الانتاج بمختلف مراحلها، حيث يتشارك أعضاء الأسرة، والتي هي أسرة نووية Nuclear Family في القيام بالعمل، وهذا يتشابه مع مجتمعات الفلاحين الهنود، إذ أن العائلة هي الوحدة الرئيسية للإنتاج، وكانت الزراعة هي الأساس التنظيمي للعلاقات داخل المجتمع، فالعمل العائلي في الزراعة هو عنوان لهويتهم (Pathak 1994: 70).



ويحتل الذكور عادة مكانة أهم من مكانة الإناث مع العلم بأن دور المرأة الانتاجي لا يقل أهمية عن دور الرجل، كما سيأتي لاحقاً. كما أن للأبناء دور هام في الانتاج لا يقل عن دور الآباء، لدرجة أن بعض الأبناء الشباب يقوموا باتخاذ قرارات مهمة تتعلق بالانتاج والتسويق دون الرجوع للأب، فأحد المبحوثين من الشباب ويدعى (ع، ١٩ سنة) ذكر لي بأنه قام بطرد أحد التجار ورفض تسويق منتجات أسرته له في ذلك اليوم على الرغم من أنه صديق لوالده، وقام بطرده؛ لأنه حاول أن يستغل علاقة الصداقة تلك بالمخاطبة والشراء منهم بسعر زهيد.

وفي إحدى الوحدات الإنتاجية التي قابلتها، كان أحد الأبناء ويدعى (ب، ١٢ سنة) وشقيقته (ع، ١٣ سنة) يقومان بـ "حشّ العشب" من البساتين المجاورة باستخدام "الحاشوشة"، وهي أداة ذات تكنولوجيا بسيطة تتكون من مقبض من الخشب يتصل بقطعة حديد تشبه السكين في حذتها، إلا أنها مقوسة الشكل. وبعد تجميع "العشب المحشوش" كان الاخ والأخت يقومان بوضعها في "شواتات" ونقلها باستخدام الحمار، لتخزينها وذلك لاطعام المواشي في فصل الشتاء عندما يتعذر الرعي بسبب البرد الشديد أو الامطار، أو مرض بعض المواشي، وذلك بقصد تقليل الاعتماد على الاعلاف التي يتم شراؤها وبالتالي الاقتصاد في النفقات. وحتى الابناء المعاقين جسدياً فإنهم يشاركون في العملية الإنتاجية، وقد لاحظت ذلك عدة مرات، فأشار شفقتي وإعجابي، إذ رأيت بعض الابناء المعاقين عدة مرات، من الذكور والاناث، وهم يعملون في فرز الثمار وتصنيفها حسب جودتها، وتعبئتها في "البكسات" حيث أن هذه الاعمال تتناسب مع اعاقتهم الجسدية، مما يدل على أهمية العمل العائلي، والحرص على استثمار كل الجهود والامكانيات المتوفرة لزيادة الارباح، إذ أن هذا التوظيف لامكانيات أعضاء الاسرة يعني توفير مبالغ كبيرة كانت ستدفع أجرة للعمال في حال اللجوء إلى العمل المأجور، خاصة وأن العمل المأجور قد تغلغل إلى فلاحه البساتين، واقتحم عمل الوحدة الإنتاجية نفسها إذ نجد أن بعض الوحدات الإنتاجية الأسرية تدفع الأجرة لأبنائها مقابل عملهم في الانتاج، ولعل هذه السمة، وأعني عمل الأبناء مقابل تقاضي الأجرة من أسرهم الإنتاجية هي من سمات المجتمعات الفلاحية، فنجد أن الأسر الرعوية في "اسعره" تُعين من أبنائها من يرعى أغنامها مقابل الأجرة التي تكون على شكل راتب شهري، بالإضافة إلى نسبة من الماشية (الصعبي، ١٩٩٧: ٤٦).

ولقد قابلت أحد المبحوثين ويدعى (ب، ٥٢ سنة) وقد سألته حول العمل المأجور ومدى استخدامهم له، فأشار إلى عدم لجوئهم إلى هذا الأسلوب وذلك بقوله "بنشتغل في البستان الزلمه والمره والولد والبنيت"، مشيراً إلى أن العمل في البستان بشكل عام يتطلب تسلق الأشجار وانحناء الجسم، مما لايسمح بوجود شخص من خارج الأسرة يعمل بالأجرة ضمن أجواء العمل العائلي؛

لأنه سيعيق وجود المرأة، ومشاركتها في العمل، كما أن ذلك يتعارض مع مسألة تقليل النفقات التي يحرص عليها هو ووحدته الإنتاجية. وهو يشير إلى أنه لوقام بحساب أجرة أعضاء الوحدة الإنتاجية Self exploitation فإنها قد تعادل القيمة المضافة التي يمكن الحصول عليها، وبالتالي فقد لا يكون هناك جدوى من العمل، ولذلك يتعاون أفراد الأسرة في انجاز العمل، وزيادة الارباح النقدية وبذلك فإن كلام المبحوث هذا يعزز فكرة أن الفلاحة طريقة في الحياة وليست عمل وظيفي أو إداري.

وأما تقسيم العمل Division of labour فهو يتعد كل البعد عن الارتباط بالجنس كمتغير مستقل في تحديد المهام الإنتاجية لكل جندر gender، وإنما يعتمد تحديدها وتوزيعها بين أعضاء الوحدة الإنتاجية على القدرات الجسدية والمهارات الخاصة، وذلك في مختلف مراحل الانتاج تقريباً. وبالمقابل نجد أن تقسيم العمل لدى قبيلة The Gururumba التي تعيش في وادي Asaro في غينيا الجديدة، وتعتمد على زراعة الحدائق أو البستنة يعتمد على الجنس (Haviland, 1983: 189) ويشير أحد المبحوثين ويدعى (ع، ٤٥ سنة) إلى استمرار العمل في البستان الذي يملكه حتى بعد انتهاء موسم الثمار، إذ تعتني الوحدة الإنتاجية المتمثلة بالأسرة بسقي الأشجار والعناية بالبستان، مشيراً إلى أن ابنه (ز، ٢٢ سنة) يتولى اقتلاع "العَلِيق" من البستان؛ لأن لديه القدرة على اقتلعه، وقد اكتسب ذلك بالممارسة والمران، كما أن ابنه (س، ١٣ سنة) يرفع الماعز التي تمتلكها الأسرة وتلك التي يمتلكها هو شخصياً والبالغ عددها مع بعضها (٣٠) رأساً من الماعز، والتي يفضل اقتناؤها على الأغنام البيضاء، وذلك لقدرتها على التكيف مع الطبيعة الجغرافية الوعرة لمجتمع البحث، وأود أن أشير هنا إلى سبب تفضيل الفلاحين للأغنام السوداء أو الماعز، الذي يتجسد في كونها لا تحتاج إلى عناية كبيرة، وكما ذكرت (غنام) فإنها تتكيف جيداً مع المناطق الجبلية الوعرة، وتستطيع الاعتماد على النباتات الصغيرة التي تنبت بين الصخور في المناطق المرتفعة، وذلك بعكس الأغنام البيضاء التي تحتاج لعناية ونفقات إضافية لتوفير الغذاء الكافي لها، وخاصة في فصل الشتاء (غنام، ١٩٨٨: ١٧).

ويشير مبحوث آخر يدعى (ز، ٥٠ سنة) إلى أنه أثناء القيام بعملية السقي فإن زوجته تشارك بالسقي، وغيرها من المراحل الإنتاجية مثل قطف الثمار. وكذلك بقية أعضاء الأسرة بحيث يشكلوا وحدة انتاجية واحدة، لكن ذلك لايعني بالضرورة أن الوحدة الإنتاجية الاسرية ستعيد انتاج نفسها من خلال أبنائها، وأعني تقليد الأبناء لأبائهم في طريقة حياتهم، إذ أشار (س، ٢٢ سنة) إلى أن بعض أبنائه قد تخلوا عن الفلاحة بسبب البيروقراطية وما تتطلبه من تغيير في نمط الحياة

والخلفية الثقافية عند الانتقال إلى العمل في وظائف في ظل ظروف وعلاقات إنتاجية حضرية، كالعامل في المنشآت الصناعية والتي تحتاج إلى قدر كبير من التخصص وتقسيم العمل.

ولقد شاهدت في إحدى زيارتي للميدان أثناء موسم الزيتون أحد الأطفال وعمره لا يتجاوز (5) سنوات يركب على حمار، وعلى الحمار كيس من الزيتون، ويمشي الحمار بطريق وعرة ومنتومة، ثم ينتقل إلى الطريق المعبد قرب ما يعرف محلياً بـ "بساتين القضاة" الواقعة في حوض "مصقاع الطاحونة"، وكان الطفل يمسك بكيس الزيتون بكلتا يديه حتى لا يسقط من على الحمار، وتابعت الطفل. لما يزيد على مسافة (200)م حتى دخل الحمار إلى أحد البساتين قرب ما يعرف بـ "سد باير"، وهناك وقف الحمار ونزل الطفل ثم جاء أحد الرجال ليقوم بتنزيل كيس الزيتون، ثم حمل الرجل الطفل وأركبه على الحمار، ليعود ويستمر في نقل الإنتاج لتجميعه وتسويقه بالجملة. وعندما سألت الرجل عن الموقف أشار - وهو يتسم - إلى أن هذا الطفل هو ابن أخيه وهو يقول: "اللهم صلي على النبي" انقاءً للحسد و "الإصابة بالعين" والتي يؤمن بها الكثيرون من فلاحي البساتين إيماناً راسخاً. وهي من الأيديولوجيا الدينية للفلاحين، وأشار كذلك إلى أن عملية نقل الإنتاج تتطلب وقتاً كبيراً في ظل التكنولوجيا البسيطة التي تعتمد على الدواب في النقل، خاصة في ظل عدم إمكانية وصول السيارات لنقل الإنتاج من تلك المنطقة، وتفضيل الحمير على الخيل؛ لأنها أقدر على المشي في الطرق الوعرة، فلايكنولوجيا تؤثر في مستوى التكنولوجيا الذي يعبر عن القوى المنتجة، ومستوى تطورها والتي تساهم بدورها في تحديد علاقات الإنتاج الاجتماعية، ودرجة تقسيم العمل، واحداث تغييرات في نمط الإنتاج، وبالمقابل نجد بأن البساتين التي تصلها السيارات فإنها لا تقتني الحمير لاستخدامها في النقل، هذا وقد أشار Abujaber إلى قدم استخدام الحيوانات في الاردن وفلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، واستمرار ذلك فيما بعد؛ لعدم توفر السيارات أو الطرق التي يمكن أن تمر منها السيارات وهي تنقل الإنتاج، فكانت ابد من استخدام الحيوانات، وبالذات: الخيول والبغال والحمير في مناطق الشمال، والجمال في مناطق الجنوب (Abujaber, 1989, 99-102).

إن هذا التنوع والتعدد في مستوى التكنولوجيا يدخل في مفهوم التفاضل Articulation إذ أنه إلى جانب النمط الإنتاجي ما قبل الرأسمالي Precapitalist الذي يستخدم تكنولوجيا بسيطة في الإنتاج، هنالك نمط رأسمالي Capitalist يستخدم تكنولوجيا متطورة، وإن تعدد وسائل المواصلات والاتصال الحديثة من مظاهر هذا التطور، ولقد لاحظت اشمنزاز بعض المبحوثين من رؤية الحيوانات التي تستخدم في نقل الإنتاج، وهؤلاء المبحوثين ممن اتاحت لهم فرص الانغماس في التكنولوجيا الحديثة، وامتلاك السيارات واستخدام الهواتف الخلوية في تصريف

منتوجاتهم، وتحديد الكميات التي سيقوموا بتسويقها بناءً على قانون العرض والطلب، حيث كان بعضهم يقوم بالاتصال مع بعض عملائهم في الاسواق المركزية وأماكن أخرى للتسويق وهم يجلسون تحت الأشجار، فلولا هذه التكنولوجيا لما أمكن هذا الفلاح الذي بات يتحول إلى مواطن مدني (برناردو وويلكنسون، ١٩٩٠) من تسويق منتجاته.

### المرأة ودورها الانتاجي ومكانتها الاجتماعية:-

سبق أن أشرنا إلى أن دور المرأة في فلاحه البساتين لا يقل أهمية عن دور الرجل بمختلف مراحل الانتاج، ولقد قابلت إحدى الاسر التي تتكون من زوج يبلغ من العمر (٦٥) سنة، وزوجته لا تتجاوز (٥٠) سنة، ولا يوجد لهما أبناء، ويعاني الزوج من داء السكري الذي يؤثر في نشاطه الانتاجي؛ لأنه يحد من قدراته الجسدية، ولكن ذلك لم يمنع العمل في البستان، إذ أن الزوجة كانت قد تولت القيام بالعملية الإنتاجية، مما يعزز أهمية دور المرأة الانتاجي في فلاحه البساتين.

ولقد كانت زوجة هذا المبحوث تقوم بمعظم الأعمال الإنتاجية من سقي وتعشيب وقطف ثمار الرمان وتسويقها من البستان، والذي استمكت وزارة الاشغال العامة جزءاً كبيراً منه، ولم يبق سوى "سرب رمان"، أي عدد من الأشجار المغروسة بنفس الاتجاه، ولقد شاهدت هذه السيدة التي لم تكن تتردد في الحديث مع الرجال الغرباء، إذ كانت تعرض "بكستين" من الرمان على جانب الطريق الواقع قرب بستان زوجها في "حوض الرهوة" بل إنها كانت تتجادل معهم في السعر، وتبدي استياءها من تدني الاسعار التي قدمها المفاوضون. وبعد ساعة ونصف تقريباً من العرض حظيت ببيع الانتاج المعروض، ثم عادت لتجلس معنا، فأشار زوجها إلى أنها "يتمون على كل شيء؛ لأنها قائمه بالشغل كله"، فهو يشير إلى أنها تحتل من خلال نشاطها الانتاجي مكانة مهمة على مستوى الاسرة تجعلها بموقع متخذ القرارات، وهذا الموقع يشير إلى بناء القوة في النسق الأسري. فالعملية الانتاجية ومدى فاعلية المشاركة فيها يحدد مكانة المرأة إلى حد كبير، عل الرغم من تواضع مكانتها وتدنيها بشكل عام.

وبالمقابل فإن أحد المبحوثين ويدعى (غ، ٦٧ سنة) يبدي استياءه من زوجته التي ترفض التعزيب معه في البستان، ولذلك فهو لا يأخذ لها أي اعتبار كما يقول "مش حاسب إليها ولا حساب". وقد ذكر أنه يبحث عن زوجة جديدة مشروطاً فيها أن تكون "شغيلة"، أي لها دور مهم في الانتاج. فحتى الزواج لدى فلاحي البساتين، وكذلك مدى الانسجام بين الزوجين، تحدده العملية الإنتاجية.

وفي مسكن أسرة (س، ٦٧ سنة) كان علينا (الباحث والاختباري) أن نشرب عدة كاسات من الشاي الذي أعدته زوجة (س)، تلك السيدة التي استقبلتنا بعبارات الترحيب، وجالسنا زوجها، ثم انتقلت إلى تكنيس أرض "العريشة" التي يسكنون فيها، ثم قامت بـ "النكاشه"، على شجرتي زيتون باستخدام الفأس كأداة. فهي تقوم بأعمال المنزل والمتمثل هنا في إعداد الشاي بالإضافة إلى العمل في الإنتاج من خلال "النكاشه" وكان زوجها قد أبدى اعتزازه بها؛ لأنها تقف إلى جانبه في مختلف مراحل الإنتاج بقوله "يتشتغل مثلي وأزود". وقد أشار (س) إلى أن زوجته ومثلها الكثيرات من النساء كانت في الماضي تجمع الحطب من الاحراش المجاورة للوادي وهي حامل في الشهر التاسع، وكثيراً ما كانت تحدث حالات ولادة أثناء جمع الحطب بعيداً عن المسكن. كما اشارت مبحوثة أخرى وتدعى (ف، ٥٥ سنة) إلى أن إحدى جاراتها وتبلغ من العمر (٣٢) سنة تتسلق الأشجار لقطع الثمار وهي في أواخر مرحلة الحمل، ولا تتردد في ذلك، إذ أنها قد تعودت على هذا النشاط، ولم تعد تواجه صعوبة في هذه الاعمال في البساتين، حتى وإن كان العمل شاقاً في بعض الأحيان وينطوي على بعض المخاطر كالسقوط من على شجرة، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من إصابات قد تصل إلى الوفاة وقد حدث ذلك فعلاً وأشرت إليه سابقاً، فالمثال السابق يؤيد فكرة عدم استناد تقسيم العمل في مجتمع البحث إلى الجنس.

إن لدور المرأة في الإنتاج وقدرتها على العمل أثر كبير في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بشكل علاقة الإنتاج الاجتماعية التي يمكن العمل على أساسها، فمثلاً (ي، ٧٠ سنة) يشكو من التعب الذي أصاب زوجته (م، ٦٢ سنة)، إذ أنها لم تعد قادرة على الإنتاج مثلما كانت في الماضي، "أيديها على أيدي" بمعنى أنها كانت تشاركه في كل الاعمال والنشاطات الانتاجية وإلى جانب التعب الذي ألمّ بالزوجة، فإن التحاق الأبناء بالوظائف الحكومية والتحاق بعضهم بمتابعة تعليمهم في الخارج أدى إلى تراجع في نشاطهم الإنتاجي، ولذلك قام (ي) بتأجير واحد من البستانين اللذان يملكهما بما فيهما من تين ورمان، وكذلك أشجار الزيتون في البستان الثاني مبرراً ذلك بعدم قدرة زوجته على العمل، وكذلك عدم امكانية عمل الأبناء، مضيفاً بأنه لم يعد هنالك تعاوناً بين الجيران في الإنتاج.

أما (أ، ٦٥ سنة) فلديها (٩) من الأبناء المتزوجين ذكوراً إناثاً، وقد صارت تعاني من ألم شديد في المفاصل، وهي مشكلة تواجهها الكثير من النساء المسنات في مجتمع البحث، ولعل لهذا الألم ارتباط بكمية الإنجاب والعناء الذي تعيشه المرأة وتكابد أمه في فلاحه البساتين من خلال العمل في مختلف مراحل الإنتاج وأعمال المنزل، وعلى الرغم من ذلك فإن (أ) لم تتخلى عن دورها ضمن ما تبقى لديها من قدرات جسدية قد استنزفت معظمها واستهلك، فهي تشارك في

العمل وهي جالسة على الأرض، وإن هذا الألم في ظل متطلبات العملية الإنتاجية، وتحديدًا التنقل بين البساتين قد جعل (أ) لا تتردد في الركوب مع أي سيارة تمر من الشارع باتجاه المكان الذي تقصده حتى لو كانت السيارة غريبة، ولو استدعى الأمر الركوب في صندوق البكب. أما زوجها فقد أقسم بأن يريح زوجته من كل هذه المعاناة في العام القادم بعدم العمل في البساتين، لتحتج هي بدورها على هذا القسم مبدية حرصها على الحصول على الأرباح من النشاط الانتاجي بقولها "يعني حرام نربحلنا قرشين؟".

### العمل التعاوني وتغييره:-

اعتاد الفلاحون في الماضي قبل أكثر من (٢٠) سنة تقريباً، على تبادل المساعدة والتعاون في الأعمال والنشاطات المرتبطة بالعملية الإنتاجية دون مقابل نقدي أو أجره، سواء أكانت نقدية أو عينية حسبما ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ط، ٦٢ سنة). وكان هذا التعاون يأتي من منطلق الروح الجمعية التي كانت تسود في مجتمع البحث لتجسد العلاقات الاجتماعية الأولية التي سادت بين الفلاحين والتي شكلتها القوى المنتجة Productive forces إلى حد بعيد. فتخلف التكنولوجيا التي كانت سائدة في وادي جديتا ولا يزال هنالك الكثير منها اليوم، فكان الفلاحون يستخدمون طرقاً وأساليباً ترتبط بالرغبة في استمرار ديمومة الجماعة، مثل التعاون في مختلف مراحل الانتاج. وحتى في المجالات غير الانتاجية، إذ أن ابتعاد مجتمع البحث عن أماكن بيع السلع والحاجات التي تُستخدم في اشباع حاجات الفلاحين كان يتطلب مستوى أعمق في التفاعل الاجتماعي، وبناء شبكة أقوى من العلاقات الاجتماعية بين الفلاحين على مستوى الوحدات الإنتاجية، والتي كانت على الأغلب أسراً ممتدة extended family. كما أن مبدأ العونة يجسد أهمية عدد الأيدي العاملة في الإنتاج في ظل تدني المستوى التكنولوجي آنذاك. فعدم توفر السيارات التي تنقل الفلاحين من وإلى البساتين كان يتطلب أن يتشارك الجيران في اقتسام ما بقي بحوزة إحدى الوحدات الإنتاجية من الكاز المستخدم لإضاءة القناديل والمصابيح إلى أن يتسنى لبعض الأفراد منهم الذهاب إلى أماكن توافر هذه المادة حسبما ذكر (ط) والتي قد لا توجد إلا في المدن، وبالتالي فقد اعتاد الجيران على أن يسأل الجار جاره أو جارته إذا كان لديهم الرغبة في أن يحضر لهم بعض الحاجات معه عندما يذهب إلى المدينة. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن ذلك قد تغير اليوم، إذ أن امكانية شراء كل شيء متوفرة من حيث العرض، ويسهل الوصول إليها بل إنها تصل إلى الوادي من خلال باعة متجولين، فباتت كل وحدة إنتاجية مستقلة عن الوحدات الأخرى، في ظل هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي، وتغلغل القيم الرأسمالية مثل: تنامي الفردية، و بروز بعض مظاهر التفكك في البنى الاجتماعية القائمة مثل الأسرة الممتدة وتحولها إلى أسر نووية وذلك بفعل ما اعترى المستوى التكنولوجي المعبر عن تطور القوى المنتجة في مجال النقل

والمواصلات والتسويق، وخلق مجالات عمل أخرى سواء في القطاع الحكومي (العسكري والمدني) أو القطاع الخاص. وقد أشار Abujaber إلى مبدأ "العونة" بين الفلاحين في القرى والخرب (جمع خربة) في شرق الأردن منذ أواخر القرن التاسع عشر، وذلك في أوقات العمل المكثف، مثل: الحراثة والحصاد، وإذا لم يكن ذلك كافياً، كان يتم استئجار عمال يتقاضون أجره على شكل طحين أو قمح، وكان ذلك عندما كانت الزراعة هي الميدان الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وعمل معظم السكان به (Abujaber 1988: 85)، وأما أهم مجالات "العونة" في وادي جديتا فقد تمثلت في:-

١- قطف الثمار: لقد اعتادت الوحدات الإنتاجية في الماضي قبل مايزيد على (١٥) سنة تقريباً على تبادل المساعدة في قطف ثمار الرمان والتين والزيتون، حيث كان هنالك مجال واسع للتعاون؛ لأن كل فلاح يقوم بتسويق منتوجاته في الوقت الذي يراه مناسباً، كأن يكون بعد الفجر أو في المساء، أو ليخرج عند منتصف الليل، فشكّل ذلك إمكانية للتعاون في قطف الثمار. لكن التوجه للارتباط بالسوق قد فرض عليهم أن يقطفوا الثمار في وقت واحد تقريباً، وهو بعد الفجر في أغلب الأحوال مما يحول دون إمكانية التعاون، إضافة إلى دخول العمل المأجور -وهو الأهم- إلى فلاحه البساتين الذي كاد يلغي مبدأ "العونة"، وسيأتي الحديث عنه لاحقاً.

وعندما يقوم الجار بالرش فإنه يكون قد قلل من مهاجمة الحشرات لبستانه وبستان جاره، ولذلك فإن الفلاحين يحرصون على التعاون في الرش، فمثلاً (م، ٣٥ سنة) قام بعملية الرش في بستانه وبستان جيرانه، وتقاسم معهم تكلفة الرش والتي تدخل ضمن التكاليف المتحركة current costs.

٢- التعاون في الرش: ويقصد به المساعدة فيما بين الوحدات الإنتاجية المتجاورة خاصة، في رش الأشجار والثمار والأعشاب في البساتين بمواد كيميائية خاصة؛ لمكافحة الحشرات والقوارض التي تهاجم الثمار والأغصان، وهو المجال الوحيد الذي لا يزال قائماً، كما ذكر بعض المبحوثين، وذلك لأسباب لها صلة بالعملية الإنتاجية، إذ أن رش الجيران لبساتينهم يعني تبادل المنفعة والفائدة فيما بين الجيران، لأن عملية الرش تتضمن القضاء على القوارض والحشرات التي تهاجم الثمار مثل الدبابير والنحل البري الذي يسمى "الزفُرط" وكذلك الذباب والفسفس والفئران والجرذان والتي لا يكاد يخلو منها أي بستان، ومن هنا فإن معظم الفلاحين يستخدمون سموماً خاصة للفئران.

٣- نقل المنتوج: لم يكن التعاون يقف عند قطف الثمار بل إنه كان يمتد إلى نقل المنتوجات لتجميعها في مكان تصله السيارات لتحمله إلى السوق. فكان لابد من تعاون الجيران أو الأقارب في نقله، والتعاون في مصارعة "الجغرافيا التعيسة"، على حد تعبير أحد المبحوثين. ولم يكن هنالك نظرة إلى مستوى المساعدة المقدمة حسبما أفاد (ع، ٥٢ سنة) ليتم ردها بالمستوى نفسه، وإنما كانت المسألة تعتمد على التعاون كمبدأ بصرف النظر عن مستوى هذا التعاون. فهذا هو مبدأ "العونة" الذي كان يُطبق دون مقابل نقدي، لكنه انتقل فيما بعد إلى وجود مقابل عيني مثل تقديم جزء من الإنتاج للوحدة المعاونة مثل "تنكة زيت" على سبيل المثال، ثم استمر التحول حتى وصل إلى الأجرة النقدية.

٤- التعاون في تبادل الأدوات والسلع: ويقصد بها الأدوات المستخدمة في الإنتاج بمختلف مراحلها، مثل: السلالم الخشبية والفؤوس والمجارف والدواب، بل إنها امتدت إلى استعارة الأبقار في الماضي، فيذكر في هذا السياق أحد المبحوثين ويدعى (ع) بأن التعاون كان في السبعينات وقبلها يشمل الأدوات والغذاء والحيوانات بقوله "تعتاز لبن تُوَدِّي على أي واحد من جيرانك أو قرايبك يوديلك جراب لبن، تعتاز قمح نفس الإشي، بأيام الخمسان عند آخر الشتاء يذبحوا بقرة، ويتوزع اللحم على خمس إميل من الجيران أو القرايب أو النسايب، وكأنه موسم لأكل اللحم، والناس تسوي جميد وكشك من اللبن وتوَدِّي لبعضها، كنا نروح على "الزقيلية" (أحدى العشائر) جماعة غانمين، وعندهم بقر كثير، نوخذ من عندهم راسين بقر عشان نحرث عليهن، ونتمتج منهن، ونرجعهن لأصحابهن وذا مات منهن إشي ما علينا غير نبلغ أصحابهن، وبخاطرك مع السلامة"، فهو يشير إلى استعارة الغذاء من قمح ولبن وكذلك الأبقار. لكن ذلك لم يعد موجوداً هذه الأيام، وباتت كل وحدة إنتاجية تفتني أدواتها بنفسها، أو تستأجرها، ولا تتردد في رفض تقديمها للجار أو القريب كما ذكر بعض المبحوثين. فقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ص، ٤٤ سنة) بأنه يُفضل عدم اعارة أو استعارة الأدوات مثل: "المجرفة" أو "المضخة"، ويرى أن من الأفضل امتلاك كل وحدة إنتاجية لأدواتها الخاصة، بشرائها أو باستئجارها بالثمن النقدي، خاصة في ظل وجود أشخاص من الفلاحين يقوموا برش البساتين بالأجرة. وإن قبول وتقبل الفلاحين لمبدأ أجرة الأدوات وعدم تبادلها دليل على تنامي الفردية وتجذرها في مجتمع البحث بالإضافة إلى تطور في القوى المنتجة.

٥- التعاون في مجالات أخرى: وتشمل هذه المجالات بعض النشاطات التي تتطلب بعض المهارات والخبرات الخاصة التي تميّز بعض الفلاحين بإتقانها أكثر من غيرهم، مثل تركيب الأشجار" أو ما يسمى "التطعيم" والذي يرتبط في أحيان كثيرة بأشخاص معروفين من الرجال أو



النساء على حد سواء، فيقال "إيده أو إيدها طلقه" كما يقول (ج، ٤٥ سنة)، بمعنى أن الشجرة التي يُطعمها هذا الفلاح أو تلك الفلاحة ستتمو حتماً.

وبالإضافة إلى المهارة في التطعيم هنالك مهارة أخرى وهي القدرة على تجبير الكسور التي تصيب الحيوانات والأشخاص، مثل: فلاح يُدعى (س، ٦٥ سنة) ومثل هذه المهارات كانت تُقدّم مجاناً، وتجسيدا لمبدأ "العونة" أو الروح التعاونية Cooperative spirit، إلا أنها شهدت تراجعاً منذ التسعينات حيث صار (ر) يتقاضى أجره محددة على كل شجرة يُطعمها ومقدارها ربع دينار، أما (س) فقد صار يتقاضى أجره غير محددة مقابل تجبير الكسور، ولكنها تعتمد على ما يسمى "الإكرامية". وهذا يجسد مقولة أحد المبحوثين تعليقاً على هيمنة العمل المأجور بقوله "كل إشي صار بنباع وبنشري، وما فيش إشي ببلاش".

ومن المهم هنا أن نشير إلى ما ذكره Tarawneh من أن الحراث كان يعمل في منطقة ديرعلا في موسم الحصاد والحراثة لدى مالكي أراضي آخرين غير الذين يعمل عندهم، وذلك تجسيدا لتحالفات سياسية بين مالكي الأراضي، ولم يكن يتقاضى على ذلك سوى طعامه (Tarawneh, 1989: 65) إلا أن وادي جديتا لم يكن فيه تعاوناً بهذا الأسلوب، لأن مجتمع البحث لم يعرف مثل هذه التركيبة الاجتماعية الاقتصادية، وأعني أن يعمل شخص عند شخص آخر بمهنة حراث، وكأنه جزء من وسائل الانتاج التي يمتلكها شخص آخر هو الشيخ مثلاً، وسيوضح ذلك أكثر في الفصل الخامس.

ويدخل في باب التعاون كذلك تعاون الجيران في تحقيق الأمن والراحة النفسية، والقيام بالأعمال المنزلية وخاصة بين الإناث، ومن ذلك مثلاً ما ذكرته (ب، ٤٥ سنة) بأنها رافقت جارتها (م، ٢٥ سنة) عندما ذهبت إلى مستشفى بديعة في أربد بقصد الولادة، لتعود (ب) مع زوج (م) بعد توصيل (م)، واستمرت في العناية بها وبطفلها بعد عودتها إلى المسكن، فكانت تعد لها الطعام، وترشدها إلى العناية بمولودها الجديد، ومجالستها حتى لا تخاف من الظلام والوحدة في الليل خصوصاً عندما يذهب زوجها إلى مكان ما. وهذا جعلها لا تتردد في الحديث مع جارتها (ي) ومجالسته بل والركوب إلى جانبه في السيارة، فمثل هذه المواقف تتيح للجيران بناء علاقات اجتماعية وثيقة حتى بين الجنسين، فعند مجيء (ي) ووجود (ب) عند زوجته، فإن ذلك يتطلب منه إلقاء التحية عليها والتعبير عن شكره لها، وفي الغالب يتم استخدام عبارات ذات صبغة دينية مثل "بارك الله فيك" أو "الله يقدرنا على معروفك"، لترد هي بدورها بأنها لم تقدم إلا "الواجب"، وليقوم بتوصيلها إلى مسكنها بسبب الظلام.

وبالمقابل فإنه عندما يأتي عمال الرش مثلاً ويكون زوج (ب) غير موجود فإن (ي) سيقوم بدور جاره، ويتصرف معهم وكأنه مالك البستان، وستقوم زوجة (ب) بإعداد الشاي، وربما الفطور للعمال، ليتناوله منها جاراها (ي) بحكم علاقة الجوار الحسنة فيما بينهم. فالجار أقرب اجتماعياً ونفسياً إلى جاره، ومع الأيام تستمر هذه العلاقات وتعمق بين الجيران، ويتم التعبير عن هذه العلاقات من خلال الزيارات المتبادلة، بل إنه يُعبّر عنها في كثير من الحالات من خلال المصاهرة بين الوجدتين الانتاجيتين المتعاونتين.

### المصاهرة كأثر للتعاون والجوار:-

كثيراً ما تُستكمل العمليات التعاونية بين الجيران ببناء علاقة مصاهرة بين الوجدتين الانتاجيتين المتجاورتين، وخاصة في الماضي، عندما كان الاختيار للزوج أو الزوجة يتم بالأساس اعتماداً على رغبة الأهل. ومن ذلك مثلاً المصاهرة المتبادلة ما بين أسرة (ز) وأسرة (م) والتي حدثت عام ١٩٩٨م. وكذلك ما بين أسرة (ف.ع) وأسرة (أ.ش) عام ١٩٩٨م، وكذلك ما بين أسرة (خ) وأسرة (ع) عام ١٩٩٧م، وغيرها من الحالات الكثيرة.

إن التجاور في البساتين يتيح للجيران فرصة أكبر للتعارف عن قرب، والتعاون فيما بينهم في بعض مراحل العملية الانتاجية كالرش مثلاً، وحتى في الماضي في النقل والتسويق وقطف الثمار، ويتراقق مع ذلك تكرر مشاهدتهم لبعضهم البعض، مما قد يشكل نوعاً من التآلف والإسجام في الأفكار والاهتمامات ما بين الآباء والأمهات، وحتى ما بين الأبناء أنفسهم ومن كلا الجنسين، حيث يوجد هنالك فرص متاحة لإقامة علاقات صداقة أو علاقات عاطفية غير معلنة ما بين الشباب من الذكور والإناث ضمن إطار علاقة الجوار، لتتم ترجمة هذا التآلف والسعي لاستمراره وديمومته من خلال الزواج، والذي هو بنظر المبحوثين علاقة دائمة ومستمرة إلى الأبد، وكما يقول المثل الذي عبر به أحد الفلاحين عن ذلك "الموت ما يقطع النسب".

وقد يُعبّر الزواج لدى فلاحي البساتين عن نوع من المصالح الاقتصادية المشتركة التي تحتاج إلى التعزيز حتى تستمر، فقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (أ، ٥٧سنة) بأنه كان يتشارك مع (ر، ٥٥سنة) في الذهاب إلى عمان؛ للتسويق في السوق المركزي باستخدام (البكب) عندما كان (ز) ينقل المنتجات، لتسويقها مقابل الأجرة. فكان (أ) يذهب معه ليبحث هناك عن سعر أعلى لمنتجاته هو ورفيقه (ر) بدلاً من تركها في السوق ليقوم الدلال أو الوسيط بتسويقها. وكما يقول (أ) في هذا السياق بأن "اللي بيحضّر عتّزته بتجيب توم"، ليشير إلى أن وجوده في السوق يعني

انه سيبيع بسعر أعلى، ولذلك كانت أرباحه النقدية أعلى منها في حال عدم ذهابه مع (ر) إلى السوق المركزي. وقد تزوج ابن (أ) من ابنة (ر) عام ١٩٩٥م، وتطورت الشراكة إلى دخول الوجدتين المتجاورتين كطرف واحد في المشاركة في استئجار عدد من البساتين كعلاقة إنتاج اجتماعية، والعمل كوحدة إنتاجية واحدة.

### بروز العمل المأجور ومجالاته:-

سبق أن ذكرنا بأنه لم يكن هنالك عمالاً مأجوراً في فلاحية البساتين في وادي جديتا، وتحديدأ قبل (٢٠) سنة وأكثر، ثم برز العمل المأجور في مجتمع البحث كأحد عناصر النمط الانتاجي الرأسمالي، ليحل محل "العونة" التي كانت تأخذ شكل التبادل بين الفلاحين. ففي الوقت الراهن ازداد الانتاج كماً، وإلى حد ما نوعاً، بازدياد عدد الأشجار ونموها، فمثلاً (ح، ٥٢ سنة) يذكر بأن بستانه كان ينتج سنة ١٩٧٦م، (٥) تنكات زيت، وفي عام ١٩٩٧م، أنتج (٢٣) تنكة زيت، وباع زيتوناً بمبلغ (٣٠٠) دينار، إذ أن وجود معاصر الزيتون الحديثة ذات التكنولوجيا المتطورة نسبياً عن سابقتها، ساهم في زيادة الانتاجية، فقد ذكر (س، ٦٢ سنة) بأن الفلاحين كانوا يتشاركون ويتعاونون في الذهاب إلى المعصرة مع بعضهم في الماضي، وذلك لحاجتهم إلى التعاون في نقل الإنتاج، وقيامهم بعصير الزيتون هناك بأنفسهم بالاعتماد على الحيوانات التي تحرك بعض أجزاء المعصرة القديمة ذات التكنولوجيا المتدنية. ولكن ذلك لم يدم ولم يعد قائماً هذه الأيام، إذ أن تطور القوى المنتجة Productive forces الذي يعبر عنه بتطور التكنولوجيا قد أدى إلى التغيير الدائم في العلاقات، حيث صار يذهب كل فلاح لعصر زيتونه لوحده، ولا عليه سوى توصيل الزيتون إلى المعصرة، بل إن بعض المعاصر ترسل مندوبين لها مع سيارات "بكب" لنقل شوات الزيتون إلى تلك المعاصر، ليتم عصره بآلات ذات تكنولوجيا حديثة تزيد من الانتاجية.

ولقد انتشرت في مجتمع فلاحي البساتين ظاهرة دفع الأجرة للأبناء على مستوى الأسرة كوحدة إنتاجية، فقد أشار بعض المبحوثين إلى أنهم يدفعون لأبنائهم مبالغ نقدية، وإن كانت رمزية في بعض الأحيان على شكل أجرة، واحتساب ذلك من تكاليف الانتاج المتحركة وقد فسر أحدهم ذلك بأنه في ظل الحاجة إلى المزيد من الأيدي العاملة، فإنه يفضل أن يدفع الأجرة لأبنائه، ليضاعفوا جهودهم في قطف الثمار، وخاصة في موسم الزيتون في منتصف شهر تشرين أول، حيث أن قطف ثمار الزيتون يأتي في وقت واحد، بمعنى أن جميع الثمار تتضج مع بعضها، و لا بد من الإسراع في قطفها وخاصة في حال بدء سقوط الامطار. ولقد اشار أحد المبحوثين إلى أنه يهدف من دفع الأجرة لأبنائه إلى خلق حب العمل "والمادة"، ويقصد النقود وتحصيلها، وقد

ذكر لي مبحوث آخر يدعى (أ، ٥٢ سنة) بأن إصابة زوجته بمرض اعاق قدرتها على العمل قد أدى به إلى الطلب من ابنه (س، ٢٧ سنة)، وهو متزوج ويسكن مستقلاً عن أسرة والده، ويعمل حلاقاً في أحد الصالونات، بأن يترك الصالون مؤقتاً؛ ليعمل مع والده في موسم قطف الثمار، فاشترط على والده دفع الأجرة له، فوافق والده على ذلك معتبراً ان ابنه أحق وأولى بتقاضى هذه الأجرة من العمال الآخرين.

وعادة فإن المالك أو المحاصص أو حتى المستأجر للبستان يستأجر عمالاً في حال وجود بعض الظروف التي تتطلب ذلك، فهناك أحد التجار ويدعى (ي، ٤٥ سنة) الذي ينشغل بنقل الانتاج وتسويقه بسيارته (الكب)، ويستأجر لقطف ثمار الزيتون الذي يشكل أكبر قطاع للعمل المأجور، والعمل المأجور هو العامل الحاسم في زيادة أو تقليل التكاليف العامة للإنتاج المستهدف للسوق، وعادة فإن (ي) يفضل استئجار عماله عربية للقيام بهذه المرحلة من الانتاج، وبأجرة مقدارها (٥٠) فلس لكل كيلوغرام واحد من الزيتون يقطفها العامل عندما تكون الأشجار صغيرة، ومن السهل قطف ثماها، وأجرة مقدارها (٦٠) فلساً عندما تكون الأشجار (شايحة) وعالية. لأن قطف ثمارها يحتاج إلى جهود أكبر. ويلتزم العامل بدفع ثمن أي تلف قد يتسبب في حدوثه أثناء قيامه بالعمل، مثل كسر غصن من شجرة، لكن في حال التعاون لم يكن يترتب على أي فلاح معاون لفلاح آخر أية غرامات لو كسر غصناً من شجرة، أو تسبب في تلف جزء من الثمار، لكن من المهم هنا أن نشير إلى ما ذكره Pathak من أن الفلاح في مسار تحوله الاجتماعي والاقتصادي من النمط ما قبل الرأسمالي فإنه يكتسب بعض القيم التي من خلالها يقوم بتعريف نفسه، وتحديد شكل علاقاته مع الآخرين (Pathak, 1994: 72) وتتنطبق هذه الفكرة على فلاحي البساتين في وادي جديتا، فالتاجر المدعو (ي) ينظر إلى أن الأشجار رأس مال، وقطف ثمارها استثمار، وعلاقته بالعمال عقداً أو صفقة.

ولا يقتصر العمل المأجور على قطف الزيتون، إذ ذكر مبحوث آخر بأنه استأجر بعض العمال العرب لإزالة ما في بستانه من النباتات الشائكة المعروف باسم "العَلَيْق" كما ذكر مبحوث آخر يدعى (غ، ٣٢ سنة) بأنه استأجر عمالاً لقطف ثمار الرمان؛ لأن زوجته كانت على وشك الولادة، ولم يكن بإمكانه العمل لوحده، فلجأ إلى استئجار العمال. فهذا يدل على أهمية الدور الانتاجي للمرأة في فلاحة البساتين .

وإلى جانب العمل المأجور فهناك من يصر على العمل بنفسه دون اللجوء إلى العمالة المأجورة، ويعبر عن ذلك أحد المبحوثين بقوله "ميش متخيل حالي وانا واقف مثل الخواجا، والعمال بتشتغل عندي بالبستان".

## استغلال العمالة الرخيصة:-

لما كان الأجر هو العامل الحاسم في زيادة أو تقليل التكاليف العامة للإنتاج الموجه للسوق، فقد برز استغلال الاطفال والنساء بشراء جهودهم في الإنتاج بثمن بخس، إذ امتد العمل المأجور ليشمل مجموعة من النساء يقمن بالعمل مع بعض الوحدات الانتاجية في البساتين بقطف الثمار. فمثلاً إحدى السيدات وتدعى (س، ٥٠ سنة) تقوم بالعمل مع اسرة (م)، وهي تقطف الزيتون معهم هي وابنها (ك) البالغ من العمر ١٦ سنة بأجرة يومية محددة مقدارها كيلوغرام واحد من الزيت بالإضافة إلى دينارين نقداً لها ولإبنها، وابنها هذا قدترك المدرسة عام ١٩٩٦م بعد أن أنهى الصف العاشر وهو يقول "أشتغل بدينارين أحسن من كل المدراس، يا زلمه الواحد بالمدرسة ميش' ملاقي شلين يشتري فيه رغيف ساندوش". فهو يشير إلى تفضيله العمل على الدراسة؛ لأن العمل يوفر له نقوداً تمكنه من شراء بعض حاجاته الاساسية كالغذاء وقد أشار إلى أنه يفضل بيع الزيت الذي سيأخذه هو وأمه ثمناً لجهدهما نظراً لرغبته في "تحويش" أي توفير مبلغ من المال "دفعة أولى" ليشتري "يكب" ويعمل عليه بالأجرة في البساتين.

ولما كان الأجر هو أكثر العوامل كلفة في الإنتاج الموجه للسوق، فإن بعض المزارعين في منطقة دير علا يلجأون حسبما يذكر Tarawneh إلى تجنب الزراعة المكثفة لإنتاج الخضروات، وإنما يقوموا بزراعة أجزاء صغيرة من الأرض ببعض المحاصيل مثل الفلفل، فيتجنبوا بذلك دفع الأجرة للعمال في الإنتاج، وإنما يستثمروا جهود أعضاء الأسرة، ويصنّف إنتاجهم ضمن النوعيات التي يطلق عليها "صنف أول" إشارة إلى جودتها، وبذلك ينقذوا أنفسهم من تكلفة الأجرة، مما يقلل من احتمالية لجوءهم إلى استئانة القروض، ووقوعهم في الاستغلال، (Tarawneh, 1989: 152). ولعل هنالك تشابه مع هذه الحال و في وادي جديتا، وخاصة في أشجار الرمان والتين، حيث أن عددها قليل ويسهل قطف ثمارها ضمن عمل العائلة. كما يمكن تأجيل قطف ثمارها، بعكس أشجار الزيتون التي تمتاز بقصير موسمها زمنياً، والحاجة إلى قطف ثمارها في موعده دون تأجيل.

ولقد أتاحت لي فرصة مقابلة بعض العاملين بالأجرة من الشباب الصغار الذين لا تتجاوز أعمارهم (١٦) سنة، فأشاروا إلى أنهم يعملوا بالأجرة في البساتين في مجالات كثيرة مثل قطف الثمار وسقي البساتين، بأجور يومية تقدر بدينارين يومياً، فجهدهم هنا يتم بيعه كسلعة في السوق.

لقد التقيت مع أحد الشباب يدعى (م، ١٥ سنة) الذي يعمل بالأجرة في البساتين، وهو يتمتع بصحة جيدة، وكان يرتدي بنطلون (جينز) بالي، وقميص مبلل بالعرق، وكان يعمل في قطف الزيتون بأجره يومية مقدارها (٣) دنانير لدى أحد المالكين، ويتضمن عمله كذلك حمل أكياس الزيتون على ظهره وتوصيلها الى (البكب) الذي سينقلها الى المسكن، وهو يعمل من الساعة السادسة والنصف صباحاً حتى غروب الشمس، وهذا يعني أن العامل يمضي ما يزيد على (١١) ساعة عمل في اليوم دون أن يتقاضى أجراً إضافياً، بل إن أجرته زهيدة. وخلال هذه الساعات الطوال فإنه يقطف ما يقارب (٥٠) كيلو غرام من الزيتون حسبما ذكر لي، فإذا افترضنا أن كل (٥٠) كيلو غرام من الزيتون تنتج (١٠) كيلو غرام من الزيت، فإن إنتاج هذا الشاب يومياً = ١٠ كيلو غرام × ٣ دنانير = ٣٠ دينار.

ولو قدرنا تكاليف نقلها وعصرها بدینارين، فإن المبلغ المتبقي (٢٨) دينار يتقاضى منه هذا العامل الشاب مبلغ (٣) دنانير، ليبقى للمالك منها (٢٥) دينار. وهذه الفجوة بين عوائد الانتاج *returns of production* المتمثلة في الأجرة *wage* للعامل، والمنفعة أو الفائدة *Profit* للمالك، لم تكن لتوجد لولا وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، فهذا الشاب يُستغل لبيع جهده بأجرة زهيدة، ويجد نفسه مضطراً لذلك؛ لأنه لا يملك وسيلة الانتاج. وبالمقابل فإن المالك يستولي على قوة العمل باحتكاره لملكية وسائل الانتاج لتعود اليه في النهاية معظم العائدات النقدية للإنتاج. لكن ما مدى وعي هؤلاء المستغلين بذاتهم؟

في الواقع فإن هنالك مستوى معيناً من الوعي بالذات لدى هؤلاء "العمال"، فهم يرفضون بعض شروط العمل أحياناً، فمثلاً ذكر أحدهم بأن المالكين وحتى المحاصصين أو المستأجرين يحاولوا استغلال العمال بأقل أجر ممكنة، لكن هؤلاء العمال يرفضوا بعض العروض المقدمة لهم، ويضعوا في بالهم مستوى معيناً من الأجرة، لكن لا يوجد لهم أي تنظيم أو إطار يوحد مصالحهم، ويدافع عن حقوقهم ويواجه استغلالهم، وينمي وعيهم بذاتهم ولذاتهم، ومن هنا فإن المستغلين لا يشكلوا طبقة في مجتمع البحث.

ولا يمكن تفسير الاستغلال *exploiation* ووجوده بمعزل عن تزايد أعداد العاطلين عن العمل الذي أشار إليه Nash والفروقات العالية في الأجور بين العمال على مستوى العالم، وبالتالي فإن العولمة الرأسمالية حسبما يرى Nash، وأنفق معه فيما ذهب إليه، لا تحقق تنمية لشعوب العالم المتخلف، بل إنها زادت من فقرها ومديونيتها وزادت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. (Nash, 1997, 7-13). وكذلك فإنه تمشياً مع سياسات العولمة

الاقتصادية، وتطبيقاً لبرامج مواجهة المديونية للدولة، وإلغاء الدعم للمواد الأساسية دون مراعاة لقسوة ذلك على الشعب له دور كبير في الرضوخ للاستغلال (مرزوق، ١٩٩٧: ٨٨). وهذا ما يحدث فعلاً في مجتمع البحث، ففلاحي البساتين والعمال المأجورين في وادي جديتا كمجتمع محلي ليسوا بمعزل عما يجري في الدولة والمجتمع الأكبر من رفع مستمر لاسعار السلع، وانتشار البطالة، ورفع الدعم النقدي عن السلع الأساسية، وما إلى ذلك من الظروف التي تجعلهم يرضخون للاستغلال.

وقد أشار Meillassoux (1981: 132-133) إلى استغلال قوة العمالة الرخيصة cheap labour- power المتمثلة بالاطفال والنساء في المتسحمرات البريطانية في جنوب افريقيا، ومنحهم أجوراً لا توفر لهم مستوى الكفاف.

#### الرش وعلاقته بالانتاج:-

إن رش الأشجار والثمار في البساتين يشكل عنصراً هاماً من مستلزمات الانتاج، وهي عملية مستمرة منذ بداية شهر تموز وحتى نهاية الموسم في بداية شهر كانون أول، والذي يختلف من "البساتين الفواقا" عنه في "البساتين التحاتا"؛ إذ يستمر في الأولى حتى نهاية شهر تشرين ثاني، أما في الثانية فإنه ينتهي في أواخر شهر تشرين أول وحتى منتصف تشرين ثاني تقريباً، ويكون الرش بمعدل مرة واحدة كل اسبوعين.

ويشير المبحوثون إلى أن هنالك مشكلة تتكرر سنوياً وهي وجود الفئران التي تهاجم ثمار الرمان خاصة، وإذا لم يوضع لها (سم الفئران) فإن انتاج البستان من الرمان سيصاب بكارثة، على حد تعبير أحد المبحوثين؛ لأن الفئران تأكل الثمار أو جزءاً منها، بحيث لاتعود صالحة للتسويق. ويتم احضار مسحوق سم الفئران من مديرية الزراعة مجاناً، أو بشرائه من السوق، ويتم وضعه بعد خلطه مع بعض حبات القمح في أواني صغيرة يتم تثبيتها على أغصان الاشجار، بانتظار الفئران لتأكل من هذا السم المخلوط بالقمح، مما يعني في النهاية سلامة الثمار، وزيادة الانتاج، وتحقيق المزيد من الارباح.

ولابد كذلك من رش الرمان: الاغصان والثمار ضد التسوس والتلف الذي يصيبها، وهناك عدة أنواع من الأدوية التي تستخدم في الرش، فهناك مادة سائلة تسمى (كاراتي) وهناك نوع آخر على شكل مسحوق يسمى (لاتيت) ونوع ثالث يسمى (دورسبان)، وكلها أنواع جيدة، إلا أن أفضلها وأكثرها تأثيراً حسبما يفيد أحد المهندسين الزراعيين، وأكد ذلك بعض الفلاحين هو

النوع المسمى (كاراتي)، كما أنه الاغلى سعراً ويعتمد عليه أغلب الفلاحين، ويبلغ سعر العبوة الواحدة منه والتي تتسع لتراً واحداً (١٨) ديناراً.

وأما بالنسبة للتين فإنه في بعض الأحيان يصاب بما يطلق عليه الفلاحون "الجرب" وهو عبارة عن حبيبات صغيرة بحجم حبة العدس تظهر على الأوراق والثمار، وتؤدي إلى عدم نضجه ويستخدم لمكافحة بل ويفضل النوع المسمى "لانيت"، وهو مسحوق ضمن عبوات خاصة تحوي كل عبوة ١٠٠غم وسعرها (دينارين)، أما عن سبب وجود هذا المرض فيشير أحد المبحوثين إلى أنه يعود إلى نقص المياه التي تروي البساتين، كما تعاني ثمار التين من انتشار حشرات صغيرة تسمى (الفسفس) والتي تفسد ثمار التين وتجعلها غير صالحة للأكل إذا لم يتم مكافحتها بالرش وذلك يعني عدم تسويقها وبالتالي خسارة نقدية.

وهناك أسلوبان يستخدمان في عملية الرش، وهما:-

(١) الرش الآلي. (٢) الرش اليدوي.

وإلى جانب الرش الآلي واليدوي، هناك من يلجأ إلى أساليب أخرى أقل تطوراً مثل استخدام الدخان الناجم عن اشعال النار في "الموقدة" أو "القرن"؛ لمكافحة وطرد الحشرات التي تهاجم البساتين وتؤذيها. وهو أسلوب فعال ويستخدمه عدد من المبحوثين ويفضلونه على الرش بمواد كيميائية، إلا أن من سلبياته أنه يؤدي الثمار أحياناً من خلال اكتسابها لوناً يميل إلى الاسوداد ووجود احتمالية إشعال الحرائق وإيذاء الأشجار، وبذلك يتراءى لنا مظهراً أخطر للتمفصل مابين نمطين انتاجيين أحدهما يستخدم تكنولوجيا متطورة، والآخر يستخدم تكنولوجيا بسيطة.

### التكاليف المتحركة للإنتاج *Current costs of production*

ويقصد بها تلك النفود التي تدفع ثمناً لبعض متطلبات العملية الانتاجية من رش وقطف

ثمار ونقل وتسويق وهي تشمل:

١- تكاليف الرش: وتشمل شراء المواد الكيميائية المستخدمة في الرش سواء أكانت لرش الرمان أو التين من مواد سائلة أو على شكل مساحيق، وهي تختلف من بستان لآخر، ومن فلاح لآخر، إذ يعتمد ذلك على عدد الأشجار وموقعها الجغرافي، وعد مرات الرش والنسبة التي يخلط فيها الماء مع المادة الكيميائية المستخدمة زيادة أو نقصاناً، وكذلك رش البساتين المجاورة أو عدم رشها، فقد سبق أن ذكرت بأن المادة الأكثر استخداماً لرش الرمان هي مادة سائلة تسمى (كاراتي) وسعر العبوة التي تستوعق للتر واحد يبلغ (١٨) دينار، وتخلط بنسبة (٠,٥) لتر: (٥)



تتكاثر ماء، أي بمعدل (٠,٥) لتر لكل ١٠٠ لتر ماء، وعلى افتراض أن أحجام الأشجار متقاربة، والمسافات بينها متساوية في البساتين المتجاورة- فيحتاج كل دونم إلى (٥٠) لتر مائياً بمعنى أن الرشوة الواحدة للدونم الواحد تبلغ تكلفتها (٤,٥) دينار لكل دونم في المرة الواحدة. وبما أن موسم الرش يقارب ثلاثة أشهر بالمتوسط، وفي الشهر الواحد من (٣-٤) رشات فإن تكلفة رش الدونم الواحد خلال الموسم =  
 ٣ رشات × (٤,٥) دينار / دونم × ٣ أشهر = (٤٠,٥) دينار.

ويمكن أن تزداد أو تتناقص هذه الأرقام في حال القيام برش البستان المجاور أو عدم رشه؛ لأن عدم رشه يعني زيادة الحشرات، وبالتالي لا بد من زيادة النسبة في المواد السامة أو زيادة عدد مرات الرش، كما أن "البساتين التحتان" بشكل عام، وبسبب ما سبق أن أسميناه "المستقعات الصغيرة" بالإضافة إلى قلة المياه، فإن ذلك يشكل بيئة ملائمة لتكاثر الحشرات بشكل أكثر مما يستدعي زيادة عدد مرات الرش ونسبه.

### ٣) تكلفة التنقل والمواصلات:-

يلجأ معظم الفلاحين إلى استخدام وسائل حديثة للمواصلات والتنقل، وإلى جانب استخدام وسائل تنقل حديثة، هنالك من يستخدم وسائل غير متطورة تتمثل في الحمير والخيول وتفضيلها على السيارات؛ لأنها أقل تكلفة ونفي بالعرض، (لاحظ الصورة رقم "٥") بل إن الحمير والخيول كثيراً ما تكون هي الوسيلة الأكثر ملاءمة من السيارات في المشي بطرق ترابية وغير معبدة بحيث تتعثر فيها السيارات.

وفي الحقيقة فإن من الصعب حساب هذه التكلفة بدقة لأنها ليست ثابتة، وتختلف من وحدة إنتاجية لأخرى باختلاف عدد أعضاء الوحدة الإنتاجية واختلاف "المشاوير". لكن اعتادت معظم الوحدات الإنتاجية على استئجار (بكات) تقوم بنقل جميع أعضاء الوحدة الإنتاجية، وأحياناً اشترائك وحدتين إنتاجيتين في استئجار (بكب) وتقاسم الأجرة فيما بينهما. وعادة فإن أجرة البكب من بلدة جديتا إلى البساتين تبلغ ديناراً واحداً وكذلك من البساتين إلى جديتا، ففي حال تقاسم وحدتين إنتاجيتين لأجرة (بكب) ذهاباً وإياباً يعني دفع دينار يومياً. ولو حاولنا احتساب أيام العمل التي تنزل فيها الوحدة الإنتاجية بكاملها إلى البساتين فهي تقريباً من شهر ونصف إلى شهرين ونصف. وبالمتوسط شهرين أي بمعدل (٦٠) يوماً.

(٦٠) يوم × (دينار) = ٦٠ دينار أجرة التنقل والمواصلات للوحدة الإنتاجية الواحدة في

الموسم.

### ٣) المخصبات وتكلفتها fertilizers

يستخدم عدد قليل من الفلاحين مخصبات كمستلزمات لزيادة الانتاج وتحسينه، ويفضل عدد من الفلاحين عدم استخدام هذه المواد وخاصة مخلفات الحيوانات والدواجن؛ لأنها تشكل بيئة ملائمة لتكاثر الحشرات، وما يمكن أن ينجم عن كثرتها من إلحاق الأذى بالبساتين.

وقد اشار أحد المبحوثين إلى أنه يستخدم مخلفات الدجاج كسماد لأشجار الرمان، أما اشجار التين فلايستخدم لها هذه المخلفات. ويقوم بشراء هذه المخلفات "زبل الدجاج" من بعض المزارع القريبة وبسعر (٠,٥) دينار لكل كيس يزن حوالي (٥٠) كغم. ويقوم باستخدامها عند اقتراب انتهاء فصل الشتاء؛ لأنه يشكل بداية نمو الاوراق والأزهار، كما أن استخدامها في الصيف يترك أثراً سلبية على الانتاج، لأنها تعطي حرارة زائدة تلحق الضرر بالأشجار، وكما يقول مبحوث آخر "يُحرق الشجر قبل الثمر" وهو يضع لكل شجرة (١٠) كيلوغرام مرة واحدة. ولو افترضنا أن الدونم الواحد يضم من (٨٠-١٠٠) شجرة فإن ذلك يعني في المتوسط:

$$٩٠ \text{ شجرة} \times ١٠ \text{ كغم} = ٩٠٠ \text{ كيلوغرام} / \text{دونم.}$$

$$٩٠٠ \text{ كغم} \div ٥٠ \text{ كيلوا غرام} = ١٨ \text{ كيس من مخلفات الدجاج}$$

$$١٨ \text{ كيس} \times ٠,٥ \text{ دينار ثمن الكيس الواحد} = (٩) \text{ دنانير للدونم الواحد في الموسم الواحد.}$$

ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه لا يوجد في مجتمع فلاحي البساتين من يستخدم الهرمونات لتسريع نضج الثمار أو زيادة الانتاج إلا أن هنالك أساليب أخرى مثل "التريبت".

### ٤) تكاليف النقل والتسويق:-

تشكل هذه التكاليف جزءاً مهماً من التكاليف المتحركة للانتاج، وخاصة في حال التسويق الى الاسواق المركزية لحساب الفلاح نفسه. أما في حال شراء التجار لهذه المنتوجات من الفلاحين مباشرة فإنهم يقوموا بتسويقها بأسلوب "المفرق" أو بأسلوب "الجملة". من خلال علاقاتهم مع بعض التجار الآخرين.

### ومن التكاليف المهمة هنا:-

- ١) مايعرف بـ "ثمن الفارغ"، ويقصد به ثمن "البكسات" المخصصة لحفظ الثمار ونقلها، وهي تباع بسعر (١٥) قرش للبكسة الواحدة كبيرة كانت أو صغيرة حيث يبيعها التجار للفلاحين.
- ٢) أجرة نقل "البكسات": والتي تبلغ (١٠) قروش لكل "بكسة" وبالتالي فإن تكلفة ثمن "البكسة" وأجرة نقلها تبلغ (٢٥) قرش، أما إذا كان التاجر يشتري الانتاج لحسابه، فإن عليه أن يحضر "البكسات"، ويوزعها على عملائه مجاناً.

٣) ضريبة الكمسيون: وتبلغ قيمتها ٥% من أثمان المتوجات بعد بيعها في السوق المركزي، لتذهب لحساب أمانة عمان، أو بلدية الزرقاء أو بلدية إربد، ويعتمد ذلك على السوق الذي تباع فيه هذه المتوجات.

٤) أجره الدلال الذي يتولى بيع المتوجات في السوق، وهي تختلف من وسيط لآخر في السوق، إلا أنها تقارب نسبة ٥% من ثمن الإنتاج.

فعندما ينتج البستان - أي بستان - في يوم ما مثلاً (٥٠) "بكسة" فإن تكاليف النقل والتسويق :-

$$(١) ٥٠ \times ١٥ = ٧٥٠ \text{ قرش ثمن الفارغ}$$

$$(٢) ٥٠ \times ١٠ = ٥٠٠ \text{ قرش أجره نقل.}$$

(٣) ٥% من ثمن (٥٠) بكسة بعد تسويقها (ضريبة كمسيون).

(٤) ٥% من ثمن (٥٠) بكسة "أجره الدلال".

$$\text{مجموع تكلفة النقل والفارغ} = ٧٥٠ + ٥٠٠ = (١٢٥٠) \text{ قرش.}$$

فإذا تم تسويق البكسة بدينار مثلاً فإن "ضريبة الكمسيون".

$$= ٥٠ \times ٠,٠٥ = ٢,٥ \text{ دينار.}$$

$$\text{أجره الدلال } ٥\% \text{ أيضاً} = ٥٠ \times ٠,٠٥ = ٢,٥ \text{ دينار}$$

تكلفة نقل وتسويق (٥٠) بكسة بسعر دينار يبلغ (١٧,٥) دينار.

وجدير بالذكر هنا أن التاجر يشتري البكسة بـ (٥) قروش، ويبيعها للفلاحين ب (١٥) قرش بمعنى أن التاجر هو المستفيد الأكبر من الإنتاج كما سيأتي لاحقاً عند الحديث عن التمايز بين الفلاحين والتجار.

### أساليب زيادة الإنتاج والقيمة المضافة:-

يستخدم الفلاحون في مجتمع البحث أساليب متعددة سعياً لزيادة كمية الإنتاج مثل مخلفات الدجاج، بالإضافة إلى أساليب أخرى تساهم في زيادة القيمة المضافة دون تحسين في النوعية أو زيادة الكمية المنتجة، وذلك بهدف منافسة التسويق والإنتاج قبل الآخرين. وأهم هذه الأساليب:

(١) "التزبييت"، وهو أسلوب يهدف إلى تسريع نضج ثمار التين؛ لتسويقها قبل موعد نضوجها الحقيقي مما يكل إمكانيةً لتسويق المنتجات في ظل وجود عرض قليل وطلب كبير، وبالتالي الحصول على سعر أعلى يشكل قدراً أكبر من فائض القيمة.

فالنضج الطبيعي لثمار التين وبدون تسريع نضجها يكون عند منتصف شهر آب، كما أن النوع الذي ينضج أولاً هو ما يعرف "بالتين السوادي" لكن "التريبت" قد جعل النوع المسمى "الحماضي" ينضج قبله لأنه النوع الوحيد الذي يتم تربيته؛ بسبب كثرة الطلب عليه في السوق، وقد ذكر لي أحد التجار في البساتين بأنه قام بنقل أول سيارة الى السوق في هذا الموسم بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٢، على الرغم من أنه يفترض تسويقها على أساس نضجها الطبيعي في منتصف شهر آب، إلا أنها كانت من الصنف المزيت.

ومن المهم ذكره هنا أن هذا الأسلوب يدخل في سياسة العولمة الرأسمالية التي جعلت الفلاح كما يقول (لاتوش) يأخذ في الاعتبار كمية النقود التي يحصلها، ولا يبدو مهتماً بالكيفية، وأن القيمة الوحيدة هي المال والربح (لاتوش، ١٩٩١: ٥)، خاصة وأن لهذه العملية آثاراً سيئة في بعض الأحيان على طعم ثمار التين، إذ يؤدي الى اصفرار في لونها من الداخل، وفي حال زيادة كمية الزيت المستخدم الذي يعني المزيد من النضج المبكر (المُسرع)، فإن تناوله يؤدي الى الاصابة بالمغص والإسهال.

ولقد اشار سورج وويلكنسون إلى أن العولمة الرأسمالية قد أدت إلى تعمق الاستخدامات الكيميائية، بل الافراط في استخدام الهرمونات والمضادات الحيوية التي تهدف الى زيادة الانتاج وتحقيق الارباح الفاحشة Superprofits، (سورج، وويلكنسون، ١٩٩١: ٨) وتدخل عملية "التريبت" ضمن هذه الاستخدامات من حيث الهدف، الا أن مستخدمي هذه الاساليب يطلقون على "التريبت" مصطلح "التطعيم"، بعدما صار يأتي بعض الزبائن لشراء التين ويشيرون إلى أنهم لا يريدوا تين "مزيت"، وبات بعض الفلاحين ينشر فكرة أن هذا الصنف من ثمار التين لا يمكن أن تصاب بأي نوع من الفساد من داخل الثمار، وأنه يشكل حماية لها من بعض أنواع الكائنات الحية الدقيقة.

### كيفية التريبت:-

لابد للقيام بهذه العملية من احضار نوع معين من الزيت، ويفضل "زيت الحلاوة". إذ أنه الأفضل من بين الأنواع الاخرى كزيت الزيتون أو زيت الذرة مثلاً؛ لأن زيت الحلاوة لا يترك آثاراً على الثمار من حيث اللون مما يعني ظهور الثمار وكأنها نضجت بشكل طبيعي. ثم القيام بتعبئة سرنج (syring) من الزيت ثم البدء بوخز حبات التين في منتصف أعلى تجويف الحبة وهي ما تعرف بـ "العين"، وعادة يتم اختيار الثمار الأكبر حجماً لتربيته وأما عن كمية الزيت فإن (٥) سم من الزيت تكفي لتريبت مايقارب (١٠٠) حبة تين.

ولا بد لنجاح العملية من ترك مسافات بين الثمار التي يتم تزييتها، إذ أن تزييت جميع حبات التين التي يحملها غصن واحد يؤدي الى اضعافه وذبول ثماره؛ لأن حاجة الثمار إلى الغذاء تتضاعف بعد التزييت، وقد يحدث بينها صراع للحصول على الغذاء.

وبعد الانتهاء من التزييت، ماهي الا فترة زمنية تستغرق (٥) أيام حتى تظهر حبة التين بحجم أكبر بكثير عما كانت عليه قبل التزييت، وتبدو عليها بعض التشققات من الخارج، وهي ما تعرف لدى الفلاحين بقولهم "التين مُشْتَطَب" وهي علامة النضوج.

وأما ثماره من الداخل فيبدو لونها مشابهاً للثمار الطبيعية، وهو اللون الاحمر المختلط بخطوط بيضاء، إلا أن طعمه أقل حلاوة وكما يسميه الفلاحون "فاتخ".

وهناك من فلاحي البساتين من يحاولون التظاهر بعدم استخدامهم اسلوب "التزييت" وتعمد إخفاء ذلك؛ تجنباً للانتقادات التي يمكن أن تطالهم من الفلاحين الآخرين، وتحديدأ الذي يرفضون هذه الاستراتيجية. فأحد المبحوثين ويدعى (ع، ٧٢ سنة) يقول عن المزييتين: "الله لا يبارك لهم"، كما أن (أ) يتهمهم بـ "العش وقلة الدين" وإن شخصاً يدعى (هـ، ٤٢ سنة) كان قد ذكر لي جيرانه بأنه من أشهر مستخدمي هذا الاسلوب، ولكنه تظاهر لي برفضه الشديد للتزييت، وفسر هذا الرفض الخادع بأن في التزييت "مضرة للناس".

ولقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ف، ٢٤ سنة)، عن والده أنه يخفي قيامه بالتزييت أمام الجيران؛ مفسراً ذلك بأنه لا يريد أن يشجع الجيران على التزييت؛ لتبقى فرصته في التسويق أكثر حسب مبدأ العرض والطلب. وبالمقابل فقد رأيت شخصاً كان يمسك بيده (سرنج) ويقوم بالتزييت، والى جانبه زوجته وهي تمسك بـ (سرنج) آخر. وكان ذلك في وقت الظهيرة، بمعنى القيام بذلك على مرأى من الناس ومسمع.

وبالمقابل فإن هنالك عدد من الفلاحين الذين لا يستخدموا التزييت وذلك في ظل الطلب الكبير على منتوجاتهم "غير المغشوشة"، وللمعايير الدينية دور كبير في هذا المجال إذ يعتقد هؤلاء أن التزييت "حرام".

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن بعض المالكين يفضلون محاصصة أو تأجير أشخاص ممن يستخدمون التزيب؛ لأنهم يحققون لهم أرباحاً أعلى ممن لايزيتوا، وهذا ينعكس سلباً على من لا يستخدموا "التزيب" إذ تقل فرصهم في المحاصصة أو استئجار بساتين ذات إنتاج جيد، كما أن المبلغ المدفوع أجره للاستئجار يزداد في حال وجود التزيب، وبالتالي تقل أرباح غير المزيين.

### **التزيب ومقداره النقدي في حساب الفرق في الأرباح:-**

يشير أحد المبحوثين إلى أنه ربح في هذا الموسم من بستانه الذي يبلغ مساحته دونم واحد تقريباً مبلغ (٨٠٠) دينار، ولو قام بالتزيب لزداد أرباحه بما لا يقل عن (٢٠٠) دينار وهو يعقد العزم على التزيب في العام القادم، كما أن نقص المياه قد ألحق به الضرر، حيث أدى إلى عدم نضج قسم كبير من الثمار التي بقيت غير ناضجة (فج) والتي يقدر ثمنها بحوالي (١٠٠) دينار. وإن استخدام التزيب سيؤدي إلى نضج ثمار التين مبكراً، فنسبة الزيادة هي من ٢٠-٢٥٪ تقريباً وهي تمثل الفرق ما بين الحالتين: التزيب مقابل عدم التزيب.

### **٣) إخفاء الثمار الرديئة أثناء تعبئتها:-**

اعتاد بعض الفلاحين عندما يقوموا بتعبئة المنتوجات وخاصة ثمار التين وضع طبقة من أوراق التين في "قاع البكسة" أي تحت الثمار، وطبقة أخرى على "وجه البكسة" بالإضافة إلى طبقة ورق بين كل طبقة وأخرى من الثمار وكان الهدف في الماضي هو المحافظة على الثمار من الغبار بالإضافة إلى أن ذلك يشكل مظهراً جمالياً. وكما يقول أحد الفلاحين مبرراً ذلك "العين اللي بتشتري"، إلا أن ذلك تحول فيما بعد ومنذ بداية التسعينات لدى معظم الفلاحين الذين تبناوا قيم السوق ليُشكل ذلك وسيلة للغش في إخفاء الثمار الرديئة ووضعها من الأسفل، وبيعها على أساس أن "قاع البكسة" مثل وجهها، ليحصلوا بذلك على أسعار أعلى مما تستحق.

ومن الأساليب كذلك ما ذكره أحد المبحوثين ويدعى (غ، ٣٧ سنة) وهو قطف ثمار التين في مساء اليوم السابق لصباح يوم التسويق، للتمكن من قطف أكبر كمية ممكنة وتقديمها على أنها قطف في ذلك الصباح، وهو ينعكس سلباً على النوعية، إذ تصاب الثمار بنوع من الذبول، وتغير في اللون، لكنهم يخفون ذلك بوضع هذا التين "البايت" من الأسفل بحيث تصعب ملاحظته.

أما التجار الذين يشتروا هذه المنتوجات فقد لجأوا إلى مواكبة ومواجهة هذه الأساليب بالطلب من الفلاحين عدم وضع هذه الأوراق، ورفضهم شراء أي "بكسة" فيها أوراق تين، كما أنهم لجأوا إلى احضار "بكسات" صغيرة لا تتسع الواحدة منها إلا لطبقتين حيث تزن (٢,٥) كغم بعد أن كانت تزن ١٢ كغم تين + ورق؛ وذلك لتسهيل امكانية فحص هذه الثمار بسهولة.

وبالمقابل فهناك من الفلاحين من لا يلجأ إلى هذه الأساليب من منطلق جودة ثماره التي ينتجها بعكس الفلاحين الذين استخدموا هذه الأساليب ليس بقصد الغش وإيقاع المضرة بالمستهلكين، وإنما لأنهم تبنوا الكثير من قيم السوق التي هي الاطار الاوسع الذي يجعل الفلاحين غير آبهين لصحة وسلامة المستهلكين بعكس الحال لو كان الانتاج موجهاً للاستهلاك الذاتي أو هدية لقريب أو صديق، فكما يقول أحد هؤلاء الفلاحين الذي أشار إلى أنه كان يغش في الانتاج انتقاماً من التجار الذين يستغلوا الفلاحين ويسلبوهم حقوقهم وبالمقابل نجد أن هذا المبحوث "الغشاش" يؤكد أنه عندما يرسل هدية من منتوجات البساتين إلى صديق أو قريب فإنه يختار أفضل الثمار وأجودها حتى لو لجأ إلى شرائها من الفلاحين الآخرين.

### (٣) العمليات التحويلية للإنتاج:-

ويقصد بها تلك العمليات البسيطة في تقنياتها لتحويل منتوجات البساتين من ثمار الرمان والتين الأقل جودة والتي لا يمكن تسويقها، أو إذا تم تسويقها فإن مردودها النقدي لا يغطي تكاليفها حيث أكد لي بعض الفلاحين بأنهم قاموا بإرسال بعض المنتوجات إلى السوق المركزي في عمان، وتفاجأوا بأنها لم تحصل سوى "ثمن الفراغ" وضرائب السوق، ولم يأخذ صاحب السيارة التي نقلتها إلا نصف أجرته المستحقة، وهو يطالب بالنصف الآخر، وبالتالي فهي لم تغطي تكاليفها (تكاليف الانتاج + تكاليف التسويق والنقل). ولذلك لجأت معظم الوحدات الانتاجية إلى استخدام بعض العمليات التحويلية المشار إليها وهي:-

#### أ- عمل "ديس الرمان"

يتم اللجوء إلى هذه العملية؛ لمحاولة خلق فائض قيمة لثمار الرمان الحامض الفاسدة والتي تكون مصابة بالتسوس أو التلف، وهو لا يدخل ضمن علاقات الانتاج الإجتماعية مهما كانت وعادة تقوم وحدة الانتاج وفي الغالب هنا تكون العائلة، ويشارك الرجال في ذلك اليوم بعدما كان عملاً أنثوياً إلى حد كبير، وكان يُوجّه للاستهلاك الذاتي، أما اليوم فقد صار يوجه للسوق، وبذلك لم يعد هذا العمل مقتصرًا على الإناث، ويتم القيام بهذه العملية كمايلي:-

١. تجميع كومة الرمان وتقسيم كل حبة رمان الى قسمين.

٢. قيام اعضاء الوحدة الانتاجية بعصرها يدوياً، ووضع العصير في اناء.

٣. وضع العصير في طنجرة، ويتم طبخه على نار هادئة الى أن يتحول إلى مادة تشبه رب البندورة، إلا أنها أكثر سيولة، ثم تُترك إلى أن تبرد، لتوضع بعد ذلك في أواني مناسبة من الزجاج؛ ليتم تسويقها بالجملة أو "بالمفرق" حيث يصل سعر الكيلوغرام الواحد منها (٣) دنانير تقريباً. وإن كل (٧) كيلوغرام من الرمان الحامض تنتج (١) كغم من "الديس" مع العلم بأن الرمان المستخدم لهذه العملية ليس له مردود نقدي في حال تسويقه وليس عليه طلب، أما القشور الناتجة من عملية العصر فيتم تجميعها وبيعها لتستخدم في انتاج الأصباغ، ويحضر بعض الاشخاص من خارج مجتمع البحث لشرائها.

#### ب. عمل القطين:-

ويقصد به ثمار التين الاقل جودة، والتي ليس لها مردوداً نقدياً جيداً، وتتم العملية بتشيفها من خلال وضعها في مكان مشمس الى أن تجف وتتحول إلى "قطين" ويتم تخصيص جزء منه للاستهلاك الذاتي في الشتاء عندما ينتهي موسم التين، وتسويق الجزء المتبقي منه، وأما عن أسعاره فإن الكيلوغرام الواحد من "القطين" يباع ب (٦٠) قرش تقريباً، وهي نتاج ٣ كيلو غرام من ثمار التين.



## الفصل الرابع

### النشاطات الاقتصادية الأخرى والتسويق

#### مقدمة:-

إن تحول اقتصاد فلاحي البساتين في وادي جديتا من اقتصاد الكفاف إلى إقتصاد السوق، قد أدى إلى تغيير واضح في سلوكياتهم الاجتماعية والاقتصادية، مثل البيع باستخدام "البسطات"، وكذلك الخداع في تصريف المنتوجات الرديئة؛ لتحقيق ربح نقدي أعلى، وامتد التغيير ليشمل تسويق بعض أنواع من النباتات لم تكن تباع أو تُشترى في ظل اقتصاد الكفاف. كما أن مجتمع البحث لا يزال يحتفظ ببعض الحرف القديمة، مثل صناعة السلال، والسلالم الخشبية والتي تقوم على الاستفادة من موارد البيئة المتاحة.

#### الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق:-

لقد اتجه فلاحو البساتين لتسويق منتجاتهم من الزمان والتين والمشمش والليمون منذ الخمسينات من هذا القرن، ولقد جاء هذا التوجه المبكر إلى التسويق من منطلق أن المنتوجات التي كان يتم بيعها تمثل سلعاً غير أساسية، فالرمان مثلاً غير أساسي بالمقارنة مع القمح أو الحبوب بشكل عام. ولكن التحول الذي طرأ على هذا التوجه نحو السوق يرتبط إلى حد كبير بتطور القوى المنتجة productive forces وإمكانية تصدير المنتجات إلى دول مجاورة مثل السعودية ودول الخليج العربي، مما عمق الإنخراط في السوق بعدما كان التسويق يعتمد على نقل المنتوجات على الدواب لبيعها في فلسطين، ولم يكن يشترط بيعها نقداً وإنما كانت هناك مقايضة Barter باستبدال المنتجات بسلع أخرى كالحبوب مثلاً: أما اليوم فهناك إصرار على الثمن النقدي Cash crops، فسعى الفلاح إلى استبدال منتجاته بسلع أخرى والذي يسمى المقايضة يمكن القول عنه بأنه يدخل في اقتصاد الكفاف Subsistence Economy، ولا يدخل ضمن اقتصاد السوق. ولعل ذلك يعد مؤشراً على دخول الرأسمالية إلى مجتمع البحث، والذي يتضمن إزالة الأساس الذي قام عليه اقتصاد الفلاحين، وهو الحصول على المعيشة والفكرة المهمة هنا هي حسبما يذكر عوده، بأن التوجه إلى السوق، والتحول من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق لا يعني قطع التوجه لبيع فائض الانتاج، وإنما يستند إلى بيع السلع واستبدالها بالنقود، وليس بسلع أخرى (عوده، ١٩٨٣: ٨٥).

أما تسويق النباتات وهي: "الحميض" و"السلق" و"النعنع البري" التي سيأتي الحديث عنها فهو نشاط جديد ومنذ بداية التسعينات فقط بعدما كانت تسهلتك محلياً ولا تباع ولا تُشترى. أما اليوم فصارت تباع وتُشترى نقداً. وأود أن أشير هنا إلى أنه حتى أولئك الذين كانوا يذهبوا

بيع المنتجات من الرمان والتين وغيرهما لم يكن بعضهم يتقن ذلك النشاط؛ لأن اقتصادهم هو اقتصاد الكفاف، إذ أن شكّل الاقتصاد يحدد مسارات الجوانب الثقافية الأخرى. فقد ذكرت لي إحدى المبحوثات وتدعى (ع، ٤٥ سنة) بأن إحدى زوجات الفلاحين ويدعى (ز، متوفي) وكان رجلاً كريماً وفقير الحال، فذهبت زوجته إلى (دار أبوها) و "شجعت" أي استعارت له حماراً، "حمل تين" من عندهم ليذهب ويبيع التين في الغور، فذهب الرجل، وعندما وصل "هجمن عليه هالنسوان، وكل وحدة تطلب منه شوية تين على أساس إنها بتتوحم" لدرجة أنه وزع كل مابحوزته من التين عليهن مجاناً، مما دفعه إلى بيع الحمار "عشان يشتري كاز وحلاوة وشغلات لازمة للدار، وسحب حاله وروح على مرته"، والتي لم يرق لها ما فعل زوجها، إذ أنها احتارت ماذا تفعل، وكيف تتصرف مع أهلها أصحاب الحمار، وقد استعارته من عندهم على أمل أن يرجع الحمار "سالم غاتم" وعندما عرف أهلها بما حصل كان موقفهم أن انبسطوا وقالوا عنه "زلمة شهم وكريم".

كان ذلك في الخمسينات، أما في هذه الأيام فإن مثل هذه المواقف لاتحدث على الإطلاق؛ بسبب التحول الاقتصادي الاجتماعي في التوجّه نحو السوق والاستبدال النقدي Money exchange للمنتوجات، والذي يمكن النظر إليه على أنه توسع رأسمالي.

ويذكر بعض المبحوثين من المحاصصين بأنهم يدفعون ثمن ثمار الرمان التي قد يقدموها لبعض الضيوف، أو تلك التي يرسلوها على شكل هدايا لبعض الاصدقاء أو المعارف، وحتى مالك البستان فإنه إذا أراد أن يأخذ شيئاً من الثمار فإن المحاصص يأخذ مقابلها حسب الحصة المتفق عليها أساساً في علاقة الانتاج الاجتماعية ويبيعها، وهذا يناقض مع ما ذكرته (الصعبي) حول واقع الفلاحة في قرية "اسعره" إذ أن الفلاحين هناك وبعد أن ينتهوا من انتاج محاصيلهم المختلفة، تقوم كل أسرة بتقسيم ما أنتجته إلى ثلاثة أقسام، قسم للاستهلاك الاسري، والجزء الثاني يتم تخزينه كبذار للموسم القادم، أما الجزء الثالث فيتم بيعه في السوق. (الصعبي، ١٩٩٧: ٥١). أما انتاج فلاحي البساتين في وادي جديتا فيوجه معظمه إلى السوق.

وأما بالنسبة للنباتات التي سبق ذكرها وتسويقها، فقد كانت تُستهلك ذاتياً لتشبع حاجة الفلاحين للغذاء بطريقة مباشرة (وليس أدوات مثلاً)، ولكن في ظل تحلل البنى الفلاحية تحت تأثير انتشار الرأسمالية ودخول قيم السوق إلى مجتمع البحث وتحول قسم من الفلاحين إلى تجار ومتنافسين على الانتاج، وتزايد استغلال مصادر الارض وبفعالية متزايدة، فإن هنالك اقبال

متزايد على العمل في جمع والتقاط هذه النباتات وبيعها الى تجار أو تسويقها؛ بهدف خلق المنفعة بالاستبدال النقدي Mony exchange.

### جمع والتقاط النباتات:-

إن أهم ما يميز جمع والتقاط النباتات كنشاط اقتصادي، هو عدم ارتباطه بأية علاقات إنتاج اجتماعية كالمحاصصة أو الاستجاريين مالك البستان وجامع أو ملتقط لهذه النباتات؛ نظراً لعدم ارتباط هذه النشاط بالملكية الخاصة أصلاً، بمعنى أن جامع أو ملتقط هذه النباتات يجمعها من بستانه الذي يملكه وله حق التصرف فيه، أو من بستان استأجره أو حاصص فيه، وإنما هنالك إلى حد كبير نوع من المشاعية في هذا النشاط.

وإضافة إلى ماسبق فإن الجامعين لها لا يمثلوا أي فئة إجتماعية محددة، كأن يكونوا فقراء جداً، أو أميين أو كباراً في السن، أو حتى من الذكور أو الإناث، إنما هنالك تعدداً وتنوعاً في هذه العناصر. هذا وقد أشار Pathak إلى اقتصار ممارسة جمع بعض النباتات مثل أوراق التدا tenda leaf على النساء والأطفال في قرية Mathwad في الهند. (Pathak, 1994: 100). ولقد أتاحت لي فرص مقابلة مبحثين يمثلون كل هذه الفئات، ومن ذلك مثلاً أن هنالك ثلاثة شباب حاصلين على مؤهلات جامعية من إحدى الجامعات الأردنية، ويعتقون إيديولوجية تمنعهم من العمل في وظائف حكومية -مع أنها غير متاحة لهم- وذلك لاعتبارات دينية ترى بأن لايجوز العمل في مؤسسات تتعامل مع البنوك "الربوية"، ولذلك فقد اتجهوا إلى الاعمال الحرة ومنها استجارهم البساتين، والعمل فيها كوحدة إنتاجية واحدة، وهم يعملوا في جمع والتقاط هذه النباتات وتسويقها، لكن لكل واحد منهم إنتاجه الخاص، لكنهم يتعاونون فيما بينهم في الذهاب إلى الاماكن التي يبيعوا فيها، والنزول إلى الوادي كمجموعة ويفسروا أحدهم ويدعى (الشيخ ع) بأن التقاط النباتات لا يحتاج إلى عمليات إنتاجية ومستلزمات إنتاج، كالرش والسقي وما إلى ذلك.

وأما عن هذه النباتات فهي تنمو في البساتين في أواخر شهر تشرين الثاني، حيث يكون موسم الرمان والتين قد انتهى وكذلك الزيتون، وهذا ملاحظته في زيارة ميدانية يوم ١٩٩٨/١٢/١ وقد تجولت في "البساتين الفواقا" و"البساتين التحاتا" فلم أسمع أصوات الفلاحين والتي اعتدت على سماعها وهم يقوموا بقطف ثمار الزيتون في يوم ١١/٢٧ مثلاً وهذا الانتهاء من الموسم يعني امكانية الدخول إلى البساتين من قبل غير المالكين أو المستأجرين أو المحاصصين دون أن يمانع أصحابها، بسبب إنتهاء مراحل العملية الإنتاجية، كما أن في جمع والتقاط هذه النباتات فائدة ومنفعة للأرض بالحفاظ على خصوبتها بإزالة هذه النباتات منها.

إن جمع والتقاط هذه النباتات يتخذ مساره ضمن إطار السعي المنفعة الفردية أو الأسرية، وعادة تقوم بها مجاميع صغيرة من النساء والأطفال يعملن معاً ويتفاعلن بشكل متعاون، وهذه المجاميع تتألف من عدد من النساء والأطفال لا يتجاوز الخمسة، وكل واحدة منهن تجمع النباتات وتضعها في الكيس الخاص بها.

أما بالنسبة للأطفال فمشاركتهم كانت مع أمهاتهم، وتشير (م، ٤٥ سنة) إلا أن مشاركة الأطفال ازدادت أهميتها بسبب التنافس على هذا النشاط واتجاه الرجال إليه، تقول (ص، ٤٥ سنة) "صارت الوحدة معها ابناً عشان يلقط له اثنين ثلاث كيلو يعوض أجار الطريق، خاصة إنه الناس صارت تتسابق على هالشغلة" فهذا الكلام يبرز لنا وجود تنافس ما بين الجامعين للحصول على المزيد من هذه النباتات وتسويقها وتعظيم المردود النقدي لها، حيث أن هذا النشاط لم يقتصر على النساء وحدهن، وإنما اتجه الكثيرون من الرجال إلى التقاط هذه النباتات والتنافس عليها.

ولقد توجهت بسؤال إلى أحد مالكي البساتين ويدعى (س، ٥٧ سنة) حول عدم قيامه بالتقاط هذه النباتات وتسويقها، فأشار إلى أن ذلك يحتاج إلى "واحد فاضي" وأشار إلى أن المردود النقدي لهذا النشاط لا يتجاوز مياومات نقدية في حدود (دينارين) لعمل طوال اليوم. والأصعب من ذلك المشوار إلى أريد وغيرها لتسويقها. وبالمقابل فإن (ر، ٤٥ سنة) ترى بأن في "المشوار" إلى أريد مآرب أخرى، إذ أن فيه الكثير من النفع والفائدة، فهي تذهب إلى الأسواق الشعبية في أريد بعد التسويق؛ لشراء السلع من هناك بأسعار أرخص بكثير من الأسعار في بلدة جديتا.

أما بالنسبة للتسويق فتذكر (ر) بأن لها معارف توصل إليهم هذه النباتات إلى بيوتهم في أريد، وتلجأ أحياناً إلى استخدام الهاتف لتحديد الكمية المطلوبة، والاتفاق على الموعد، وتقول بأنها تشتري بطاقة "ألو" لتتحدث معهم من أي مكان في أريد، لكنها تواجه صعوبة في معرفة وتمييز الأرقام الخاصة بالهاتف، حيث أنها لا تقرأ ولا تكتب ولذلك تستعين بأي شخص يمر من الشارع ليطلب لها الرقم.

إن التغيير الذي حصل في جمع والتقاط هذه النباتات من استخدامها للاستهلاك الذاتي إلى إنتاج موجه للسوق، واشتغال النساء بذلك، لهو دليل على تغيير مهم في ثقافة فلاحي البساتين، وهو التعلق بالهدف النهائي لعملية الإنتاج وهو الربح النقدي، كما أن عملية التسويق نفسها هي جزء من التغيير الحاصل في زيادة انتشار الرأسمالية فقد كانت هذه النباتات ترسل إلى المعارف

والأصدقاء مجاناً دون ثمن نقدي، لكنها اليوم صارت تباع وتُشترى بدون تردد، مع الاستمرار في تقديمها كهدايا ضمن اطار القرابة أو الصداقة أو الجوار، ويمكن تفسير ذلك في ظل دخول قيم السوق الى مجتمع البحث، كالنفعية مثلاً بالنظر إلى الأشياء من خلال مدى نفعها وفائدتها.

وإن من يقوم بجمع وتسويق هذه النباتات فإنه لا يحوز إلا على جزء قليل من قوة عمله، ومن ذلك مثلاً أن أحد التجار ويدعى (ص، ٤٠) يشتري جهد وعمل بعض هؤلاء من النساء والرجال بسعر (دينارين) لكل ما يجمعه الشخص خلال يوم واحد.

وتشير (ر) إلى أن "الناس توعت وبطلت تباع للتجار، لأن الناس اللي بتشتغل هالشغلة كثر، وصار السعر مش مناسب للتعب اللي بلحقها، يعني الواحد صار يلقط طول اليوم ما يجمعش عشره كيلو" وبالتالي فقد لجأت هذه السيدة وغيرها من المبحوثات إلى القيام بالتسويق بنفسها، وذلك بفضل استخدامها لجهودها وقدراتها العقلية والجسدية، وحدث تطور وزيادة في توفر وسائل المواصلات، حيث صارت تنذهب لتبييع في اربد، بعدما تقوم بتوزيع ما جمعته في أكياس يزن الواحد منها كيلوغرام واحد. وإن أكثر يوم تبيع فيه هو يوم الجمعة وذلك على ابواب المساجد بعد صلاة الجمعة، وبسعر لا يقل عن (٣٥-٥٠) قرش. وإن توفر وسائل المواصلات والاستعانة بها للذهاب إلى اربد للتسويق يعني اختزال حدود المكان وتجاوز (٣٤) قرية من الوادي إلى اربد بزمن قصير نسبياً لا يتجاوز (٣٥) دقيقة، لتسويق ماتم جمعه والحصول على سعر أعلى، مما عمق الانخراط في السوق.

### "البعارة": شكل آخر من الجهم والالتقاط

ويقصد بـ "البعارة" قيام بعض الأشخاص من فلاحي البساتين بجمع والتقاط الثمار المتبقية على الأشجار، والتي يتركها أصحابها لصعوبة قطفها أو لرداءة نوعيتها. ويقوم بهذا النشاط الرجال والنساء على حد سواء، بل إن بعض الرجال يعملون مع زوجاتهم في جمع والتقاط هذه الثمار، ويكون ذلك بعد انتهاء الموسم.

وعادة يتم توجيه معظم ما يجنيه هؤلاء من الرمان أو التين أو الزيتون إلى الاستهلاك الذاتي، ولم يشر أي مبحوث منهم إلى قيامه ببيع ما يجمعه ويلتقطه؛ نظراً لقلّة الكمية التي يلتقطها وجمعها، ولأن الفلاحين لا يتركوا وراءهم سوى النوعية التي لا يمكن تسويقها، وحتى هذه النوعية فإن بعض الوحدات الانتاجية تقوم بتحويل قسم كبير منها إلى "ديس" في حالة الرمان أو "قطين" في حالة التين كما ذكرنا سابقاً، لكن تركز هذا النشاط وأعني البعارة يكون في ثمار

الزيتون التي يبقى قسم منها على الأشجار؛ بسبب صعوبة الوصول إليها وهي على الأغصان العالية جداً.

### زراعة الفول: دراسة حالة:-

اعتاد بعض الفلاحين على زراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبقوليات للاستهلاك الذاتي لأنها كانت تُشكل زراعات هامشية. غير أنه في عام ١٩٩٧م اتجه بعض الفلاحين إلى زراعة الفول بكميات كبيرة بهدف الانتاج للسوق، وجاء اختيار الفول المعروف بـ "الفول القبرصي" الذي يتكيف مع نقص المياه، إذ أنه يحتاج إلى كميات قليلة من الماء، وإلى عدد أقل من الأيدي العاملة.

لقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ص، ٥٢ سنة) وقد اعتاد بعد تقاعده من الجيش على العمل في البساتين ضمن علاقات إنتاجية متعددة، إذ تشارك مع شخص من أقاربه ويدعى (م، ٤٧ سنة) في استئجار أحد البساتين عام ١٩٩٦م، ولكن تلك العلاقة لم تستمر في السنة التالية لعدم تمكن زوجة (ص) من العمل إلى جانب زوجها ضمن الوحدة الإنتاجية المشتركة، وذلك لانشغالها بمزرعة الدجاج الصغيرة التي أقامها زوجها قرب مسكنهم في بلدة جديتا، ولذلك فإن عدم التكافؤ في عدد الأيدي العاملة بين الأسرتين حال دون الاستمرار في هذه الشراكة، كما أن (ص) استأجر أحد البساتين في عام ١٩٩٧م وكان يعمل فيه لوحده ولكنه لم يكن موقفاً، نظراً لانشغال زوجته عن العمل معه، وكذلك أبنائه الكبار الذين التحقوا بالقوات المسلحة.

أما زراعة الفول فهي تحتاج إلى عدد أقل من الأيدي العاملة، وحسبما ذكر (ص) فإن بإمكانه استئجار عمال لقطف الثمار، مما يعزز فكرة زراعة الفول، والتخلي عن الشراكة.

لقد استأجر (ص) قطعة أرض من أراضي البساتين تبلغ مساحتها (٥) دونمات بمبلغ (١٦٥) دينار لمدة سنة، تقع في "حوض الرهوة" وهي غير مزروعة بأي شجرة، وكما يقال عنها "صليخ" أي لا يوجد فيها أشجار. ولها حصة من المياه تبلغ (ساعتين ونصف)، ويشترك في ملكيتها (٢٧) شريك، مما يشكل عائقاً أمام قيامهم بالعمل فيها بأنفسهم، إلى جانب رحيل بعضهم للسكن في الزرقاء للإقامة الدائمة هناك، وانشغال بعضهم الآخر بوظائف حكومية مدنية وعسكرية.

ولقد استأجر (ص) "تراكتور" زراعي حديث لكي يحرق الأرض، ولكن ذلك "التراكتور" الزراعي الحديث لم يكن ملائماً لطبيعة الأرض، وكثرة الصخور بداخلها. ولذلك فقد فضل استخدام المحراث الخشبي القديم الذي يتلاءم مع هذه الأرض حيث أنه كما يقول (ص) "بقلب الأرض قلباً" بمعنى يحرقها جيداً، وذلك مقابل أجره يومية للحراث مقدارها (١٥) دينار، وكان يحرق على حمارين.

ولقد فكر (ص) جيداً قبل أن يختار نوع المحصول الذي سيزرعه، مستخدماً قانون الأهمية النسبية، حيث توصل إلى أنه لافائدة من زراعة البندورة أو الكوسا مثلاً؛ نظراً لارتفاع تكلفتها الانتاجية في الوادي، وانخفاضها نسبياً في الغور مما يعني أنه من غير الصواب أن يقوم بزراعة البندورة، إلى أن توصل إلى اختيار "الفول القبرصي"، نظراً لملاءمته لمناخ الوادي وتحمله لقلّة المياه، ونضجه قبل الفول الذي يزرع في الغور، إذ أن أراضي الوادي شفا غورية، وهو يتوقع أن ينتج الفول قبل إنتاج الغور، مما يعني وجود عرض أقل من الطلب، ليحصل في النهاية على أسعار جيدة وهذا ما حدث فعلاً.

ولقد تحدث (ص) عن مزايا هذا النوع من الفول، فأشار إلى أن الفلاحين يقولوا عن هذا النوع من الفول "توارثه معاه" بمعنى أنه ينمو ويثمر بسرعة، حيث يثمر وطول النبتة منه (٦) سم بعكس "الفول البلدي" الذي يثمر بعد أن يصبح طول النبتة (٣٠) سم، كما أن "النواره" الواحد تنتج عدة "قرون" من الفول. ويمتاز بكثرة فروعه مما يعني زيادة في الانتاج، ويشير (ص) إلى أنه قام بزراعة (٦) كغم لكل (دونمين)، بمعنى (١٥) كغم للدونمات الخمسة التي استأجرها. وبلغت تكلفة البذور (٢٢,٥) دينار وكان ذلك يوم (٢) تشرين الأول من عام ١٩٩٨م حسبما ورد في دفتر الأجنده الخاص به. ويشير إلى أنه كان من المفروض أن يزرع الفول في (١٥-٢٠) من شهر أيلول، لكنه لم يتمكن من ذلك؛ بسبب الصعوبات التي واجهها في الحراثة. وللتغلب على هذا التأخير فقد قام بعملية "التببيت" التي أرشده إليها أحد المهندسين الزراعيين، والتي تتضمن وضع البذار في إناء فيه ماء بحيث تكون النسبة (١٢) لتر ماء لكل (٥-٦) كغم من البذار، وتترك في حفرة في الأرض لمدة (٢٤) ساعة، ثم وضع البذار داخل قطعة من "الخيش"، ويلف "الخيش" ثم يوضع في مكان يحفر في الأرض وفيه مخلفات الدجاج بحيث تكون قطعة الخشب التي بداخلها البذار مغطاة بمخلفات الدجاج من فوق ومن تحت ومن الجوانب، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارتها. وبعد (١٢) ساعة يتم فتح قطعة "الخيش" فتكون درجة حرارتها مرتفعة جداً، وتصل إلى (٤٠)°م. ثم يرش الفول بالماء؛ لترطيبه ويترك لمدة (٢٤) ساعة مع تكرار عملية رش الماء ليصبح بعد ذلك جاهزاً للزراعة. وبذلك فإن (ص) بقيامه بهذه العملية قد تدارك

التأخير الحاصل في الزراعة، ثم قام بعد ذلك بعملية بذر الفول يدوياً وكان يترك مسافة من (٤٠-٥٠) سم بين كل مجموعة من "الانلام" لتشكل ممرات بين النباتات بحيث يمكنه القيام بالتعشيب وقطف الثمار بالمرور منها دون عناء أو إيذاء للنباتات، فتوجه (ص) إلى الاستفادة من إرشادات المهندس الزراعي يدل مستوى أعلى من التطور والتفكير بدلاً من الاعتماد على التقنيات الموروثة والتي قد لا تكون ذات جدوى في بعض الأحيان.

أما عن فائض القيمة لديه فقد بلغ (٣٢٠) دينار بعد خصم التكاليف المتحركة التي اشتملت على: أجره الحراثة وثمان البذار وأجرة المواصلات ونقل الانتاج وتسويقه في اربد حيث بلغت هذه التكاليف (١٧٠) دينار، وإن مقدار ال (٣٢٠) دينار هو رقم جيد حسبما ذكر (ص) وشكل له حافظاً على الاهتمام بزراعة الفول في العام القادم، خاصة وأن الفول عنده قد نضج قبل فول الغور، وكان هنالك إقبال على طلب كميات من الفول؛ نظراً لعدم استخدامه أي نوع من الهرمونات أو المواد الكيماوية التي تسرع الإنتاج حسبما ذكر هذا المبحوث.

### صيد الخنازير:-

وهي من النشاطات المفضلة للانتباه في مجتمع البحث، وإن كانت لا تشكل ظاهرة ذات انتشار واسع، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الإشارة إليها. فقد تحدث بعض المبحوثين عن الآثار الضارة التي تلحقها بهم "شلايا" الخنازير التي تمر من البساتين وتؤدي الإنتاج، وعلى حد تعبير أحد الفلاحين ويدعى (ه، ٤٢ سنة) فإنها "بتوكل الأخضر واليابس"، إذ أنها تأكل ما تجده أمامها من ثمار رمان أو تين "تم تجميعه ووضعها على الأرض، أو حتى تلك الثمار التي لاتزال على الأغصان الهابطة، بحيث يمكن أن تطالها الخنازير، بالإضافة إلى إيذاء النباتات المزروعة (إن وجدت) مثل الكوسا والقرع وغيرهما. ولقد أشار أحد المبحوثين ويدعى (ز، ٤٥ سنة) إلى إهتمامه بقتل الخنازير؛ لمنع إيذائها، كما أن في ذلك أجر وثواب من الله حسبما يعتقد؛ لأن في قتلها دفع للأذى .

وعلى العكس من التوجه السابق الذي يسعى إلى إيذاء هذه الخنازير بقتلها، نجد ان هنالك من يسعى لصيد هذه الخنازير دون إيذائها، والقيام ببيعها في بعض المناطق من الاردن. إذ أشار أحد المبحوثين ويدعى (ف، ط، ٣٧ سنة) إلى أنه قد أمسك بخنزيرين صغيرين في آب من عام ١٩٩٨، وقام ببيعهما في الحصن بسعر (٥٠) دينار لكل واحد منهما. ولقد تحدث عن صعوبة الإمساك بهذه الخنازير، إذ أنها لا تظهر إلا في وقت الفجر أو الليل، وهي سريعة في الهروب، وقد يتعرض من يحاول الإمساك بها إلى الأذى من خلال دهس الخنازير له، أو عضه. وقد حدث



في شهر كانون الأول من هذا العام، وحاول أحد الفلاحين صيد الخنازير إلا أن خنزيراً قام بعض هذا الشخص في فخذة مما أدى إلى فقدانه للوعي، وتم نقله إلى المستشفى وهو في حالة غيبوبة وتم إجراء عملية جراحية له في فخذة، وكادت هذه المشكلة أن تؤدي بحياته. وقد قمت بزيارة (ف،ط) للاطمئنان على صحته، وتحدث لي عن ممارسته لهذا النشاط منذ سنتين، وقيامه بصيد الخنازير مع بعض الشركاء له، والذين يعتمدون طريقة في صيد هذه الخنازير، تعتمد على مطاردة الخنزير في الليل، ومحاولة وضع حبل في رقبتة يكون قد أعد مسبقاً، بحيث يمكن شد هذا الحبل لإحكام الإمساك بالخنزير تمهيداً لبيعه.

ولقد كان المبحوث يتحدث لي دون تردد، وهذا نشاط يدل على أحد جوانب التمهيد **articulation** ويمثل نموذجاً من الإنخراط في النمط الإنتاجي الرأسمالي، وتجاوز معايير الحلال والحرام التي مازال يتمسك بها الفلاحون الذين يعيشوا ضمن نمط الانتاج ما قبل الرأسمالي، إذ أن هنالك من يقتل الخنازير طمعاً في الأجر والثواب من الله، وامثالاً لمعيار الحلال، مقابل من يقوم بصيد هذه الخنازير دون الحاق الأذى فيها، حتى لا ينقص ذلك من سعرها؛ طمعاً في الثمن النقدي لها امتثالاً لقيم الربح والنفعية.

### بعض أشكال الحرف:-

لقد امتاز مجتمع البحث بالسعي إلى الاستفادة من المواد الخام الموجودة في البيئة المحيطة، والتي يمكن تشكيلها والاستفادة منها في مجالات ذات علاقة بالعملية الإنتاجية، مثل: صناعة السلال من نبات "القصب" والحبال من شعر الماعز، والتي تراجع اقتناؤها منذ عام ١٩٩٠م بشكل ملحوظ بسبب صعوبة توفير المياه لها، وارتفاع أسعار العلف. وصناعة السلالم من أخشاب شجر الحور، الذي سبق الحديث عنه، وإن كانت هذه الحرف ذات مستوى تكنولوجي بسيط إلا أنها كانت ولا تزال تفي بالأغراض التي وجدت من أجلها، وهي تشمل:-

١. صناعة السلال: لقد انتشرت صناعة السلال في الزمن الماضي قبل (٢٠) سنة وأكثر كما ذكر (ع، ٤٥ سنة)، ولم يكن ذلك يستند إلى نوع من التخصص أو المهارات الخاصة والتميزة، وإنما كانت كل أسرة تقوم بصناعة مايلزمها من السلال التي تستخدمها أثناء قطف الثمار المختلفة، وفي ذلك استفادة من موارد البيئة المتاحة وبشكل غير مباشر. لكن تغيراً طرأ على هذه الحرفة، إذ لم يعد "القصب" ينمو في كل البساتين، ولم يعد بالإمكان الحصول عليه بسهولة، بل إنه صار يباع ويشتري، مما أدى إلى تخصص بعض الفلاحين في إنتاج هذه السلال وبيعها ومن الذين اشتهروا بصناعة السلال شخص قد توفي منذ (٤) سنوات ويدعى (م.أ) وشخص آخر

يدعى (أ.ع، ٥٥ سنة) وشخص آخر يدعى (أ.م، ٥٠ سنة). وقد امتازوا باتقان صناعتها والسرعة في انجازها.

لقد تحدث لي (أ.م ٥٠ سنة) حول ممارسته لصناعة السلال، فهو يشتري "القصيب" الأخضر قبل أن يجف، وذلك لإمكانية تشكيله وثنيه بما يتلاءم مع شكل السلة حيث يوجد في أعلاها يوجد مقبض مقوس يصل الطرفين، وارتفاعها عادة لا يتجاوز (٤٠-٦٠سم) حسب الطلب، ويقوم بجدل قطع القصب وتثبيتها من خلال تشبيكها مع بعضها دون استخدام أي مواد أخرى للتثبيت كالأسلاك مثلاً، ويقوم ببيع هذه السلال للفلاحين الذين يحضروا إليه لشراؤها، كما أنه ذكر لي بأن بعض محلات بيع الأزهار في اربد والزرقاء تطلب منه بعض الكميات من السلال وبأشكال معينة يقوم بانتاجها لهم حسب الطلب.

٢. صناعة السلالم الخشبية: يشيع في مجتمع البحث استخدام السلالم الخشبية لتسهيل قطف ثمار الرمان والزيتون عندما تكون الأشجار ذات ارتفاعات عالية بحيث لا يمكن قطف الثمار الواقعة على الأغصان الطرفية من خلال تسلق الأشجار، (لاحظ الصورة رقم ٦). وهناك أحد الفلاحين قد تخصص في صناعة هذه السلالم ويدعى (س، ٦٩ سنة) الذي ذكر بأنه يمارس هذه الحرفة منذ سنوات طويلة، وقد ورثها عن والده. وهو يقوم بشراء أشجار الحور من مالكيها يقوم بصناعة السلالم منها، ويقوم بعد ذلك ببيعها. وقد أشار إلى أن هذه الحرفة تساهم في زيادة المردود النقدي له، حيث يبيع السلم الواحد اعتماداً على عدد درجاته بحيث يتقاضى عن كل درجة دينارين إذا حضر الخشب هو، أما إذا حضره صاحب السلم فيتقاضى ديناراً ونصف عن كل درجة، وهو يستخدم أدوات تقليدية ذات تكنولوجيا بسيطة في صناعة السلالم.

٣. صناعة الحبال: وهي تعبر عن أداء دقيق في انتاج أداة كانت ذات أهمية بالغة لدى فلاحى البساتين، وخاصة عندما كانت الدواب هي وسيلة النقل الأساسية، حيث كانت الحبال تُستخدم لتثبيت "الأحمال" التي توضع فيها الثمار على الدواب. وكان الفلاحون يفضلون استخدام هذه الحبال مع أنها ذات ثمن مرتفع؛ إذ أنها لا تؤذي الدواب بسبب الشد بحيث لا تؤدي إلى أحداث خدوش في أجساد الحيوانات التي تحمل الإنتاج. ونتيجة لتراجع استخدام الحيوانات كوسائل للنقل إلى حد ما فقد قلت أهمية هذه الحرفة والتي كانت ولا تزال عملاً جندرياً خاصاً بالاناث.

ولقد اتبحت لي فرصة مقابلة إحدى النساء اللواتي تخصصن في صناعة الحبال وتدعى (م، ٦٠ سنة)، وقد ذكرت بأنها تقوم بصناعة الحبال من شعر الماعز، وعلى من يريد حبالاً أن

يحضر شعر ماعز بعد قصته، والذي يكون عادة في الصيف، لتقوم هذه السيدة بغزل الحبل وجدله، (م) تتقاضى أجره مقدارها (٣) دنانير عن كل حبل.

ولابد هنا من الإشارة استخدام الحبل لربطه بين شجرتين على مسافة (٣-٤م) بحيث تشكلن مستطيلاً، يجر من نصف متر تقريباً. مرطمان مثلر واحد مرفي منتصفه يرمع (حرام) أمر "بطانية"، ويتم تثبيتها لينام الطفل عليها. ويربط عليها (أشارب) حتى لا يسقط مع الحركة، وهو ما يعرف باسم "الحذل" وبالتالي فإن الحذل يرتفع بالطفل عن الأرض التي ربما تكون مبلولة بالماء. كما أن هز هذا السرير لنوم الطفل يمكن أن يقوم به وبسهولة طفل آخر بدلاً من تفرغ الأم وانشغالها بنوم الطفل وإلهائه.

### تسويق منتجات البساتين من خلال التجار:-

سبق أن أشرنا في ثنايا هذا البحث إلى تسويق المنتجات قديماً وحديثاً حيثما كان لذلك علاقة بالنص أو الفكرة التي نتحدث عنها، إلا أننا سنركز هنا على التمايز ما بين الفلاحين والتجار، واستغلال التجار للفلاحين وسلب فائض انتاجهم من خلال أساليب متعددة يمارسها هؤلاء التجار، وما هي الأساليب التي يتبناها الفلاحون لمواجهة استغلال التجار لهم؟ وكل ذلك يتم في إطار التسويق.

يبلغ عدد التجار العاملين في مجتمع البساتين (٢٣) تاجراً يشترون المنتجات لحسابهم ويقوموا بتسويقها بأساليبهم الخاصة، كالبيع على جوانب بعض الطرق الخارجية في مناطق مختلفة من الأردن، وبعضهم يقوم ببيع المنتجات في العقبة، كما أن بعضهم يقوم بتصديرها من خلال علاقاته مع بعض كبار التجار في عمان. ولذلك فإنهم يستخدموا تكنولوجيا حديثة في تصريف هذه المنتجات وبمردود نقدي أفضل، فمعظم سيارات هؤلاء التجار (البكبات) سيارات حديثة جداً، وقد ذكر لي أحد التجار بأنه يذهب إلى العقبة بسيارته لتوصيل المنتوجات إلى هناك ويعود خلال (١٢) ساعة، بينما لو كانت سيارة غير حديثة لما كان ذلك بوسعه. كما أن معظمهم يحملون الهواتف الخلوية التي تساعدهم في تحديد الأسعار التي سيشتروا فيها حسب الطلب، إذ أتاحت لي فرصة مرافقة أحد التجار والذي كان يقوم بإجراء بعض الاتصالات مع بعض عملائه من التجار في مناطق مختلفة من الأردن؛ ليحدد بذلك الكمية التي سيشتريها وأين سيقوم بتسويقها، وكذلك السعر الذي سيدفعه، بل إن أحد هؤلاء التجار ذكر لي بأنه كان يتجه صوب عمان ليقوم بالتسويق هناك، وعندما وصل إلى جرش اتصل مع أحد أصدقائه في السوق الذي

أخبره بأن العرض في عمان كبير جداً، والأسعار ستتخفّض حتماً، فاتصل مع عميل آخر له في اربد، فأخبره بأن العرض قليل جداً، فعاد سيارته (البكب) من جرش عائداً إلى اربد.

وبالمقابل فإن بعض التجار الذين لا يستخدمون تكنولوجيا متطورة كالهواتف المتنقلة وسيارتهم قديمة وأقل تطوراً، فهم أقل حظاً في شراء المنتجات وتسويقها. ولذلك نجد أنهم يميلوا أكثر إلى نقل المنتجات مقابل أجره نقدية محددة على كل "بكسة" ليتم تسويقها في الأسواق المركزية في عمان أو اربد أو الزرقاء.

أما عن هؤلاء التجار وخلفياتهم الديموغرافية، فإن (١٤) منهم يسكنون في بلدة جديتا ويطلق عليهم الفلاحون مصطلح "أولاد البلد" و (٩) يسكنون في بلدة تبعد عن الوادي حوالي (٩) كيلومتر وتدعى (الأشرفية) وكانت تسمى (خنزيره) ولذلك يطلق على هؤلاء التجار التسعة "الخنازره". وجدير بالذكر أنه ليس لهذا الاسم وأعني "الخنازره" أي دلالة اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بالإنتاج أو التسويق، أو أساليب هؤلاء التجار -حسبما ذكر لي بعض الفلاحين- عند الاستفسار عن دلالات هذا المصطلح. كما أن بعض هؤلاء الذين ينتمون ديموغرافياً إلى بلدة جديتا هم من أبناء أو أحفاد بعض التجار الذين استولوا على الأراضي قديماً من خلال العلاقات الربوية التي سبق الحديث عنها.

ويدخل بيع منتجات البساتين إلى التجار ضمن البيع بالجملة، إذ أن أسلوب البيع بالمفرق يقصد منه في الكثير من الأحيان التخلص من سيطرة هؤلاء التجار، واختكارهم لعملية التسويق وسيطرتهم على الأسعار.

لقد ذكر أحد المبحوثين ويدعى (س، ٥٢ سنة) بأن التجار "الخنازرة" قد جاءوا إلى البساتين منذ (٦) سنوات تقريباً، وكان مجيئهم في البداية يشكل انفراجاً بالنسبة للفلاحين الذين عانوا من استغلال "أولاد البلد"، حيث كانوا يشتروا المنتجات بأسعار متدنية ويقدم على ذلك مثلاً لايزال يذكره بأنه في عام ١٩٨٨م كان "أولاد البلد" يشتروا "بكسة" التين التي تزن ١٢ كغم ب (٣٠) قرشاً، وعندما جاء "الخنازرة" صاروا يشترونها بنصف دينار، ولكنه يعود إلى القول بأنه بعد مجيء الخنازرة بسنتين تقريباً فقد توحدوا في صف واحد نظراً لمصالحهم ومنافعهم المشتركة مقابل الفلاحين الذين لم يوحدوا أنفسهم، ولم يدافعوا عن حقوقهم المسلوقة بأي شكل من الأشكال، إذ لم يتشكل لديهم وعياً بذاتهم ولذاتهم حول مسألة استغلال التجار لهم، وإنما لجأ بعضهم إلى بعض الأساليب لتجنب استغلال التجار.

وتشير إحدى المبحوثات وتدعى (م، ٤٧ سنة) إلى أن الأسعار التي يحصل عليها الفلاحون عند التسويق للتجار فإنها لا تعادل أجره الأيدي العاملة لو كانت هذه الأيدي العاملة تتقاضى أجوراً، وقدمت على ذلك مثلاً فأشارت إلى أن أحد التجار "الخنازره" ويدعى (ع.ص) اشترى منهم في يوم السبت ١٩٩٨/٩/١٢م بكسة التين التي تزن (٢,٥) كغم بسعر (٣٠) قرش، وهو سعر متدني جداً بينما تقدر الثمن المناسب لها بأنه من (٧٥-٩٠) قرش.

لقد أتيت لي فرصة مرافقة أحد التجار والذي لم يطمئن إلى ما أقوم به من بحث ودراسة إلا بعد جهد طويل، وفي يوم من الأيام قال لي: "شوف كيف بدي أضحك عليهم، ويقصد الفلاحين"، قال ذلك ونحن نسير في سيارته (البكب) بعدما أجرى اتصالاً هاتفياً مع أحد عملائه في عمان وطلب منه العميل أن يشتري (٦٠٠) بكسة تين ليبيعهها له بسعر دينار ونصف للبكسة الواحدة، واتفق معه على أن يتحدث مع الفلاحين بعد قليل ليقول لهم بأنه سيشتري بسعر (٦٠) قرشاً، ثم نزلنا وجلسنا مع مجموعة من الفلاحين، فبدأ يهاتف ذلك العميل الذي كان قد اتفق معه على خداع الفلاحين بالأسعار، وتظاهر بأنه يقول له "رايح أشتري منك بستين قرش" فقال له: "يا زلمة مشان هالجماعة الكويسين خذ مني دينار وأنا بأشتري منهم ب (٧٥) قرش"، ثم أتاح الفرصة لهؤلاء الفلاحين لمهاتفة ذلك العميل، والذين بدأوا يقدمون له الرجاء ليزيد السعر، والذي تظاهر بأنه سيوافق على ذلك إكراماً لهم، وليشتري هذا التاجر منهم بسعر (٧٠) قرشاً.

وإن استخدام الهاتف كجزء من التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في تصريف المنتجات يساعد التاجر على استغلال الفلاحين، وسلب فائض انتاجهم.

### المضاربات بين التجار:-

يتحدث الفلاحون عن المضاربات التي يقوم بها التجار لدرجة أن التاجر يضارب على الآخر الذي يرتبط معه بعلاقة أخوة من أم وأب، إذ يذكر (ع، ٦٠ سنة) بأن أحد التجار أحضر له وللفلاحين آخرين "البكسات"، ووزعها عليهم ليشتري منهم انتاجهم من التين بسعر (٨٠) قرشاً للبكسة الواحدة، وفي صباح اليوم التالي حضر شقيق ذلك التاجر واشتراها منهم ب (١٢٠-١٥٠) قرش حسب الجودة. ولم يراعي الفلاحون أنهم أخذوا "البكسات" من تاجر آخر، إذ تبنى بعض المبحوثين حسبما ذكر أحدهم ويدعى (ع، ٦٢ سنة) مبدأ البيع لمن يدفع سعراً أعلى، مشيراً إلى أنه على استعداد للدخول في هذه المضاربات دون اكتراث لأي اتفاق مع تاجر آخر.

ويعلق (ع) على ذلك بأن أمثل هذه السلوكيات تبين الفلاحين ويقصد عدم النترائمهم مع التاجر الأول لم تكن موجودة حتى في الماضي القريب، ويضيف قائلاً "اليوم كلها مآده، المصاري هي الأساس".

وبالمقابل فقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ع، ٥٢ سنة) بأنه لا يلتزم في التسويق مع أي تاجر سواء أكان "ابن بلد" أو من "الخنازره"، وإنما يسأل من يأتي إليه ليشتري منه مسبقاً عن السعر الذي سيدفعه هذا التاجر، وإذا حصل الاتفاق فإنه يأخذ منه "البكسات" الفارغة لتعبئة الانتاج، ويلتزم معه في تلك الكمية التي تم الاتفاق عليها. وقد حدث معه أن اتفق مع أحد التجار "الخنازره" على أن يبيع له (٣٠) "بكسة" بثمان (٧٠) قرشاً للواحدة، وأخذ منه "البكسات". ثم جاء إليه شقيق ذلك التاجر ليضارب على أخيه، ودفع له سعراً للواحدة (١٢٠) قرشاً بدلاً من (٧٠) قرشاً، لكنه رفض أن يبيعه إياها؛ لأنه يرى أن من العيب أن يخل باتفاقه، لكنه عرض على هذا التاجر أن يبيعه بهذا السعر في اليوم التالي، إلا أن هذا التاجر رفض ذلك، إلا إذا باعه الكمية التي اتفق على بيعها للتاجر الآخر.

وعلى العكس من الموقف السابق يذكر أحد المبحوثين ويدعى (م، ٤٧ سنة) بأنه في عام ١٩٩٦م اتفق مع أحد التجار ليبيعه الكيلوغرام الواحد من الزيتون بسعر (٤٥) قرشاً وأخذ منه "البكسات" لتعبئتها. ثم جاء إليه تاجر آخر وسأله عن السعر الذي تم الاتفاق عليه، فقال له (م) بأنه (٥٥) قرش، فعرض عليه أن يشتري منه بـ (٦٥) قرش، فوافق على ذلك فوراً ولم يتردد في ذلك؛ نظراً لرغبته حسبما ذكر بزيادة أرباحه من ناحية، وضرب هؤلاء التجار مع بعضهم لتعميق خلافاتهم، مبدئياً توقعه بأن تكون هذه الخلافات لصالح الفلاحين. وقام بتسويق (١٢٧) كغم من الزيتون في ذلك اليوم وكان الفرق بين العرضين:-  
١٢٧ كغم × ٢٠ قرش = ٢٥,٤٠ دينار.

ولقد غضب التاجر الأول، وهدد بأنه "رايح يداويه"، ويقصد التاجر الأول. لكن (م) لم يأبه للموقف، والمهم عنده أن يحصل على سعر أعلى.

وتشير إحدى المبحوثات وتدعى (م، ٥٢ سنة) إلى أن بعض هؤلاء التجار يماطلون في دفع ثمن الانتاج للفلاحين، ويتأخرون في دفعها لدرجة أن أحدهم اشترى كمية لا تقل عن (٣٠٠) "بكسة" من التين وهرب بها ولم يرجع اليهم. وتعزيزاً لهذه الفكرة فقد ذكر لي مبحوث يدعى (ط، ٤٧ سنة) أنه كان قد بقي له عند أحد التجار مبلغ (٢٥) دينار و (٢٠) قرش عام ١٩٩٧م، فجاء التاجر وأعطى لابن (ط) الصغير (١٥) دينار، وقال للولد "خذ هاي القلوس اللي ظلت إلكو علينا

وسمّ على ابوك". وعندما أخبره ابنه الذي لم يكن يعرف مقدار المبلغ المتبقي لأبيه على التاجر، فخطر في بال (ط) أن هذا التاجر يريد استغلال توصيل جزء من المبلغ عن طريق هذا الولد ليتهم هذا الابن بعد ذلك بأنه قد أضع جزءاً من المبلغ، وعندما تأكد (ط) من ابنه وجد أنه لم يعطه أكثر من (١٥) دينار، فما كان من (ط) إلا أن انتظر قدوم ذلك التاجر في اليوم التالي، وكان يمسك بيده عصا طويلة؛ لأنه كان ينوي ضرب هذا التاجر المخادع، وما أن استوقفه حتى بادر التاجر فوراً الى القول بأنه أخطأ في الحساب، وأن ذلك لم يكن مقصوداً، في حين أصرّ (ط) على أن هذا التاجر يريد أن يسرق منه بهذه الطريقة. ولذلك فهو يعي هذه الأساليب جيداً بحكم خبرته، وهو يُحذّر أعضاء وحدته الانتاجية الأسرية من هذه الاساليب والوقوع ضحية لها.

ولهذه الممارسات التي يقوم بها التجار آثار مهمة في العلاقات بين الفلاحين والتجار، ومن ذلك مثلاً أن بعض التجار لا يقدموا خدمة توصيل بعض الفلاحين بسياراتهم عندما يجدوهم في طريقهم ممن لا يلتزموا بالبيع لهم. أما بالنسبة للفلاحين فقد ذكر أبو (ز، ٥٧ سنة) بأن "الخنازرة" قد اتفقوا على مرشح واحد لكل بلدهم للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٨م، ووقفوا جميعاً إلى جانب هذا المرشح، وقاموا بعدة زيارات إلى بلدة جديتا؛ سعياً منهم للحصول على الأصوات، إلا أن الفلاحين وجدوا في ذلك فرصة للتعبير عن استيائهم من هؤلاء التجار، وتعميم هذا الشعور على كل من ينتمي إليهم أو يؤيده هؤلاء "الخنازرة" ورفضوا التصويت له، وبرروا ذلك باستغلال التجار لهم. وقد يكون في ذلك نوعاً من القولية أو النمطية الجامدة stereotype، إلا أن ذلك لا يعيننا.

### البيع بالمفرق قديماً وحديثاً:-

لقد شكّل البيع "بالمفرق" أقدم أسلوب لتسويق المنتجات لدى فلاحي البساتين، لكن بعد فتح الطرق التي تمر منها السيارات في منتصف السبعينات لتسهيل دخول السيارات التي تحمل المواد اللازمة لبناء القنوات الاسمنتية انخرط الفلاحون في السوق، وازداد الانخراط في التسعينات ببيع المنتجات الى التجار الذي يشكلون سوقاً متنقلة لشراء المنتجات، والذين كان قيامهم بشراء المنتجات من الفلاحين في البداية نشاطاً لمصلحة الفلاحين بإعفائهم من أجرة النقل وثمان الفارغ والضرائب التي تدفع على المنتجات عند تسويقها في الاسواق المركزية. وكذلك تحديد السعر قبل البيع، وبذلك لم يكن الفلاح ينتظر ثمن انتاجه الذي يبقى مرهوناً للعرض والطلب في السوق المركزي، لكن هذه الحال لم تدم طويلاً، إذ أن التجار باتوا يستغلون الفلاحين. وازاء استغلال التجار للفلاحين بشراء منتجاتهم بأسعار لا ترضي الفلاحين مما أدى إلى لجوء الكثيرين من الفلاحين الى تبني استراتيجية البيع "بالمفرق" بأساليب متعددة كإقامة "المعرشات" على جوانب

البساتين والطرق، والبيع على الحمير في القرى الاخرى، ولجوء بعض الفلاحين كذلك الى نقل المنتوجات وبيعها على البسطات في اربد ودير ابي سعيد ومناطق أخرى مثل الزرقاء.

إن إقامة "معرش" أمام البستان وعلى جانب الشارع؛ لعرض المنتجات وبيعها يرتبط بالعمل في ذلك البستان، إذ لايقدم فلاح آخر لعرض منتوجاته في ذلك "المعرش" الذي هو ملك لفلاح آخر. ويكون "المعرش" عادة على شكل غرفة صغيرة لها زوايا من سيقان الأشجار، وتُغطى بالقصب من جميع الجهات؛ لتوفير الظل والمحافظة على المنتوجات من الغبار وأشعة الشمس التي تؤذيها، وذلك في عدة أماكن في الوادي، عند مداخل البساتين، وعلى جوانب الطرق حيث تمر السيارات القادمة من عجلون الى الكورة أو العكس، أو تلك السيارات القادمة للشراء والتنزه ممن يطلق عليهم الفلاحون "السواح" وبذلك فإن الشوارع الفرعية أيضاً تشكل أماكن لعرض المنتوجات وبيعها، فنجد من يعرض التين والرمان لبيعه من الرجال أو النساء أو الذكور من الشباب، ونجد كذلك أن بعضهم يقوم بالنداء على التين أو الرمان بصوت مرتفع عند قدوم سيارة أو إعطاء اشارات وإيماءات حركية كنوع من الدعاية، مثل حمل سلة من التين، وإطلاق بعض العبارات مثل "أحلى من العسل ياتين" ونجد كذلك نوعاً من التنافس مابين البائعين للنداء بصوت أعلى واستمالة الزبائن.

ولقد تحدث لي أحد المبحوثين عما يسميه "أساليب الزعرنة" ويقصد بها الخداع في بيع المنتوجات بأسلوب "المفروق"، فذكر أن أحد الفلاحين جاء إليه شخص غريب (مش من البلد) وسأله عن "رمان كويس" ليشتري، وكانت تبدو على هذا الرجل علامات عدم المعرفة والخبرة بالرمان "الكويس" فقال له الفلاح: "عندي رمان زعروري بعجبك" والرمان الزعروري هذا نوع من الصنف الحامض، يمتاز بحموضته الشديدة، وهو قليل الانتشار في البساتين، وقد سمي بهذا الاسم تشبيهاً له بنبات شائك جداً يسمى "الزعرور" بحيث يؤذي الإنسان، فاشترى الرجل بعد أن قدم له ذلك الفلاح حبة رمان حلوة ليأكلها وقال له "هذا زعروري". فوافق الرجل على الشراء، واشترى الحامض على أنه حلو.

كما أن بعض الفلاحين يطلقون بعض الالفاظ المغرية للشراء على الرمان الحامض كقولهم "رمان شرابي" ليوحي بأنه مخصص لعمل الشراب أو العصير، على الرغم من أن في ذلك قدر من التضليل، إنما هو لغايات التسويق وبذلك فإن الكثيرين من الفلاحين لايتخلوا عن الغش والخداع كميكانزم لبيع منتوجاتهم الاقل جودة، وإن هذه السلوكيات تعبر بالضرورة عن نمط إنتاج ماء، هو الموجّه للفلاحين.



أما بيع المنتوجات في القرى المجاورة والغور بنقلها على الدواب، فهو يُشكل عودة الى الماضي، وتمسكاً بتكنولوجيا أقل تطوراً سادت في الخمسينات والستينات والسبعينات من هذا القرن. إذ أشار (ع، ٥٧ سنة) إلى أنه كان يبيع المشمش على الدواب في الغور مع والده وأبناء خالته في أوائل السبعينات، حيث كان معظم انتاجهم يُوجّه للبيع بالمفرق؛ للحصول على ثمن نقدي، أو المقايضة بسلع أخرى. وأكد ذلك مبحوث آخر يدعى (ح، ٦٢ سنة) بأن معظم منتوجاته هو وإخوانه والفلاحين بشكل عام كانت تباع أو يتم استبدالها في الضفة الغربية باستخدام الحمير والخيول لنقلها، خاصة وأن الأسعار كانت في الضفة الغربية أعلى منها في اربد أو الغور، وهو لا يزال يتذكر أن حوالي (٥٠) كغم من التين كانت تباع بحوالي (٨٠) قرش في الخمسينات، ولا يشترط البيع إنما كانت عمليات تبادل المنتوجات من الرمان والتين والمشمش بسلع أخرى، مثل: صاع قمح، أو مد شعير، أو صاع ذرة.

ولقد قمت بمقابلة بعض الفلاحين ممن يبيعوا على الحمير في هذه الأيام ومنهم (ع، ٦٣ سنة) الذي أشار الى أنه بهذا الأسلوب يمكن التخلّص من استغلال التجار، والحصول على ربح نقدي أعلى. فقد حصل في موسم ١٩٩٨م على مبلغ (٥٦٠) دينار من بيع التين والرمان وكان قد حصل على مبلغ (٣٠٠) دينار في موسم ١٩٩٧م من البستان نفسه عندما كان يبيع المنتوجات للتجار، كما أشار الى أنه لم يعد هنالك مقايضة عندما يبيع منتوجاته وإنما كله (كاش).

وذكر هذا المبحوث كذلك أن الزواج في الخمسينات كان من الطقوس التي تقام في بداية الصيف عند اقتراب موعد نضج ثمار الرمان والتين وذلك بعد الانتهاء من فصل الشتاء، مشيراً الى أنه كان يحدث هنالك تنافساً بين أهل الزوج وأهل الزوجة على هذه اليد العاملة (الزوجة الجديدة)، فأهل العريس يريدون الزواج لتساعدهم في العمل في البساتين، وكذلك أهل العروس، وقد أشار الى أنه قد تزوج في بداية الموسم وكان أهله يُجهزون له "حمل التين" ليذهب لبيعه في الغور باستخدام الحمار كوسيلة نقل، فكان ينطلق بعد منتصف الليل ليعود في مساء اليوم التالي دون أن تتاح له فرصة قضاء وقت طويل مع زوجته، إذ أنه عندما يعود في مساء اليوم التالي يكون "الحمل الجديد" بانتظاره ليذهب لبيعه عند الفجر، مما دفعه الى القيام بإحراق عدد من الأشجار، ويعني أشجار التين التي في بستانهم، وذلك للتخلص من عبء الانتاج الكبير من خلال الحرق، والتظاهر بأن ذلك لم يكن مقصوداً، وإنما كان قصده حرق الأعشاب الضارة، وبالتالي ستتاح له فرصة الاستمتاع بحياته مع زوجته بالإضافة الى الراحة الجسدية من عناء الذهاب

والإياب. أما اليوم فقد تغير هذا الطقس وصارت حالات الزواج والخطوبة تتم بعد الموسم حيث تكون الأسرة قد جمعت مبلغاً من المال اللازم لهذه المناسبات.

ومن المهم هنا الإشارة إلا أن بعض الفلاحين قد بدأ يتشكل لديهم وعياً بذاتهم ازاء استغلال التجار لهم، وصاروا يستأجرون (بكبات) ويشاركون في دفع أجرتها، لنقل منتوجاتهم لبيعها بأسلوب "المفرق" في الزرقاء واريد وعمان على البسطات ومن هؤلاء (ع.م)، (ج.ض)، (س.ع) وفلاحين آخرين، وقد أشار (ج.ض) الى أنه يبيع يومياً (٣٠) كغم من التين بسعر (٣٥) قرش للكيلو الواحد، بمعنى تحصيل سعر (٩) دنانير ثمناً لها عند بيعها "بالمفرق" لكن ارسال الكمية نفسها للسوق، أو في حال بيعها للتجار فإن مردودها النقدي لن يتجاوز (٥) دنانير في افضل الأحوال، وبالتالي فإن الفرق بين الحالتين: = (٤) دنانير على مستوى تسويق (٣٠) كغم، فكيف يكون الفرق عندما يقوم الفلاح بتسويق منتوجاته بهذا الأسلوب عندما تصل الى (٣٠٠٠) كغم.

ومن المهم هنا أن نذكر بأن هذا الأسلوب وأقصد المشاركة في استئجار (بكب) والبيع على البسطات هو أسلوب جديد ووجد فقط منذ سنتين، وذكر لي أحد هؤلاء الفلاحين بأنه يبيع على بسطة وابنه (س: ٢٢ سنة) على بسطة أخرى، حتى لا يحصل هنالك زيادة في العرض في المكان نفسه، وانعكاس ذلك سلباً على الاسعار. وقد ذكر (ص: ٥٢ سنة) الى أنه يقوم بتسويق ثمار الزيتون من خلال بيعه على البسطة في سوق الزيتون في اربد قرب سوق الذهب القديم، شرق مبنى بلدية اربد.

ولقد أشار أحد المبحوثين الى أن هنالك من يأتي إليه الى بستانه للشراء دون أن يقوم بعرض منتوجاته على الشارع، لأن الشارع لا يصل الى بستانه، وهو يقول بأن جودة الثمار التي ينتجها، وابتعاده عن التزيب وما يسميه "الغش" قد جعل بعض الزبائن يأتون اليه كل عام لشراء كميات كبيرة، وهو يقوم ببيع الرمان اعتماداً على سعر الحبة الواحدة، أو من خلال الوزن. وهو يرى بأن البيع بالعدد أسهل من البيع بالوزن، مع أن بعض الثمار من الرمان يصل وزنها الى (٦٠٠) غم لكنه يقوم بتصنيف هذه الثمار حسب حجمها. ولقد ذكر هذا المبحوث بأنه أرسل هذا الموسم (١٩٩٨م) (٩) كيلو غرام من الرمان الحلو الى السوق، فحصل على (٣) دنانير ثمناً لها، وهو سعر زهيد بنظره، لكنه باع الكمية نفسها للزبائن الذين يأتون اليه ليشتروا "بالمفرق" أو حتى "بالجملة"، باعها بـ (٤,٥) دينار، فما بالك عندما يبيع (٥٠٠) كغم؟

(١) كغم \_\_\_\_\_ = ٣ قرش

$$500 \leftarrow ?$$

$$30000 = 10000 \text{ قرش} = (150) \text{ دينار عند بيعها في السوق.}$$

و عند بيعها بالمفروق:  $50000 = (20000) \text{ قرش} = (200) \text{ دينار.}$

ولدى بعض الفلاحين فإن كمية الانتاج تصل الى (2000) كغم من الرمان، ويصل سعر الكيلو غرام الواحد الى (80) قرش. أما في السوق فلا تتجاوز (50) قرش في أفضل الأحوال، وكذلك التجار فانهم لا يشتروها بأكثر من ذلك.

ولقد ذكر لي بعض المبحوثين من الفلاحين بانهم يقوموا بتخزين الرمان، وهو ما يطلقوا عليه "نخر الرمان"، إذا لم تعجبهم الأسعار، ولم يتمكنوا من البيع بالأسعار التي يعتقدوا أنها مناسبة، حيث يحفظ الرمان بكميات كبيرة لبيعها في الشتاء بأسعار عالية تصل الى دينارين للكيلو غرام الواحد، لكن المشكلة التي تواجههم هنا أن الثمار التي تُخزن يجب أن تكون ذات جودة عالية، وخالية من الخدوش؛ لأن مخالفة ذلك يعني فسادها وخسارة ثمنها.

### استراتيجية تقابل النفقات:-

يلجأ فلاحو البساتين الى بعض الأساليب ذات المستوى التكنولوجي البسيط في اشباع حاجاتهم الأساسية في ظل تبني الفلاحة كطريقة في الحياة، ومن ذلك استخدام الفرن (الطابون) في اعداد الخبز وشوي الدجاج واعداد "الفطائر"، وكذلك "الموقدة" لطبخ الطعام واعداد الشاي والقهوة، ولهذه الأساليب دور مهم في تقليل النفقات باعتمادها على تكنولوجيا بسيطة تستخدم مواد أولية رخيصة وليست ذات تكلفة نقدية عالية، ولذلك يشيع استخدامها في الأيام مع وجود بدائل أخرى لها. فبالإمكان شراء الخبز جاهزاً من المخازن، وبالإمكان استخدام أجهزة للطبخ تعمل على الغاز كوقود، وهناك الكثير من الوحدات الانتاجية التي تستخدم هذه الأدوات ذات التكنولوجيا المتطورة، إلا أن هنالك من يصر على استخدام تلك الوسائل الأقل تطوراً، لأن لها وظائف أخرى لا تقدمها الوسائل الحديثة مثل قتل الحشرات بالدخان المنبعث من "الفرن" والموقدة، بالإضافة إلى الاقتصاد في النفقات.

## الفرن (الطابون) ووظائفه الاجتماعية:-

تقد كنت ألاحظ اثناء زياراتي الى الوادي اتبعث الدخان من بين الأشجار بلونه الرمادي المائل الى السواد، وبرائحة مميزة مرافقة له. وهي منبعثة من نواتج احتراق الحطب المستخدم لاستمرار اشعال النار في "الموقدة"، أو في "الطابون" أو "الفرن" كما يسميه بعض المبحوثين.

والفرن هو وعاء مبني من الطين الذي يتكون من التراب الذي يخلط بالماء، ويضاف له القليل من التبن، ليزيد تماسكا حسبما ذكر لي (ح، ٥٥سنة) ويراعى أن يكون التراب من نوع يعرف في مجتمع البحث باسم "تراب حور" وهو تراب يمتاز بلونه الأبيض المائل للاصفرار، وفي العادة فهو غير صالح للزراعة، وإنما يستخدم في عمليات اعداد الطرق، ويستخدم في بناء الأفران كما ذكرت (م، ٥٠سنة) لأن له خصائص مثل انه "يحمى بسرعة وبظله حامي لفترة طويلة"، بمعنى أن يكسب الحرارة بسرعة ويفقدها ببطء، وبذلك يمكن توفير الحطب المستخدم كوقود.

وتقوم النساء عادة ببناء الفرن واعداده، وهذا لا يعني تخصص النساء بهذا العمل دائما فقد ذكر لي (ح) بانه قام باحضار التراب من منطقة قريبة من البساتين، وقام بخلط التراب مع الماء والتبن باستخدام "الكريك" وقامت زوجته (م) وجارتها (ع) بتجهيز الفرن، والذي يبلغ نصف قطره من الأعلى حوالي (٨٠) سم، وارتفاعه (٥٥)سم وهو يتسع من الأسفل ليصل نصف قطره الى (١٠٠)سم؛ وذلك ليتسع الى عدد اكبر من الأربعة أو المواد المراد اعدادها من خلاله، وله في أحد جوانبه من الأسفل فتحة يبلغ نصف قطرها (٢٥)سم وشكلها دائري تعرف باسم "الصنور" وتستخدم لإخراج نواتج الاحتراق بما في ذلك الرماد أو ما يسميه المبحوثون "السكن" بلفظ حرف الكاف:(H)، وهو الرماد الناجم عن احتراق الحطب، ويمتاز بنعومته وبلونه السكني، كما يستخدم "الصنور" لإدخال الحطب لاستمرار اشعال النيران. وبعد الانتهاء من عملية الخبز لا بد من إغلاق "الصنور" للمحافظة على دفء الفرن من الداخل ليبقى ساخناً اطول فترة ممكنة. وقلما يستخدم الفلاحون هذه الأيام مخلفات الحيوانات "الزبل" في المحافظة على دفئه لمدة يومين هي موعد الخبز في المرة القادمة حسبما ذكرت (م) إذ كان يتم "طمر" أي إحاطته الفرن بهذه المخلفات، وبالتالي فإن اشعاله في المرة القادمة لم يكن يكلف سوى القليل من الحطب، والذي لم يكن توفيره سهلاً لأن الحكومة كانت ولا تزال تمنع الفلاحين من تقطيع الأشجار من الأحرار القريبة. ولهذه الأفران واستمرار اشعالها وانبعاث الدخان منها فائدة مهمة هي مكافحة القارص والناموس وغيرها من الحشرات المؤذية للإنسان والأشجار. ويغطى الفرن عادة بغطاء من الحديد يعرف باسم "الصمامه" وكان الاسم مأخوذ من "الصمّام" لأنه يقوم بإغلاق الفرن اثناء

عملية الخبز مما يزيد درجة الحرارة في الداخل، وفي وسط "الصمامة" يوم مقبض يوضع فيه "المقلع" لإزاحته وإخراج أو ادخال قطع العجين أو المواد المراد شويها، و"المقلع" عصا مستقيمة الشكل يبلغ طولها حوالي متراً واحداً، وسمكها لا يتجاوز (١٠) سم. ويستخدم "المقلع" لتحريك الأرغفة أو الصواني داخل الفرن والتي توضع فوق حجارة صغيرة مفروشة على أرض الفرن للمحافظة على نظافة الخبز، وهناك حاجز صغير بين المنطقة المفروشة بالحصاوي و"الصنور"، وذلك حتى لا يدخل الرماد الى الخبز، وتقوم النساء عادة بالخبز باعتباره عملاً منزلياً اعتادت المرأة على القيام به، وكان ذلك دوراً جندياً محددًا، ولقد أشارت الصعبي (١٩٩٧: ٢١) إلى استخدام الموقدة وكذلك "الفرن" لدى فلاحى "اسعرة"، لكنها ذكرت بأن السبب يعود إلى ارتفاع اسعار الخبز عام ١٩٩٦م، بمعنى أن الهدف النهائي هو توفير النفقات.

وعادة فإن كل (٣-٤) وحدات إنتاجية عائلية تشترك في فرن واحد من حيث اعداده وبنائه واستعماله، فقد ذكر لي (و) بأن أسرته ساهمت مع أسرة (س) وأسرة (ف) في بناء غرفة صغيرة من الحجر والطين، وبدخلها الفرن، عندما كانت الإقامة في الوادي دائمة للكثيرين من الفلاحين، ولكنهم كما ذكر (ف) انتقلوا الى السكن في جبال جديتا للابتعاد عن المخاطر التي كانت تلحق بهم من جراء الاشتباكات مع الفصائل الفلسطينية أو مايعرف باسم 'الفدائيين' مما دفع الفلاحين إلى اللجوء الى الجبال الوعرة العصية على "المهاجرين".

ولقد اشارت (ع، ٦٥ سنة) إلى أنه في الماضي كان الفرن يحتاج إلى جهود أكبر بكثير لاعداده من الجهود المطلوبة هذه الايام، حيث أنه كان يحتاج إلى تجهيز مبنى خاص به، وهي "خشة" على شكل غرفة صغيرة لحمايته من الأمطار، وتبنى جدرانها من الحجر والطين وسقفها من الخشب والقصب، ويوضع فوقه الطين حتى يجف، وعلى إحدى زواياه يوجد "مزراب" لتسريب المياه من فوق السطح، كما أنه يحتاج إلى بقعه من الارض لاقامة المبنى الخاص به، لأن السكن على مدار العام الذي كان سائداً في البساتين كان يعني السكن هناك اثناء فصل الشتاء، وبالتالي لا بد من حمايته من الامطار.

واشتركت مجموعة أخرى من الوحدات الانتاجية في تجهيز فرن عام ١٩٩٦م، وتجدد اشتراكهم فيه هذا العام ١٩٩٨م، ما بين أسرة (ع) وأسرة (س) وأسرة (ج) وجميعهم متجاورون في البساتين التي يعملون في انتاجها.

وقد أشارت (س، ٧٥ سنة) إلى أن بعض الوحدات الانتاجية كانت تتفاخر بأنها قد جهزت فرناً لوحدها لينتفع منه الجيران والاقارب.

وأما عن الوظائف الاجتماعية للفرن فقد كان يُشكّل مكاناً لالتقاء النساء وجلسهن لساعات طويلة، وتبادل الخبرات أثناء الانتظار والجلوس هناك فيما يتعلق بمهارات الطبخ، والعناية بالأطفال، ومسائل أخرى كثيرة تتعلق بالمواقف الحياتية المختلفة، من خلال الاحاديث المشتركة فيما بينهن. كما أنهن يتناقلن أخبار الناس المجاورين وخاصة مايتعلق حسبما ذكرت (س) بأمور الزواج والحمل والولادة والعلاقات الأسرية. ومن المهم ذكره هنا أن هذه الوظيفة للفرن مازالت قائمة إلى حد كبير حسبما أكدت (س).

ولقد كانت الفتيات تتعاون مع أمهاتهن في أعمال العجن والخبز، وبالتالي فقد شكل الذهاب إلى الفرن فرصاً لهن للالتقاء مع بعضهن إذ تشير (ج) إلى أن الزيارات إلى البيوت لم تكن متاحة للفتيات بحرية مما عزز من أهمية الفرن الاجتماعية.

وبذلك نخلص إلى القول أن للفرن وظائف اجتماعية مهمة، بالإضافة إلى فائدته في مكافحة الحشرات المختلفة من خلال الدخان المنبعث من نواتج الاحتراف، وكذلك الاقتصاد في النفقات.

### الموقدة:-

وهي أداة ثابتة للطبخ واعداد الشاي والقهوة وغلي الماء، وهي بمثابة أجهزة الغاز المستخدمة في المنازل، حيث تكثر المواقد في البساتين ولايكاد يخلو أي بستان من موقدة أو أكثر، وهي تُبنى من الحجارة والطين حيث يصل ارتفاعها إلى (٣٠-٣٥)سم، وعلى ثلاث جهات حيث تبقى الجهة الرابعة مفتوحة لادخال الحطب وإخراجه، وتنظيفها من الرماد، وفي اعلاها نجد أسياخاً من الحديد مصفوفة بشكل طولي وعرضي، تتشابك مع بعضها ليوضع عليها الاتاء المراد الطهي به مثل الطناجر وأباريق الشاي وأسياخ الشوي. (لاحظ الصورة الرقم "٧").

وإن استخدام هذه الوسائل يوفر الكثير من الجهود على الفلاحين مثل توفير النفقات التي ستدفع على شكل أجور للمواصلات للذهاب إلى المخازن لشراء الخبز، كما أن تكلفة شراء الخبز أكبر بكثير من تكلفة الخبز بالفرن وكذلك توفير ثمن الغاز السائل.

## الفصل الخامس

### التفاعل الاجتماعي Social Interaction

#### مقدمه:

يبرز هذا الفصل شكلاً مهماً من أشكال التفاعل الاجتماعي، ألا وهو الصراع على ملكية وسائل الانتاج وأثار هذا الصراع الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة ابراز هذه الآثار من خلال تقديم دراسة حالة، وإلقاء الضوء كذلك على التمايز مابين الفلاحين والتجار، واستغلال التجار للفلاحين، والاستيلاء على جزء كبير من فائض انتاجهم.

#### التمايز الاقتصادي والاجتماعي بين الفلاحين والتجار

يستولي التجار ومالكو السيارات (البكبات) العاملون في وادي جديتا على قدر كبير من الربح النقدي لفائض انتاجهم البساتين، وذلك من خلال قيامهم بشراء الانتاج بأسعار رخيصة وتسويقه بأسعار مرتفعة، وتحصيل أرباح عالية باستغلال الفلاحين. ويُعبّر عن ذلك قول أحد التجار: "شغلي بالوادي شهرين احسن من راتب أستاذ مدرسة لسنة كامله". فهذه العبارة تشير الى تمايز اقتصادي واضح يتمتع به التجار. أما العاملون بنقل الانتاج بسياراتهم، وتقاضي أجرة مقابل ذلك، فهم ليسوا أقل حظاً من التجار، إذ ذكر لي أحدهم بأن التاجر قد يتعرض في يوم من الأيام لخسارة، إلا أن من يعمل في نقل الانتاج لا يمكن أن يخسر؛ لأنه يتقاضى أجرته المحددة مهما كان سعر هذه المنتجات.

ولو حاولنا حساب المردود النقدي الذي يحصل عليه من يقوم بنقل الانتاج بسيارته

(البكب) مقابل الأجرة لقلنا:

يحمل (البكب) الكبير، أو ما يطلق عليه (ديانا): (٥٠٠) "بكسه"، وتبلغ أجرة نقل الواحدة

منها: (١٠) قروش

$$١٠ \times ٥٠٠ = ٥٠٠٠ \text{ قرش} = ٥٠ \text{ دينار}$$

فهو يحصل يومياً على مبلغ (٥٠) دينار مقابل كل نقلة الى السوق المركزي، وهذا

على افتراض أنه يقوم بنقطة واحدة في اليوم، إذ أن هنالك من يقوم بنقلتين في اليوم الواحد.

أما (البكب) الصغير فهو يحمل (٣٠٠) "بكسه"

$$١٠ \times ٣٠٠ = ٣٠٠٠ \text{ قرش} = ٣٠ \text{ دينار}$$

ومن مظاهر تمايز التجار واستغلالهم للفلاحين: تحكمهم بأسعار المنتجات، وإن كان بعض الفلاحين يعي هذه السيطرة ويرفضها من خلال قيامه التسويق بنفسه، وما ذكرناه في الفصل السابق من أن بعض الفلاحين بدأوا يتشاركون في استتجار (بكيات)؛ لنقل منتجاتهم، وقيامهم بتسويقها من خلال "البسطات". وكذلك عودة بعض الفلاحين الى ثقافة الماضي وذلك بتسويق منتجاتهم بأسلوب "المفرق" من خلال نقلها باستخدام الحمير، وبيعها في الغور أو في بعض القرى المجاورة.

ويدخل التجار في مضاربات فيما بينهم، والفلاحون هم الضحية، إذ أن هذه المضاربات لا تقلل من قوة سيطرة التجار، وإحكام قبضتهم على الفلاحين بشراء منتجاتهم بالأسعار التي تراعي مصالح التجار فقط، وإنما تصل إلى درجة استغلال التجار لأقاربهم. فقد ذكر لي فلاح يدعى (أ، ٦٧ سنة) بأن ابن أخيه الذي هو أحد التجار المشهورين في الوادي يستغل عمه ويشترى منه بالأسعار نفسها التي يشتري فيها من الفلاحين غير الأقارب، وفي ذلك إشارة إلى الأسعار المتدنية.

ومن المهم هنا أن نشير الى استراتيجية مهمة يستخدمها بعض التجار للسيطرة على منتجات الفلاحين، وهي قيامهم بمنح الفلاحين قروضاً نقدية دون فوائد أو مع فوائد مقابل سدادها على شكل انتاج من الرمان والتين، وهنا يجد الفلاح نفسه مجبراً على التسويق لذلك التاجر الدائن مهما كان السعر الذي يدفعه هو دون غيره. وهذا يتوافق تماماً مع ما أشار إليه Tarawneh في دير علا، حيث يذكر أن التجار العاملين في الحسبة Commissioners Tarawneh يقدموا قروضاً للفلاحين هناك، ويكون التسديد من انتاج هؤلاء الفلاحين (Tarawneh, 1989: 151).

كما أشار إلى ذلك جاك يوشيباداس (pouchepadass) بأن ما نسبته ٢٧٪ من الأرز المقشور في بيهار و أوريسا في عام ١٩٤٠ وصلت إلى السوق بواسطة ما يسمى (بانيا) أي التاجر المرابي في القرية، وما نسبته ٤٠٪ من القمح. بمعنى أنه هذا التاجر المرابي يستولي على هذه المنتجات بدل القروض التي قدمها للفلاحين بفوائد عالية، ويستند منهم الانتاج بأسعار رخيصة في الفترة التي يُجبر فيها الفلاحون على السداد، ومن هنا يأتي تحكم التاجر بالأسعار وتحديدها. (عوده، ١٩٩٧: ١٤٠).



وهناك أسلوب آخر يتبعه التجار وهو عدم شراء المنتوجات في آخر الموسم من الفلاح الذي لم يكن يُسوّق له في بداية الموسم، إذ أن بعض التجار يتركون التسويق قبل انتهاء الموسم عندما تقل جودة التين وتدني أسعاره، وبالتالي حدوث نقص في أرباح التجار، مما يؤدي الى وجود مشكلة لدى الفلاحين في تصريف منتجاتهم، وهو بمثابة عقاب مُوجّه من بعض التجار لبعض الفلاحين لا لشيء سوى أن هؤلاء الفلاحين حرّموا هذا التاجر أو ذاك من أرباح معينه ذهبت لتاجر آخر، ولذلك فإن هذا الأسلوب قد أدى ببعض الفلاحين الى محاولة الالتزام بتسويق منتجاتهم لتاجر محدد، حتى لو كان يدفع أسعاراً أقل.

وبالإضافة الى ما سبق، فإن بعض التجار يعمدوا الى تقديم بعض الخدمات للفلاحين، والتي من شأنها أن تحقق لهم المزيد من الأرباح، ومن هذه الخدمات توصيل الفلاحين الى بستاتهم أو مساكنهم (البكبات)، فقد ذكر لي أحد الفلاحين ويدعى (ص، ٤٧ سنة) بأن أحد التجار ويدعى (ع) يقوم بشراء بعض الحاجات والسلع التي يطلبها بعض الفلاحين من السوق، ويوصلها لهم ويدفع ثمنها، ويأخذ ثمنها من الانتاج. وقد صدف أن تعطلت سيارته (البكب) ذات يوم، وقد اعتاد على توصيل أحد الفلاحين وأسرته الى بستاتهم، فقام باستئجار (كب) آخر، ودفع أجرته وارسله اليهم ليوصلهم، مما يوقع الفلاحين في شباك هذا التاجر، ونجدهم يدخلوا من بيع منتجاتهم لغيره حسبما ذكر (ص)، حتى لو كان السعر الذي يدفعه (ع) أقل.

ولقد قابلت أحد الفلاحين ويدعى (س، ٤٧ سنة)، وكان يعمل سائقاً مع أحد التجار، فذكر لي بأن من التجار من يسرق من انتاج الفلاحين عندما يقوم بنقله الى السوق لتسويقه مقابل أجرته، وهذا ما وجده بنفسه عندما كان يعمل مع أحد التجار، إذ كان هذا التاجر يقوم بتتقيص "البكسات" لتعبئة "بكسات" جديدة ويبيعها على أنها له، وذكر لي فلاح آخر يدعى (ع، ٣٧ سنة) بأنه تاكد من أن بعض هؤلاء التجار، يقوموا ببيع بعض "البكسات" على الطريق قبل وصول السوق، فقد كان يرافق احد التجار الى السوق المركزي في عمان، وفي الطريق قام ببيع (٥٤) "بكسه" تين بسعر دينار ونصف لكل "بكسه"، وفي السوق باع الواحدة بدينار، فكان أن احتسب (٢٤) بالسعر الذي باع فيه في عمان وهو السعر الأقل، وأخذ الفارق في المبلغ له.

إن كل هذه الأساليب والسلوكيات تجسد تمايز الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي واستغلالهم كذلك، والفلاحون يدركون جيداً استغلال التجار لهم، وينظرون للتجار نظرة كراهية، لدرجة أن من الفلاحين من يُشجّع أطفاله على إلحاق الضرر بالتجار، وذلك من خلال

خدش "بكببات" التجار، وهذا ما يفسر ما لاحظته أكثر من مرة بمحاولة بعض الأطفال سرقة بعض "البكسات" الفارغة من "البكببات". وأشار أحد الفلاحين ويدعى (س، ٤٧ سنة) الى أن أطفاله يفعلون ذلك، وهو يعتز بفعلهم هذا مشيراً إلى أن هذه السرقة لا تعادل شيئاً مما "يسرقة" التجار من الفلاحين.

إن تمايز التجار واستغلالهم للفلاحين يعني استمرار تراكم الفائض النقدي لدى هؤلاء التجار، ويمكن تفسير ذلك من خلال ما جاء به Frank حول تناقض السلب contradiction مع التجميع appropriation في تحليله للتخلف السائد في تشيلي، ففلاحو البساتين في وادي جديتا يمثلون المنتج المباشر الذي يعمل في البساتين، وهم كثر ويبيعون انتاجهم من الرمان والتين بأسعار رخيصة، وتتضاعف هذه الأسعار حتى تصل الى المستهلك، ويكون للتجار قسط كبير من الأرباح لزيادة رؤوس أموالهم ولماكي (البكببات) التي تعمل في الوادي. وبهذه الطريقة يتم سلب فائض القيمة من المنتج المباشر الذي يعني خسارته، وبالمقابل تجميع الفائض للتجار وزيادة أرباحهم، بمعنى أن الربح والخسارة وجهان لعمله واحدة. (Frank, 1967: 6).

وإن استمرار استغلال الفلاحين exploitation قد يؤدي الى نتائج ومؤشرات خطيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين، لدرجة أنهم قد لا يستطيعوا تأمين الاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم. فقد ذكر أحد الفلاحين ويدعى (ع، ٥٦ سنة) بأنه لم يتمكن في هذا الموسم من تأمين أجره الموصلات لأبنائه في ذهابهم الى المدارس، بسبب انخفاض ما حصل عليه من أرباح في العام الماضي. مما يعني أن هؤلاء الأبناء قد تصبح لديهم توجهات سلبية نحو الدراسة وما قد ينجم عن ذلك من الفشل وصعوبات الحياة. وفي المقابل تزايد تراكم رأس المال لدى التجار وانعكاس ذلك على ملكياتهم بزيادتها، وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فجددهم يستبدلون سياراتهم بأخرى أكثر تطوراً، وبعضهم يقوم ببناء مشاريع انتاجية جديدة بما يخدم تجارتهم، وهذه من مؤشرات وجود الرأسمالية حسبما يرى Alavi بأن وجود الرأسمالية يعني استمرار اقتطاع جزء من الفائض، وإرجاعه للعملية الانتاجية، لتطوير القوى المنتجة، بمعنى اعادة الاستثمار لصالح الرأسمالين (Foster -carter, 1978: 69-71).

والتمايز بين الفلاحين والتجار لا يعني وجود حواجز نفسية أو اجتماعية معقدة بين هاتين الفئتين، إذ نجد أن التجار يجالسون الفلاحين ويشربون عندهم الشاي. بل إن أحد التجار "الخنزرة" تزوج من ابنة أحد الفلاحين بعد سنتين من العمل المشترك من خلال علاقة هذا

التاجر مع الفلاح، حيث كان الفلاح يقوم بتأمين وتوفير كميات الانتاج المطلوبة للتاجر من الفلاحين، ويتعاقد معهم، ويتقاضى مبلغ (١٠٠) فلس من التاجر عن كل "بكسه" رمان أو تين يؤمنها له، وقد أدى ذلك في النهاية إلى زواج ذلك التاجر من ابنة هذا الفلاح، واستمرار تلك العلاقة الاقتصادية الاجتماعية بينهما.

وفيما يتعلق بالتمايز بين الفلاحين أنفسهم، فإنه لا يوجد بينهم تمايز اجتماعياً، فجميعهم ينتمون الى فئة الفلاحين، وإن كان هنالك بعض المظاهر التي قد يبدو أن فيها نوع من التمايز، إلا أنها ليست ذات تأثير في حياة فلاحي البساتين، كالمساكن مثلا من حيث عدد مرافقها، أو المواد التي تبنى منها، فليس لها أي ارتباط بالوضع الاقتصادي أو المكانة الاجتماعية. ومن ذلك مثلاً أن أحد أكبر مالكي البساتين في الملكية ويدعى (م، ٥٧ سنة) ويملك (٣) بساتين، ويعمل بها هو وأسرته، إلا أن ذلك لا يميزه عن الفلاح الذي يملك بستاناً واحداً، أو من لا يملك شيئاً. إذ أن الفلاحة قد شملت كل مناحي حياتهم، فتبنوها كطريقة في الحياة، فنجد أن الفلاح يرتدي ملابس العمل باستمرار، حتى في الأوقات التي تتطلب غير ذلك.

ولا يوجد هنالك تمايز بين مالك ومستأجر أو محاصص، إذ لم أجد أن هنالك مصطلحات تدل على هذا التمايز مثل "قطروز" أو "ناتور"، وهذه من خصوصيات مجتمع البحث، وقد لانجد مثل هذا التجانس في مجتمعات أخرى، فقد ذكر Tarawneh مثلاً بأن شيوخ عشائر العدوان قد أحضروا "قطاريز" ليفلحوا أراضيهم من نابلس والقدس، وفيما بعد من العشائر الفقيرة (Tarawneh, 1989: 66).

كما أشارت غنام إلى أن أهالي خربة الوهادنة يظهرون في السلم الاجتماعي كما يلي: الموظفون الملاك، الموظفون غير الملاك، الملاك المزارعون، الحرفيون والمهنيون، العمال المأجورون والرعاة (غنام، ١٩٨٨: ٦٨).

#### **الدور الاقتصادي والاجتماعي "للحرايمي" وتغييره.**

لقد اشتهر مجتمع البحث في الأربعينات والخمسينات والستينات بكثرة قيام الفلاحين بالسراقات من القرى الواقعة في شمال الأردن، وحسبما ذكر لي بعض كبار السن من المبحوثين فإن السرقات كانت تشمل السلع الموجهة لاشباع الحاجات الأساسية للفلاحين وأسرههم، بمعنى أن هذه السرقات التي كان أكثرها من المواشي كانت للاستهلاك الذاتي، حيث كانت تستهلك على مستوى الجيران أو الأسرة الممتدة extended family.

ومن المثير هنا أن هذا السلوك -في نظر المبحوثين- لا يُشكّل مصدراً للخجل، أو التكرّر لهذا السلوك واستنكاره، بل إنهم يتفاخرون بذلك. وعندما يعيب عليهم أي شخص من قرية أخرى هذا الماضي، فإنهم يردون عليه وبكل تفاخر بقولهم "اللي كان يسرق أحسن من اللي كان يتخبّى بالفرن من الخوف"، وفي ذلك إشارة وتلميح إلى أن سكان القرى الأخرى كانوا ضعافاً.

لقد كانت السرقة تمثل مهنة لعدد كبير من أبناء عشائر "الفلاحين"، وساهم في امتنانها الجهل الذي ارتبط بالفقر، وعدم قدرة الفلاحين على استغلال الأراضي وزراعتها بشكل أفضل لاشباع حاجاتهم الأساسية، كما ساعد على ذلك كثرة عمليات رهن أراضيهم إلى الدائنين. وتجسيدا للجهل الذي كان سائداً، فقد ذكر لي أحد الفلاحين، ويدعى (م، ٧٢ سنة) بأن بعض "الحراميه" وكان هو منهم، فذهبوا لسرقة البطاطا من إحدى المناطق القريبة، ولم تكن لديهم فكرة حول ما يسمعون عنه، ويقال له البطاطا، فقاموا بسرقة نبات البطاطا الذي يوجد فوق سطح الأرض، دون سرقة الثمار التي تكون تحت التراب، وذلك لجهلهم بزراعة مثل هذه المحاصيل، إذ أن زراعتهم كانت تركز على الحبوب مثل القمح والشعير والذرة قبل توجيههم إلى زراعة الأشجار.

وقد أشار المبحوثون إلى أن الكسب والعيش لمعظم الفلاحين في الستينات وما قبل كان يقوم على السرقة، لدرجة أن من لا يسرق لا يُعطى زوجة، "ما حدا بناسبه"، ولذلك كان الرجل يتباهى بالسرقة وذكر لي أحد الفلاحين ويدعى (ط، ٥٧ سنة) بأن شاباً يدعى (ح) تقدم لخطبة إحدى الفتيات في عام ١٩٥٣م، فأشار الناس إلى فقره، وعدم ممارسته للسرقة، وبالتالي فإنه لا يستطيع أن يؤمن لها العيش، ولم يوافق أهل الفتاة على تزويجه. فما كان منه إلا أن ذهب إلى أحد أصدقائه من القرى المجاورة، واحضر من عنده شاة، وتظاهر للناس بأنه سرقها، وانتشر الخبر على أنه سرق، وبالتالي فقد كان ذلك مدعاة لموافقة أهل الفتاة على تزويجه إياها بعدما أثبت قدرته على تأمين الطعام، مع العلم بأنه لم يسرق، وإنما تقمص دور السارق "الحرامي". وهو لم يكن يسرق لأعتقاده بأن ذلك "حرام"، وبهذه الطريقة فقد احتل مكانة اجتماعية أكسبته الأهلية لاختيار زوجة -كما يقول المبحوثون- "بنت ناس".

لقد ساد الاعتقاد لدى الفلاحين في الفترة المشار إليها بأن زوجة "الحرامي" وأسرته لا تجوع، وكما يقول أحد المسنين بأن "الحرامي ما كان يمد يده لحدا عشان يعطيه صاع قمح،

أو مُدْشعير، إذ أنه سيعتمد على نفسه في تأمين هذه الاحتياجات من خلال سرقتها مع أصدقائه أو شركائه، حيث أن الكثير من السرقات كانت منظمة وجماعية إلى حد كبير.

ويذكر هذا المبحوث بأنه السرقة أو "الحرمنه" كانت ذات علاقة بجانب اجتماعي مهم، وهو أن من اشتهر بالسرقة كان يشتهر بالكرم، ويروي حادثة في هذا السياق حدثت مع أحد الفلاحين ويدعى (ح، متوفي)، حيث ذهب هذا الفلاح إلى قرية "زوبيا"، وسرق رأساً من الغنم، وفي اليوم التالي جاء إليه ضيوف، فقام اليهم واستقبلهم، وعرف أنهم يبحثون عن رأس الغنم الذي سرقه، فرحب بهم، وذبحها لهم، وأعد لهم الطعام، وبعد أن أكلوا أخبرهم بما حصل. فما كان منهم إلا أن شكروه على حسن الضيافة والكرم، وكان ذلك أساساً لقيام علاقة صداقة بينه وبينهم. فالحرامي لا يسرق ليبيع، وإنما "ليطعم جماعته ويقوم بواجب الضيوف". كما ساد لديهم عرف Norm بأن من العيب عليهم أن يسرقوا من أبناء مجتمعهم المحلي.

وبشكل عام فقد ساعدت البيئة الأيكولوجية لوادي جديتا، وإحاطة الجبال العالية به، والتي كانت كهوفها مأوى أميناً لبعض "الحرامية" يبعدهم عن ردود الفعل التي يمكن أن تنشأ من جراء هذه السرقات، كما أن هذه السرقات عبرت عن شكل معين من العلاقات الاجتماعية.

أما عشيرة "الربابعه" فقد منعتهم معتقداتهم الدينية التي سبق الحديث عنها في الفصل الثاني من السرقة باعتبارها "حرام"، من المنظور الديني وكان امتناعهم عن هذا "الحرام" وعدم حاجتهم له من خلال اشتغالهم بالتجارة.

أما اليوم فإن السرقة لدى معظم فلاحي البساتين هي سلوك مرفوض، ويتصدى له الفلاحون، وكثيراً ما تحدث بينهم مشاجرات تعبر عن الصراع حول المياه، وكذلك سرقة الثمار والأدوات فهي مرفوضة. ولم يعد لمن يسرق مكانة مرموقة، بل إنه ينال عدم احترام الفلاحين له.

لقد ذكر لي أحد الفلاحين حالة سرقة حدثت معه في موسم ١٩٩٧م، حيث قام (٥) شباب من غير أبناء الفلاحين أثناء الليل بقطف (٦) أكياس زيتون من بستانه، وتوجهوا لبيعها في السوق المركزي بعمان، والذي أوقعهم في يد العدالة هو أن كل سيارة تدخل إلى السوق المركزي، فإن هنالك توثيق لرقم السيارة، وأسماء الأشخاص الذين يركبون فيها، ومن هنا فقد

كانت أسماء هؤلاء الشباب مسجلة هناك، وكذلك رقم السيارة التي كانت معهم، مما أوقعهم في الشبهة التي قادتهم الى الاعتراف، وثبتت عليهم الجريمة.

### استراتيجية حراسة البساتين

إن في حراسة البساتين تجسيد لرفض الفلاحين للسرقة كسلوك، ومع ذلك فهي موجودة في مجتمع البحث، فلقد ذكر (ن، ٤٤ سنة) بأن هنالك الكثير من السرقات التي تحدث في الوادي، وخاصة في الليل، وهي تشمل سرقة المياه كوسيلة انتاج، بالإضافة الى سرقة الثمار والأدوات. ولا يتهاون الفلاحون بشكل عام مع السرقة من بساتينهم، إذ ذكر أحد الفلاحين ويدعى (ز، ٤٢ سنة) بأنه لا يتردد في إطلاق العيارات النارية في الهواء كلما أحس بأصوات الكلاب تتأبح، أو عند الاشتباه بوجود محاولة للسرقة.

ويستخدم فلاحو البساتين عدة أساليب للوقاية من السرقة أهمها:

(١) استخدام الكلاب: لقد لفت انتباهي كثرة وجود الكلاب لدى الوحدات الانتاجية في مجتمع البحث، ولا تكاد الكلاب تهدأ بالوقوف عن التباح إذا ما شاهدت أحد المارة من الشارع في الليل. ويعتمد بعض الفلاحين على الكلاب في حراسة البساتين التي لا يتواجدوا فيها في الليل، (لاحظ الصورة رقم "٨") وهذا لا يعني أن جميع الفلاحين يستخدموا الكلاب في الحراسة، إذ أن منهم من ينام في البساتين، وفي حال تعدد البساتين التي يعمل فيها هو وأسرته فإنه يتم تقسيم الحراسة فيما بين الأب والأبناء الذكور.

(٢) إشعال قنديل وإبقائه في البستان أثناء الليل: وذلك للإحياء بأن هنالك أشخاص في البساتين يحرسونه، مما يشكل عائقاً أمام من يفكر بالسرقة، وقد ذكر أحد المبحوثين ويدعى (م، ٤٧ سنة) بأن بستان أحد الفلاحين كاد يحترق من هذا الأسلوب، ولذلك فإن فيه خطورة، بينما استخدام الكلاب للحراسة لا يُعرض البستان لمثل هذه المخاطر.

(٣) استخدام جهاز "الراديو": وذلك بترك الجهاز يعمل في البستان أثناء الليل، ليوحي بأن هنالك أناس في البستان، بحيث يختلط على من يفكر بالسرقة وجود من يحرس البستان، لأنه ليس كل صوت راديو يعني أنه للحراسة ولا يوجد أحد في البستان، وليس من السهل تمييز ذلك بسبب تشابك الأشجار وكثافتها.

### الصراع على ملكية وسائل الانتاج

يُشكّل الصراع conflict على ملكية وسائل الانتاج لدى فلاحي البساتين في وادي جديتا شكلاً هاماً من أشكال التفاعل الاجتماعي، ويدور حول ملكية الأرض والأشجار والمياه

بين الأقارب الذين هم في الغالب شركاء في ملكية هذه الوسائل، فالملكية المشتركة لهذه الوسائل وما ينجم عنها من خلافات متعددة بين الأخوة، أو أبناء العم تُعبّر عن هذا الصراع، ويتجسد الصراع بأشكال مختلفة مثل اطلاق النار فيما بين اطراف الصراع، وتقطيع الأشجار، والعنف الجسدي، واللجوء الى المحاكم...

إن تنامي الفردية كقيمة value في مجتمع فلاحي البساتين قد عمّق الصراع بين الشركاء في ملكية وسائل الانتاج، إذ يتحدث أحد المبحوثين ويدعى (ب، ٤٧ سنة) حول الملكية الجماعية فيصفها بأنها "سيئة كثير"، ويقدم على ذلك مثلاً، فيشير الى أنه يشترك في ملكية أحد البساتين مع اخوين من أمه وأبيه، وأخ ثالث من أبيه، بالإضافة الى أمه وزوجة أبيه، وتبلغ مساحة البستان (١,٥٠٠) دونم، وفيه أشجار رمان وزيتون. ويحاول كل واحد من الشركاء شراء حصص الآخرين ليملكه بمفرده، وقد اعتادت أرملة والده على أن تحاصص في هذا البستان، وفي موسم ١٩٩٧م طلب منها (ب) أن لا تقطف من ثمار شجرة العناب الموجودة في البستان لأنه ينوي قطف ثمارها وارسالها هدية لبعض أصدقائه، إلا أنها لم تستجب لهذا الطلب، وقالت له "الشجر والأرض لنا وإلك"، وقطفت ثمار العناب، وقامت ببيعها، فما كان من (ب) إلا ان قام بقطع تلك الشجرة تعبيراً عن غضبه، إلا أنه احس بالندم فيما بعد، وهو يتساءل "شو ذنب الشجرة". ويستطرد قائلاً بأن والده قد تزوج هذه المرأة عام ١٩٧٨م؛ لوجود خلافات بين هذا الأب وأبنائه حول مسائل عائلية خاصة بهم، فهددهم بأن يتزوج لينجب لهم شركاء في الميراث الذي سيتركه بعد وفاته ومن ضمنه هذا البستان. وبالفعل فقد تزوج وأنجب أول طفل فزاد بذلك عدد الشركاء، فما كان من أحد أبناء هذه الشخص إلا أن قام بمحاولة وخز والده ببعض الحقن الطبية التي تؤدي إلى عقم حتى لا يكون هنالك مزيداً من الشركاء وبالفعل نجح في ذلك، إذ لم ينجب هذا الأب غير الطفل الأول قبل أخذ الحقن، وقد توفي وعمر طفله (٩) سنوات، وإن هذا الأسلوب يذكرنا بالكيفية التي من خلالها تقوم بعض شعوب الصيد والجمع بتنظيم مجتمعاتها من حيث العدد حتى لا يحدث هنالك صراع على الموارد، وهذه الكيفية تشمل الواد والإجهاض، واستخدام الأعشاب التي قد تتدخل وتوقف الإخصاب والحمل (Haviland, 1983: 182) ويشير (ب) إلى أن أرملة الأب تصر على أن تكون حصتها وحصّة ابنا في البساتين وليس في الأراضي الأخرى، وكذلك يرغب الشركاء الآخرون لأنفسهم، ومن هنا فقد اختلف الشركاء فيما بينهم، وتعمق الخلاف لدرجة أنهم لا يزوروا بعضهم إلا في المناسبات، وقد منعت أرملة والدهم ابنا من زيارة اخيه عندما اجريت له عملية جراحية.

ويشير (ب) إلى تباين مدى الاهتمام والعناية بالبساتين بين المالكين، فشريك يريد ان يرش الأشجار، وآخر يعارض نكابة شركائه، وثالث لا يوافق على دفع النقود لعمل جدار استنادي للبستان، وينعكس ذلك على الانتاج سلباً، وعلى علاقاتهم الاجتماعية، وعمق وشكل تفاعلهم الاجتماعي من جراء الاختلاف أساساً على الملكية.

ولقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ي، ٨٤ سنة)، بأنه تعاقد مع احد الأشخاص ويدعى (أ.ف، متوفي) الذي امتلك (٤) دونمات من أراضي الوادي منذ زمن التسوية في الثلاثينات، ليقوم (ي) بزراعة الأشجار فيها مقابل امتلاكه نصف البستان، وكان ذلك عام ١٩٥٤م، وبالفعل فقد بدأ (ي) بتشجير الأرض، وسقي الأشجار والعناية بها وكان يحرص على أن تكون الأشجار ذات نوعية جيدة. وبعد (٥) سنوات أثمرت هذه الأشجار، وصار الشريكان يتقاسمان الانتاج مناصفة منذ عام ١٩٥٩م حتى عام ١٩٦٧م. ومن المهم ذكره هنا أن هذا العقد بين (ب) و(أ.ف) لم يكن موثقاً خطياً، وإنما كان اتفاقاً شفهيّاً، وقد حاول (أ.ف) شراء حصة (ي) ليملك البساتين بمفرده إلا أن (ي) رفض ذلك. وبينما كان (ي) يعمل في البستان عام ١٩٦٣م، جاء إليه أحد ابناء شريكه، وبدأ بقطف الرمان حتى قطف (١٥٠) حبة رمان، وكان (ي) يراقبه من بعيد، فسأله (ي) حول عدد حبات الرمان، فأجاب بأنها (١٠٠) حبة رمان معتقداً بأن (ي) لا يتقن مهارة العد، وإزاء ذلك غضب (ي) وقال لابن شريكه: "ما حدا بقدر يضحك علي"، وأشار الى أن العدد (١٥٠) وليس (١٠٠)، وجرى بينهما خلاف ادى الى تشابك بالأيدي، وهدد (ي) بحرق الأشجار لإيقاع الضرر بشريكه، عقاباً له على فعله ابنه، وبالفعل احرق، ولكن شريكه وقف الى جانب ابنه، واستاء من هذا التهديد، وقام بطرد (ي) من البستان، وتراجع عما تم الاتفاق عليه شفهيّاً باقتسام ملكية البستان، فقام (ي) بحرق بعض الأشجار، وبقي (أ.ف) يملك البستان لوحده حتى وفاته.

ويمتد الحرص على ملكية وسائل الانتاج إلى زراعة الأشجار في الطريق المرسوم بين البساتين، وكذلك في الأرض المخصصة لمسيل الماء الجاري، والذي يخصص له (٣) أمتار، فنجد مثلاً في الكثير من الأماكن بأن مسيل الماء لم يعد له سوى متر واحد، وليس لذلك علاقة بسحب المياه، بمعنى قيام الفلاحين بغرس الأشجار في مسيل المياه بسبب قلة المياه، وكفاية متر واحد من عرض الأرض لها، إذ أن هذا الاعتداء موجود قبل سحب المياه كما أكد بعض الفلاحين.



كما أن امتداد الكثير من أغصان الأشجار في البساتين الى الشوارع، وحجبها الرؤية أمام السيارات وخدشها وعدم قيام الفلاحين بتقليمها لهو تجسيد لارتباط الفلاحين بالهدف النهائي لامتلاك وسيلة الانتاج والعملية الانتاجية وهو الربح النقدي، وذلك من خلال بيع ثمار هذه الاغصان وكذلك الاشجار المتعدية على الطريق كجزء من الانتاج، على الرغم من أن الكثير منها معرض للغبار الذي ينبعث عند مرور السيارات أو حدوث الزوابع، وبالتالي فهي أقل جودة.

وقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ب، ٥٧سنة) بأن إحدى الوحدات الإنتاجية قامت بغرس بعض الأشجار في الشارع، فاشتكى عليهم (ب) إلى الجهات المختصة، وكما يقول "اشتكت على النسوان قبل الزلم"، وذلك حسبما يذكر؛ لأن نمو هذه الأشجار يعني اعاقا وصول (البكبات) إلى بستانه، مما يعني التأثير في مستوى التكنولوجيا التي سيستخدمها في الانتاج، فلن يصل إليه التراكتور الزراعي الذي يرش البساتين وكذلك البكبات مما يعني إجباره على تبني تكنولوجيا أقل تطوراً مثل استخدام الدواب في النقل وهو لا يرغب بهذه الوسائل. وقد حكمت المحكمة على الأشخاص الذين قاموا بغرس هذه الأشجار بإزالة الضرر باقتلاع الأشجار التي زرعوها (راجع الملحق حيث يوجد هنالك صورة عن قرار المحكمة).

ومن المهم هنا أن نذكر بأن الاغصان الزائدة تمتد أحياناً بين البساتين المتجاورة لتتشابك مع أشجار الجيران، مما يؤدي إلى حدوث الصراع بين هؤلاء الجيران، فقد ذكر لي (أ، ٦٢سنة) بأنه تدخل لإنهاء خلاف بين اثنين من جيرانه قام أحدهما بتقطيع أغصان أشجار جاره الداخلة إلى بستانه، وتم إنهاء الخلاف بدفع ثمنها. وكثيراً ما تعبر زراعة بعض أنواع الأشجار عن الصراع بين الشركاء أو الجيران، فمثلاً غرس أشجار الحور يعني أن جذور هذه الأشجار ستمتد إلى أرض الجيران بسبب سرعة نموها وكثرة انتشارها تحت الأرض وبالتالي فهي تمتص المياه والأملاح المعدنية من أرض الجيران، مما يعني تضرر ذلك الجار الذي امتدت جذور أشجار الحور إلى أرضه، من خلال تدني جودة انتاجه وبالتالي تقليل ثمنه النقدي، فهو صراع خفي في الكثير من الاحيان.

ويمتد الصراع ليشمل المياه كوسيلة انتاج مهمة، ويتصارع عليها الفلاحون باستمرار وهذا الصراع يتجاوز كل أشكال القرابة، وحتى علاقة الجوار؛ لأن ملكية وسائل الانتاج هي من المتغيرات المستقلة في العملية الانتاجية، فمثلاً يذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (س، ٥٨سنة) بأنه لا يتردد في ضرب من يحاول سرقة المياه من بستانه، مشيراً إلى أنه أمسك بخاله

وهو يسرق المياه من حصة بستان (س) في موسم ١٩٩٨م من خلال قيام هذا الخال بإحداث تقوَب في قناة المياه؛ لتتساب المياه إلى بستانه، وكان ذلك في الوقت المخصص لري بستان (س)، فما كان من (س) إلا أن أمسك بخاله، وألقاه على الأرض، "بَطَحْتُهُ وَكُنْتُ بَدِي أَحْطُ رَأْسَهُ بِالقَنَاه"، ولم ينقذه من ذلك سوى تدخل بعض الفلاحين من الجيران الذين هرعوا إلى المكان عندما سمعوا صوتهما وهما يتشاجران.

### الآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراع على ملكية وسائل الانتاج:-

لقد ترك الصراع على ملكية وسائل الانتاج آثاراً اجتماعية واقتصادية كثيرة في حياة الفلاحين المتصارعين، سواء أكانوا من الأقارب على مستوى الأسرة الواحدة، أو الأقارب على مستوى الفخذ Phratry أو العشيرة clan أو حتى الجوار. ويمكن توضيح هذه الآثار من خلال سياقة بعض الأمثلة الأثنوغرافية المستمدة من الميدان.

يمتلك فلاح يُدعى (غ، ٧٥ سنة) ثلاث بساتين في وادي جديتا، ويتفرغ لفلاحة واحد منها، ويؤجر الاثنين الآخرين؛ لعدم قدرته على العمل وحده، وهو يعاني من خلافات عائلية بينه وبين زوجته التي ترفض العمل معه، حيث تقف إلى جانب أبنائها الذين يطالبونه بأن يتنازل لهم عن ملكية البساتين الثلاثة التي يملكها، ولكنه يرفض ذلك حسبما ذكر لي؛ من منطلق أن ملكيتها تمنحه قوة لا يريد التخلي عنها في حياته، ويشير إلى أنه لو تخلى عنها، فإن أبنائه لن يقدموا له أي دعم مادي للانفاق على حياته الخاصة، إذ لا يوجد له مصدر آخر للدخل غير إنتاج هذه البساتين. ولم يتردد (غ) في أن يبوح لي بأنه تعرض للضرب من أحد أبنائه بسبب هذا الخلاف، ولم يتمالك نفسه من البكاء وهو يقول ذلك، وهو يبدي أسفه الشديد؛ لأن خلافاته مع أبنائه حول ملكية البساتين قد جعلته يفقد مبالغ طائلة سيحصل عليها هو وأبناؤه لو عملوا معه في فلاحة البساتين الثلاثة، بدلاً من أن يؤجر منها اثنين، كما أن هذه الخلافات كما يرى - قللت من احترام الناس له ولأبنائه إذ يقول: "الواحد منّا صار يُعين الناس قَدَ النَمْكَ".

وجدير بالذكر أن زوجة (غ) قد عزيت معه عام ١٩٩٦م، لكنها لم تكن تعمل معه بالمستوى المطلوب. وإنما كانت تكتفي بتصنيف الثمار وتجميعها، وهي بذلك تعزز موقف أبنائها بخلافاتهم مع والدهم.

ويذكر فلاح آخر يدعى (ش، ٦٢ سنة) بأنه قد زوج ابنته من أحد الأشخاص من أبناء عشيرته، وقد شجعه على ذلك حسبما ذكر لي، أن والد العريس "ملاك"، إذ يملك (٣٤) دونم

من أراضي البعل في جديتا وبستانين في الوادي، وبالتالي فإن حياتها ستكون هائلة مع زوجها بسبب كثرة أملاك والده ومردودها النقدي، خاصة وأن هذا الشاب هو الابن الوحيد لوالده، هكذا اعتقد (غ) إلا أن والد الزوج لم يكن يعطي ابنه من انتاج هذه البساتين أو من أرباحها شيئاً، ولذلك فقد عانى هذا الابن من كثرة الديون، مما أدى به إلى الهجرة للسكن في اربد ليعمل في عمل اضافي بعد الدوام في المدرسة، ولم يعد يزور والده حتى في الاعياد والمناسبات، وهذه من الآثار الاجتماعية الهامة التي تشير الى بعض مظاهر التفكك في مجتمع فلاحي البساتين.

ولقد تحدث لي أحد الفلاحين ويدعى (ر، ٦٣ سنة) حول خلافاته هو وإخوانه على اقتسام بستانين ورثوهما عن والدهم بعد وفاته، وكان خلافهم يتركز حول من يكون نصيبه في "البساتين الفواقا" ومن يكون نصيبه في "البساتين التحاتا"، حيث يفضل الجميع "البساتين الفواقا" وذلك بسبب جودة انتاجها، وزيادة ارباحها، إلا أنهم توصلوا إلى حل مؤقت يقتضي انقسام هؤلاء الاخوة الشركاء الى قسمين هما (١) (ع) + (ر) + (أختين ٢) (م) + (أ) + (الأم) وكل قسم له الحق في التصرف بانتاج أحد البساتين لمدة سنتان، ثم ينتقل الى البستان الثاني وهكذا تستمر العملية، لكن ذلك حسبما يذكر (ر) ينعكس سلباً على الانتاج، لأن الواحد لايهتم بالبستان لأنه لا يملكه بهذه الطريقة كما أن وصلهم لهذا الاتفاق جاء بعد صراع طويل، وقد وصل ذلك الصراع إلى قيام أحدهم بإحراق عدد كبير من أشجار البساتين تعبيراً عن هذا الصراع.

ومن الصراعات الحادة على ملكية وسائل الانتاج في البساتين ما ذكره (ف، ٤٧ سنة) بأن أبناء شخص توفي عام (١٩٩٤م) لم يتفقوا على اقتسام (٣) بساتين ورثوها عن والدهم بالاضافة إلى عدة قطع أراضي بعل، ولقد امتدت جذور هذا الصراع إلى عام ١٩٩١م عندما قام والدهم بمنح أحدهم وكالة بأملكه تمنح حق التصرف بها لهذا الابن لانه كان يخطي بوالده وقد أبقاه في بيته، وكانت زوجة الابن هذا تهتم بوالد زوجها، فتقوم بإطعامه وغسل ملابسه، فكانت هذه الوكالة مكافأة لهما، لكنها شكّلت نبعاً للصراع بين الاخوة أبناء هذا الأب، واحتدام الصراع فيما بينهم وبين أخيهم ووالدهم لدرجة أنهم لم يحضروا دفن والدهم عندما توفي، وبعد وفاته فقد فقدت تلك الوكالة فاعليتها من الناحية القانونية، ولم يتفق الورثة من الاخوة والاخوات على اقتسام الميراث، لأنهم بدأوا يتصارعون على التملك في الوادي؛ لرغبتهم في الحصول على التعويضات النقدية بسبب سحب المياه، ولولا مسألة التعويضات هذه لتنافس هؤلاء الاخوة على ملكية أراضي أخرى من التركة مزروعة بأشجار الزيتون وهي ذات مساحات كبيرة وانتاج جيد. والذي يحدث اليوم هو أن واحداً من هؤلاء الورثة ليس له أي مرتب شهري، الا

أنه أمضى عمره وهو يعمل في البساتين، ولذلك فهو يقوم بالاستيلاء على إنتاج البساتين الثلاثة، ويعزب في واحد منها هو واسرته، ويقطف من ثمار هذه البساتين ويبيعها. ويتنافس بقية إخوانه على قطف الثمار دون أن يعزبوا في البساتين لدرجة أن بعضهم يرسل زوجته وأبناءه لقطف الثمار وهي لا تزال "عجراً" أي غير ناضجة. مما يؤدي إلى حدوث المشاجرات بين أبناء الأخوة.

ولقد تدخل "أهل الخير" حسبما ذكر (ف) للإصلاح فيما بين هؤلاء الأخوة الشركاء، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل ليستمر الصراع فيما بينهم عامل فرقة وتفكك، إذ لم يعد هؤلاء الأخوة متضامنين مع بعضهم كما كانوا في السابق متكاتفين اجتماعياً واقتصادياً قبل مشكلة الوكالة والميراث.

ولقد ذكر لي أحد المبحوثين ويدعى (ط) (٥٦ سنة) بأنه كان قد خطب فتاة وعقد قرانه عليها عام ١٩٧١م، وكان أحد بساتين والده بجانب بستان والدها حيث تجاوزت الاسرتان، وتعمقت صداقتهما بهذه المصاهرة التي لم تدم، إذ أن (ط) قد طلق خطيبته بسبب وفاة شقيقه (م) الذي كان متزوجاً وله (٣) أبناء، وذلك ليتزوج (ط) من أرملة أخيه، ومع أنه لم يكن راغباً بهذا الزواج لتعلقه بخطيبته، إلا أن ذلك لم يكن باختياره، فهو لم يتمكن من مقاومة ضغوطات والده عليه، حيث أن والده كان يحتل قمة الهرم في السلطة وبناء القوة على مستوى أسرته الممتدة، حيث أنه حاول إجباره على هذا الزواج، كما أغراه بنقل ملكية أحد البساتين التي يملكها لهذا الابن بمجرد زواجه من أرملة أخيه. كما هدده بحرمانه من الميراث إذا لم يوافق، فالأب استخدم الحرمان من ملكية وسائل الانتاج كسلاح يشهره في وجه من يخالف آراءه وبالفعل فقد تنازل لابنه (ط) عن ملكية البستان بعد ما تزوج، ثم تنازل عن ملكية البستانين الآخرين لاثنتين أخريين من أبنائه، وحرم بناته واثنتين من أبنائه بحجة أنهما كانا يخالفانه في الرأي، وقد أدى ذلك إلى غرس الفرقة والخلاف بن أبناء هذا الأب، وانقسموا اجتماعياً واقتصادياً إلى فريقين: فريق يضم الذين نقلت لمليتهم وسائل الانتاج مقابل الذين لم تنقل لهم هذه الوسائل، وتنامى الصراع فيما بينهم لدرجة أنهم لا يشاركون بعضهم بالمناسبات الخاصة إلا المآتم "على عين الناس"، حتى لا يكونوا عرضة لتشتفي الآخرين بهم، لكن كما يقول (ط) "اللي بالقلب بظله بالقلب" كما أنه لم تحدث علاقات مصاهرة بين الفريقين، في حين أقيمت (٣) علاقات مصاهرة بين أبناء الفريق الذين امتلكوا في البساتين.

وتستطرد (ك) لتضيف بأن زوجها الذي طلقها كان يعمل في القوات المسلحة بعيداً عن أقاربه بسبب ظروف العمل، كما أن مسكنه بعيد عن مساكنهم مما قلل من فرص تفاعله مع أقاربه واختلاطه بهم بمعنى تقليل عمق العلاقات الاجتماعية حيث تقول "كان يروح من الدوام يوم الاربعاء ويمشي الجمعة، وبعض الاسابيع ما يروح عشان يخفف المصروف وأجار الطريق" حيث أن عدد أفراد الاسرة (١١) فرد، ولا أحد يعمل سوى زوج (ك) وبذلك فإن نسبة الاعالة كانت مرتفعة جداً.

لقد كانت (ك) تعمل في البساتين الثلاثة مع بناتها، حيث كان لديها (٨) اناث و (٣) ذكور، وأكبر أبنائها التحق بالقوات المسلحة عام ١٩٨٢م والاثان الذكور هما الاصغر من بين الابناء والبنات. أما البنات فهن صبايا تعرضن الى الكثير من الاستفزاز من أقارب والدهن عندما كن يعملن في مختلف مراحل الانتاج. وكانت أرباح انتاج البساتين الثلاثة تصل إلى (٢٠٠٠) دينار سنوياً، بالاضافة إلى المزروعات التي كانت تُوجّه للاستهلاك الذاتي مثل الملوخية والكوسا والفاصوليا.

لقد تقدّم أقارب زوج (ك) أكثر من مرة ليخطبوا من بناتها، لكنها كانت ترفض ذلك، وتقع زوجها "انهم طماعين بالرزق، مش بالنسب" وتقصد ب"الرزق" هنا وسائل الانتاج في البساتين التي هي الارض والاشجار والمياه، كما أنها كانت ترفض مصاهرتهم لأنهم حسبما تذكر "يعاملوا المرأة كأنها حيوانة"، والكثيرون منهم لم يترددوا في تعدد الزوجات، إذ أن منهم من تزوج صبية من أجيال بناته وهذا ما فعله زوجها بعدما طلقها عام ١٩٩٧م، إذ تزوج وعمره (٥٧) سنة من صبية عمرها (٢١) سنة.

ونتيجة لرفض (ك) تزويج بناتها لهؤلاء الاقارب الطامعين بملكية البساتين، فقد صاروا يضايقونها هي وبناتها ببعض السلوكات الاستفزازية غير اللائقة، ولقد كانوا يعمدون الى إلحاق الضرر بوسائل الانتاج التي تملكها (ك) هي وزوجها مثل "تخليع تركيب الاشجار"، وذلك بعد انتهاء وقت التطعيم (التركيب) حتى لا تتمكن من اعادة العملية الا بعد سنة كاملة، لأن للتطعيم موعد محدد. ومن أساليبهم كذلك جعل الاشجار الصغيرة تموت من خلال غلي الماء حتى يكاد يتبخر ثم سكبها على جذور الاشجار، وهذا سيؤدي الى موتها (بياسها) ولا أحد يستطيع أن يتبين أنهم قاموا بذلك لأنه لا يوجد دلائل، ولا تتضمن العملية استخدام أي مواد كيميائية، ولكن (ك) كانت تدرك ذلك، لأنها كما تقول- تعلمت هذا الاسلوب عندما كانت طفلة- وقد تربت فيما بينهم بحكم القرابة الدموية، كما أنهم كانوا يقوموا بتقطيع الاغصان الداخلة الى بساتينهم من

### دراسة حالة: الصراع على الملكية وأثاره الاجتماعية والاقتصادية:-

ذكرت لي إحدى المبحوثات وتدعى (ك، ٥٤ سنة) بأنها تزوجت عام ١٩٦٣م، وكان مهرها بستاناً تبلغ مساحته (٧٠٣)م<sup>٢</sup>، ولم يتم توثيق ذلك في عقد الزواج؛ حتى يتمكن أقاربها من الاستيلاء على ملكيته دون أن يحق لها المطالبة به في المستقبل لو حدثت هناك مشاكل انفصال أو طلاق. ولذلك تم تسجيل مبلغ (١٠٠) دينار في عقد الزواج بدل هذا المهر، مع أن ثمنه يزيد عن ذلك بكثير، وتم نقل ملكية البستان لها، إذ أن والدها متوفي وليس لها إخوان وإنما لها أخت واحدة، وقد اعتاد الفلاحون على نقل ملكية الارض التي تُقدم بدل المهر لوالد العروس أو إخوانها.

وقد تزوجت (ك) من ابن عمها والذي هو ابن خالتها أيضاً، وقد أجبرها والد العريس الذي هو عمها على الزواج من ابنه، وكان هدف عمها من هذا الزواج هو الطمع في ملكية وسائل الانتاج التي تملكها هذه الفتاة، إذ أنها كانت قد ورثت هي وأختها عن والدها بستاناً بعد وفاته، ومنذ ذلك اليوم فقد استمرت الخلافات بين (ك) وأقارب زوجها حول ملكية البساتين، والتصرف بانتاجها ومردوده النقدي، لتصل الخلافات الى هدم أسرة (ك) عام ١٩٩٦م، بعد (٣٣) عاماً من الصراع.

لقد قامت (ك) بشراء حصة أختها عام ١٩٧٩م من البستان الذي ورثته عن والدهما، والذي تبلغ مساحته (١,٧٢٦)دونم، وذلك بثمن بسيط وهو (٣٠٠) دينار، وهو أقل مما يستحق بكثير لأن الهدف كان التصدي لزوج (ش) الذي كان يحاول أن يجبر زوجته (ش) على أن تتنازل عن حصتها في البستان، وفيما بعد أبدت (ش) رغبتها بمبلغ إضافي ثمناً لحصتها التي تنازلت عن ملكيتها لأختها (ك)، إلا أنها رفضت ذلك مما أوجد خلافاً بين الاختين (ك) و (ش). ولقد كانت ردة فعل زوج (ش) على بيعها حصتها لأختها أن قام بطردها من البيت، وتزوج امرأة ثانية، وقال لزوجته (ش): "رُوحِي خَلِي أختك تنفعك، وتشوفك عريس جديد"، وبالفعل فقد جاءت (ش) لتسكن في منزل أختها لتبدأ بسلسلة من الشكاوي على زوجها في المحاكم والمطالبة ببعض الحقوق المتعلقة بالمصاريف والنفقة وأتعاب المحاماة وضم الأبناء، لكن (ك) تعتبر أن كل ما حدث أقل ضرراً من تنازل (ش) عن حصتها في البستان لزوجها الذي كان يرغب بالانتقام من (ك) بعد أن يصبح شريكاً لها في ملكية البستان، وليتمكن من تنفيذ رغبات أقاربه الذين هم أقارب (ش) و (ك) حيث ينتموا جميعاً إلى فخذ واحد من إحدى عشائر "الفلاحين".

أشجار (ك)، ولا تستطيع هي عمل ذلك بأشجارهم الداخلة الى بستانها، كما أنهم حاولوا إجبارها على البيع ليشتروا هم، لكن الاثمان التي كانوا يتقدموا بها لم تكن تتجاوز ٣٥% من الثمن المستحق ولم يتجرأ أي شخص من خارج نطاق هؤلاء الأقارب على شرائها لأنه لن يسلم من ايذائهم.

لقد وصلت المضايقات والاستفزازات التي كانت تتعرض لها (ك) هي وبناتها الى المستوى الذي لم تتمكن معه من العمل في البساتين، مما دفعها إلى تأجير البساتين الثلاثة، ولقد سارع اقاربها الى محاولة استئجارها، الا أنه لم يحصل الاتفاق بسبب تدني المبالغ التي تقدموا بعرضها فقامت بتأجيرها لشخص يقال له (م، ٤٥ سنة) وهو ينتمي إلى عشيرة أخرى، إلا أنه متزوج من احدى بنات هؤلاء الأقارب على افتراض أن هذا الشخص لكونه "تسيبهم" فإنه سيدرك كيف يتعامل معهم، ويواجههم ويتصدى لأطماعهم، فلقد استأجر البساتين الثلاثة بمبلغ (١٣٠٠) دينار عام ١٩٩٦م وبمبلغ (٩٢٥) دينار عام ١٩٩٧م. وكان أقارب (ك) يحاولون السرقة من البساتين التي استأجرها (م)؛ للإضرار به، وتجسيد عدم ارتياحهم له، لكنه كان يعزب في أحد البساتين التي استأجرها مع أن التعزيب هناك غير مرغوب لأسباب جغرافية، ولم يكن يتهاون معهم بل إنه "شاف واحد منهم يحاول يسرق، فمسكه وربطه بشجرة رمان مثل ما يربط الحمار" وبذلك فإنهم لم يتمكنوا من مواجهة هذا المستأجر.

وفي ذلك العام فقد تفاعد زوج (ك) من القوات المسلحة، مما أتاح له الفرصة لمجالسة أقاربه والتفاعل معهم ومشاركتهم في مناسباتهم الاجتماعية، فكانوا يثيروه ضد زوجته لدرجة أنه قام بتطليقها عام ١٩٩٧م، وتزوج من امرأة ثانية، وقام بإطلاق النار على زوجته المطلقة وبناتها يوم عيد الاضحى، وتم حبس هذا الرجل، مما دفع (ك) الى الرحيل هي وبناتها وأبنائها لتسكن في قرية أخرى عند زوج بنتها الذي عاملهم وكأنه "أب للجميع".

والمفاجأة الكبرى أنه في يوم ١٥/٦/١٩٩٨م حضر (م) الذي استأجر البساتين الى منزل (ك) ليخبرها بأن أشجار البساتين اللتان تملكهما لم يبقى منهما سوى شجرتين، إذ تم تقطيعهما. فتوجهت فوراً الى متصرفية لواء الكورة لتقديم شكوى حول هذه القضية (انظر صورة الشكوى في الملحق).

وقد قامت الجهات المسؤولة بالبحث عن الذين فعلوا ذلك، وتمت الاستعانة بكلاب الاثر التي أشارت الى بعض أقارب (ك) الذين هم أقارب زوجها، وتم تقدير الخسائر والاضرار التي

لحقت بالاشجار من خلال لجنة من خبراء الزراعة، ولقد قدرت الاشجار التي تم تقطيعها بـ (١٣٨) شجرة متنوعة وبثمن (٢٠٠) لكل شجرة تين و(٢٥٠) دينار لكل شجرة زيتون و(١٥٠) دينار لكل شجرة مشمش. وترى (ك) بأن هذا المبلغ قليل وتتهم بعض المسؤولين بتلقي الرشوة من هؤلاء الاقارب؛ لتقليل هذه الاثمان واعتبار عدد الاشجار أقل من خلال احتساب كل مجموعة من الاشجار شجرة واحدة بسبب تشابك سيقانها ليصبح العدد (٥٧) شجرة بعد أن كان (١٣٨) شجرة.

وهناك نقطة مهمة جداً وهي اختيار توقيت تقطيع الاشجار، وهو ثاني يوم بعد خروج زوج (ك) من السجن، إذ أنه كان قد سُجن بسبب قيامه باطلاق النار على مطلقة وبناته، ليكتمل السيناريو بوفاة هذا الشخص في صباح اليوم التالي لليلة تقطيع الاشجار، وتم اختيار ذلك التوقيت لايقاع الشهبة بذلك الرجل على أنه قام بذلك انتقاماً لسجنه، وقد تم الاشتباه ببعض الاشخاص الذين اعترف بعضهم بأنهم فعلوا ذلك، إلا أن هذه القضية لم تنته بعد.

#### الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لهذه الحالة:-

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية بمايلي:-

١. خسارة (ك) للمرودود النقدي لتأجير البساتين في موسم ١٩٩٧م بالإضافة إلى عدة سنوات قادمة، حتى تستعيد الاشجار نموها وبالتالي انتاجها.
٢. ازاء مالحق أسرة (ك) من الفقر، فقد لجأت الى "البعارة" وهو شكل من أشكال الجمع والالتقاط لثمار الاشجار؛ وذلك بهدف تأمين الاحتياجات الاساسية للأسرة، بعدما كانت (ك) تملك وسائل انتاج كثيرة وكما تقول "ملاحة" وغنية، كما أنها صارت تلجأ الى التقاط الزعتر من بعض المناطق في جدينا لتبيعه في الزرقاء؛ وذلك لتؤمن العيش الكريم لها ولأسرتها.

أما أهم الآثار الاجتماعية فكان أنه لم يتزوج من بناتها الثمانية سوى ابنتاً واحدة كانت قد تزوجت قبل تازم المشاكل، مع أنهم جميعاً في سن الزواج لأن حكم المجتمع كان قاسياً على هذه الفتيات بالنظر الى اسرتهن نظرة سلبية.

وأما الآثار النفسية لهذه الحالة فهي مرتبطة بالجانب الاقتصادي الاجتماعي لها، إذ أن (ك) تشعر بالضيق والتوتر تجاه الفقر والآثار الاجتماعية التي لحقت بها، وألم بها "حمل هم البنات" بالإضافة إلى استيائها من الاجراءات الحكومية المعقدة التي تعيق احقاق الحق (هكذا ترى المبحوثة).



ولم تقف المسألة عند هذا الحد بل إن قدراتها الجسدية قد هزلت كثيراً من هذه التراكمات، ولم تعد كما ينبغي. وهناك أثر مهم تذكره هذه المبحوثة وهو أنها لم تكن متدنية قبل حدوث تآزم المشكلة، أما اليوم فهي ملتزمة بالصلاة، وباتت تتوجه الى الله بالدعاء لينتقم لها.

### العلاقات الاجتماعية بين الجيران:-

ترتبط العلاقات الاجتماعية بين الوحدات الانتاجية المتجاورة بالعملية الانتاجية، بمعنى أن العملية الانتاجية بما فيها من تعاون وصراع وأرباح وخسائر هي التي تشكل العلاقات الاجتماعية وتحدد عمق التفاعل الاجتماعي density of social interaction بين الجيران، وكانت العلاقات الاجتماعية بين الجيران في وادي جديتا تتسم بالأولية، بمعنى أن الجار يأخذ باعتباره وجود جيرانه عندما يقوم بسلوك ما، ولكن ذلك تراجع اليوم وباتت تميل لتصبح علاقات ثانوية secondary relationships. كما تراجع تأثير القرابة kinship وأصبح أقل تأثيراً في تحديد هذه العلاقات. فمثلاً أحد الفلاحين ويدعى (س، ٦٥ سنة) يشير الى أنه لا يبيع منتوجاته لابن أخيه الذي هو أحد التجار في الوادي؛ لأنه لا يعامله معاملة تتم عن القرابة، كأن يدفع له سعر أعلى من باب المودة، وإنما يشتري منه الانتاج مثلما يشتري من الفلاحين الآخرين، ولذلك فإن (س) لن يدعو ابن أخيه المذكور على خطوبة ابنه المقررة بعد انتهاء الموسم حيث سيخطب ابنه الجيران.

ولقد ذكر أحد المبحوثين ويدعى (ص، ٤٨ سنة) بأن علاقات الجيران كانت في الماضي لا تقل أهمية عن علاقة القرابة الدموية kinship بين الكثيرين من الفلاحين، إذ أن الفلاح عندما يرحل فإنه يبقى ينادي جاره بمصطلح "يا جارنا" أو "يا جارتنا" وكان هذه المصطلحات جزءاً من مصطلحات القرابة kinship terminology إذ أن الجار قد ينادي على جارته وأن يقول لها "تاويليني هالسلة يا جارتنا" ولا تتردد الجارة بالحديث مع جارها، كأن تطلب منه مساعدة ما مثل قولها "بالله يا جارنا هالجحش انهزم مني، وتعمل معروف تشوفلنا إياه" فيمكن أن تتحدث الجارة مع الجار بكل بساطة واريحية، وكذلك إلقاء التحية من الرجال والنساء على حد سواء.

وكان يصل عمق التفاعل الاجتماعي المعبر عن التعاون كما تشير إحدى المبحوثات وتدعى (ف، ٥٢ سنة) إلى أن أسرتها في فصل الشتاء كانت تنقي الامطار بالنوم عند الجيران وكانهم أسرة واحدة في الغرفة المبنية من الحجر والطين؛ لأن أسرتها كانت تسكن في غرفة يتسرب الماء من سقفها. والأعمق من ذلك ما ذكرته (ز، ٤٧ سنة) بأن الجارة كانت كثيراً ما كانت تقوم بإرضاع طفل جارتها في حال مرض أمه، أو عدم تواجدها، وانشغالها بالانتاج،

حيث يوجد الكثير من علاقات الاخوة والامومة القائمة على أساس الرضاة في مجتمع البحث، وكان ابن الجار قبل (١٥) سنة وأكثر يقطف من ثمار بستان جيرانه دون أن يثير ذلك غضبهم، لكن لانجد مثل هذا التسامح في هذه الايام، فمثلاً إحدى المبحوثات أشارت إلى أن جازها (ش، ٦٥ سنة) وهو كما تقول "ختيار مشيب" قام بتوجيه الفاظ وشتائم نابية لابن ابناها؛ لأنه قطف حبة رمان من إحدى أشجار هذا الجار "الختيار" على الرغم من أن علاقتهم، كجيران علاقة حسنة، لكن الهدف النهائي للعملية الانتاجية وهو الربح كان هو الدافع لسلوك هذا "الختيار".

### بناء القوة وتغييره في الاسرة كوحدة إنتاجية:-

لقد أشار الفلاحون الى سيادة الاسرة الممتدة extended family في الماضي وتحديدًا في الستينات وبداية السبعينات وما قبل، وكان الاب أو الجد يحتل رأس الهرم في تقاسم السلطة والقوة التي تمنحه حق اتخاذ القرارات وادارة الصراع؛ بسبب مكانته ومركز الاسري بحكم عمره وما يفترض أن يرتبط به من خبرات، لدرجة أنه كان يتدخل في أدق تفاصيل السلوك الشخصي لابنائه وزوجاتهم. ولاتزال بعض هذه الافكار تدور في أذهان بعض المبحوثين من كبار السن حتى في ظل التحول الى الاسرة النووية كوحدة بنائية أساسية في مجتمع فلاحى البساتين، إذ قابلت أحد المبحوثين وعمره يقارب (٦٥) سنة وكان يبدي استياءه من عدم امتثال زوجات أبنائه لأرائه. وهو يستعيد بعض الامثلة من الماضي البعيد التي كان فيها الجد- على حد تعبيره- "يحكم ويرسم".

ويمكن الحديث عن بناء القوة في النسق الاسري وعن الادوار والمكانات من خلال الحديث حول بعض المواقف التي تتجسد من خلالها درجة قوة الفرد في النسق الاسري، وكيف تفصح هذه القوة عن نفسها من خلال توزيع الادوار، واتخاذ القرارات.

لقد وجد في الماضي (قبل ٤٠ سنة وأكثر) شكل من أشكال السيطرة داخل الأسرة يمكن أن نطلق عليه ما أشار إليه عوده (١٩٨٣: ٢٨) ليعبر عن علاقات القوة والسيادة في الوحدة الانتاجية وهو مصطلح العبودية الابوية patriarchal slavery ويتجسد ذلك من خلال ما رواه لي أحد الفلاحين الذين أفنوا شبابهم في العمل في البساتين، ولم يحصلوا في النهاية على أي جزء من ملكية وسائل الانتاج في البساتين، فيصف (ح، ٦٧ سنة) حالته في الخمسينات والستينات فيقول بأنه كان هو وإخوانه وزوجاتهم وابناؤهم ملكاً لأبيه، وحتى جهودهم فقد كانت تحت تصرفه ضمن الوحدة الانتاجية العائلية الممتدة، فكان الواحد منهم ينفذ كل ما يطلبه منه

أبوه مثل: الرعي بالاعتماد وقطف الزيتون أو الذهب لبيع انتاج البساتين على الدواب، دون أن يمتلك الواحد منهم حق الرفض. وبالمقابل فإن الابن يأكل ويشرب هو وزوجته وأبناؤه مقابل هذا الاعمال، وحتى زوجات الابناء فقد كانت الواحدة منهن تذهب لتحمل الماء على رأسها لاستخدامه في المسكن، كما كان عليها أن تعمل "مثل الزلثة وزيادة" فقد كانت الزوجة تحمل مع زوجها أو شقيق زوجها ما يسمى ب "الوساطية" عندما يذهب ليبيع أو يقايط المنتوجات، والمقصود "بالوساطية" كمية من الانتاج توضع على ظهر الدابة في وسط أحمال الرمان أو التين أو المشمش؛ وذلك بسبب صعوبة الطريق ووعورتها ولذلك كانت تحملها على رأسها إلى الانتهاء من الطريق الوعرة، فكان المرأة بهذا المثال جزءاً من وسائل الانتاج، ويستطرد (ح) فيشير إلى أن والده كان يضرب الواحد من الابناء، وكذلك زوجاتهم إذا أخطأ أو قصر في أداء عمل ما. أما الرفض فهو غير وارد، لأن ذلك ليس بمقدور أي واحد من أعضاء الاسرة. ولا ينسى مباحث آخر ويدعى (ع، ٤٥ سنة) كيف أن والده ضربه بعضا سنة ١٩٦٣م، فأحدث جرحاً عميقاً في رأسه، ولا تزال آثارها حتى اليوم حسبما يعتقد هذا المباحث، إذ لم ينمو فيها شعر الرأس، وجاء ذلك عقوبة من والده لأنه تسبب في خلع غصن كبير من احدى اشجار الزيتون، وحتى زوجة الابن - كما يشير - (ع) لم يكن لديها القدرة على رفض أي عمل يوكل لها ولا يستطيع زوجها أن يتدخل.

فالاب أو الجد كان يحتل هذا الدور الذي يرتبط بالمكانة بصفته الاكبر سناً، وذلك حسب التقاليد المحلية الموروثة التي تمنح الاب السلطة بسبب أبوته وعمره، لكن ذلك لم يعد قائماً هذه الايام، إذ نجد أن الاسرة النووية nuclear family هي الوحدة البنائية الاساسية في مجتمع فلاحي البساتين، وتراجعت سلطة الاب فيها، لتتحدد مكانة الفرد من خلال مساهمته في الانتاج، وإن كان ذلك لا ينطبق على الاناث الى حد كبير، لأن المرأة كانت ولا تزال، تحتل مكانة أقل من مكانة الرجل الذي يقوم بنفس دورها الانتاجي في مجتمع البحث، ولعل في ذلك امتداد للماضي الذي قلل من مكانة المرأة، ودورها في اتخاذ القرارات الاسرية كالزواج مثلاً، لكن الزوجة اليوم لها دور مهم في الانتاج ولذا فإن لها مكانة أكثر أهمية من مكانتها في الماضي وتستطيع المشاركة في اتخاذ الكثير من القرارات المتعلقة بالاسرة.

أما الابناء فيحتل الذكور منهم مكانة أعلى من مكانة الاناث، وذلك لأنه كما يشير (ر، ٥٦ سن) إلى أن الولد لديه "ادراك أكثر من البنت".

ومن التغيرات المهمة التي طرأت على الاسرة الفلاحية، اضمحلال سلطة الاب على الابناء وتراجعها، وذلك بسبب الاستقلال الاقتصادي للأبناء من خلال اشتغالهم بوظائف مدنية أو عسكرية وصار ذلك يؤمن لهم دخلاً يقلل من حاجتهم الى الانتماء العميق للأسرة.

أما شكل الاتصال في الوحدة الانتاجية اليوم فهو اتصال أفقي، بمعنى أن الابن يناقش الاب أو الأم في بعض القضايا التي تهم الاسرة أو أحد أعضائها دون الاستعانة بطرف ثالث، كأن يستعين الابن أو الابنة بالأم للاتصال مع الاب، بينما كان شكل الاتصال عمودياً في الاسرة الممتدة، إذ لم يكن بمقدور الابن أن يطلب من رئيس الاسرة أي طلب دون وساطة طرف ثالث كالأم أو الاخ الاكبر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## المراجع العربية

- أحمد، غريب سيد،  
١٩٨٩: علم الاجتماع الريفي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- البخيت، محمد عدنان،  
١٩٩٢: المرافق العامة في شرقي الأردن (النبابع والآبار والبرك والطواحين والمعاصر): بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- بوشبياداس، جاك،  
١٩٩٧: الاقتصاد الفلاحي والسوق في الهند، ص ص: ١٢٧-١٥١ في المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث، ترجمة أحمد البعلكي، بيروت: معهد الإنماء العربي.
- تيرنر، بريان،  
١٩٨١: ماركس ونهاية الاستشراق، ترجمة: يزيد صايغ، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- توما، توفيق،  
١٩٨١: الريف أرض ومجتمع، بيروت: الشركة الشرقية للمطبوعات.
- دائرة الأراضي والمساحة، جدول تسوية أراضي حوضي ١٤، ١٦ من أراضي قرية جديتا.
- دائرة الأراضي والمساحة، جدول تسوية أراضي حوضي ١٨، ١٩ من أراضي قرية جديتا.
- دائرة الأراضي والمساحة، جدول الحقوق المتعلقة بالأراضي المفروزة والماء الخاصة بعين ماء البيضاء، وعين ماء التتور.

• دائرة الأراضي والمساحة، سجلات الأموال غير المنقولة المتعلقة بأراضي جديتا، الخاصة بالأحواض، ١٤، ١٦، ١٨، ١٩.

• السالموطي، نبيل،

١٩٨١، علم اجتماع التنمية. دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، بيروت: دار النهضة العربية.

• سورج، برناردو. ويلكنسون، جون،

١٩٩٠ الفلاح يتحول إلى مواطن، التغيرات التكنولوجية الاجتماعية في البلدان النامية، ص ص ٣-١١، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (٢٤) اليونسكو.

• شحادة، نعمان،

١٩٩٠ ١ مناخ الأردن، عمان: دار البشير.

• الشريعة أيمن،

١٩٩٦ ناحية الكورة في قضاء عجلون (١٨٦٤-١٩١٨م) عمان - الجامعة الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة).

• الصعبي، فدوى

١٩٩٧ الفلاحة في عالم متغير، دراسة أنثروبولوجية في قرية "اسعرة" الأردنية، اربد جامعة اليرموك، (رسالة ماجستير غير منشورة).

• عودة، محمد

١٩٨٣ الفلاحون والدولة، دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، بيروت: دار النهضة العربية.

• غنام، فرحة،

١٩٨٨ ملكية الأرض والزراعة، دراسة ميدانية لاحدى القرى الشفاغورية في شمال الأردن، اربد: جامعة اليرموك. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- فالرشتاين، ايمانويل،  
١٩٩٨ إعادة بناء الرأسمالية والنظام - العالم، ص ص ٣٨-٥٠، مجلة شؤون الأوسط، العدد (٧١)، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
- لاتوش، سيرج،  
١٩٨٨ العولمة ضد الأخلاق، ترجمة: عفيف عثمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد (٧١).  
بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
- مرزوق، نبيل،  
١٩٩٧ حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ص ص ٧٠-٨٩، مجلة الطريق. العدد (٤) السنة ٥٦.
- المقدم، مها سهيل،  
١٩٩٥ المجتمع القروي بين التقليدية والتحديث دراسة نظرية ميدانية، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الملكاوي، محمد،  
١٩٩٤: الطواحين المائية في وادي كفرنجه في العصر المملوكي المتأخر ومستهل العصر العثماني، أريد: جامعة اليرموك، (رسالة ماجستير غير منشورة).

## المراجع الأجنبية

- Abujaber, Raouf  
1989 Pioneers over Jordan. The frontier of settlement in Trans Jordan. 1850-1914. London: L.B Touris and Co. LTS.
- Bagechi, A.K  
1982 The political Economy of underdevelopment. Cambridge, Cambridge unipress.
- Bernstein, L.S  
1973 notes on Capital and Peasantry.
- Bunce, M  
1982 Rural settlement in an urban world. London.
- Clammer, J  
1985 Anthropology and political economy: Theoretical and Asian perspective, London: Macmillan.
- Cook, S  
1977: "Beyond the formen: Towards a revised Marxist Theory of precapitalist formations and the transition to capitalism Vol. (4), p.p 360-280 in journal of peasant studies.
- Dugget, M  
1975 Marx on peasantss in (2) p.p 159-181. Journal of peasant studies.
- Firth, Raymond  
1981 "Element of social organization" London: watts corporation.
- Foster- Carter, A.  
1978 The modes of production controversy p.p 47-77. In JLR. No. 107.



- Frank, A.G  
1967 **Capitalism and underdevelopment in Latin America: historical studies of Chile and Barazil.** Monthly review press.
- Giacaman, R. Tamaris, S  
1996 **"ZBEDAT. The Social Impact of Agricultural Technology the life of a peasant community in the Jordan valley.** Birziet University.
- Grossman, L.S  
1984 **Peasants, subsistence and development in the High lands of Papua New Guinea,** New Jersey: Princeton University.
- Haviland, W  
1983 Patterns of subsistence p.p: 157-197 from **Cultural Anthropology.** 4th edition.
- Hindess, B. Hirst, p  
1975 **Precapitalist modes of production** London: routledge and paul.
- Hirst, p. Enew, J. Tribe, k  
1977 Peasantry as an Economic category. In **Journal of peasant studies.** 4
- Huang, p.c  
1985 **The peasant Economy and social change in North China.** California. Stanford University press.
- Keydar, C  
Paths of rural transformation in Turkey. p.p 163-179 from: **Sociology of Developing Societies the Middle Eastk,** edited by Talal Asad and Roger owen. New Yourk: monthly review press.
- Laclau  
1971 "Feudalism and capitalism in Latin America" p.p 19-37 from **New left Review** No, 67.

- Meillassouc, c  
1981: **Madiens, meal and money: capitalism and the Domestic community.** Cambridge. Cambrid University.
- Nash, J  
1996 Global Integration and subsistence insecurity p.p 7-30. In **American Anthropologist.** 96 (1).
- Pathak, Akhilesbwar  
1994 Contested Domains. The state. Peasants and forests in contemporary India, New Delhi sage publication.
- Prattis, J  
1987 "Alternative views of Economy in Economic Anthropology p.p 8-44 in John Clammer (ed) **Beyond the New Economic Anthropology** Martins press.
- Qutaifan, Wafa`  
1990 Al-Aluk. p.p 60-111 in **part-time farming Agricultural Development in the Zarga River Basin. Jordan** edited by, Mundy, m. smith, R. Saumarez. Irbid: Yarmouk University.
- Redfield, R  
1960 **The little community and peasant society and culture.** Chicago University press.
- Tarawneh, m.F  
1989**Aspects of Rural Transformation in the Jordan Valley: The case of Deir Alla.** Irbid, Yarmouk University unpublished master's thesis.
- Wolf, E.R  
**Peasants.** Englewood cliffs: prentice- Hall.

## *Abstract*

This study describes the state of groves peasantry in Judiatta Valley as it is a dynamic sector, especially during the past nine years after the withdrawal of waters specified for watering the groves and the consequent change in pre-capitalist mode of production, with emphasis on its articulation with the capitalist mode. It discusses this in light of the theory and the extent of its suitability for application in the research community. Both articulation and mode of production were used as tools of analysis of collected data.

The study ended at important conclusions such as:

- 1) Groves peasantry is a mode of production while at the same time it is a way of life not merely an occupation, due to its economic structure, it shapes the remaining components of social formation present in the research community.
- 2) The change in grove peasantry is external and not in response to internal dynamics. One of the most important external factors which cause change is the permeation of capitalism in the research society as a result of the peasant affiliation in the market's economy.
- 3) Usurious relations have played and still play an important role in the take over excess peasants production by capital holders in addition to the means of production owned by the Peasants. As a result of the Peasants borrowing from these usurers whose existence came as a continuance of merchant usurers in the research community since the 1930s of this century. Therefore the history of the research community is the history of usurious relations.
- 4) There is a clear cut economic distinction between farmers and merchants in the research community as Peasants suffer as a result of the

decline of their economic situation in general while merchants enjoy special economic situations.

5) The conflict among farmers for ownership of production means is an important form of social interaction. This conflict goes beyond all forms of kinship, affinity or neighborhood.

6) The withdrawal of spring waters specified for watering the groves led to the rise in grove prices instead of leading to a drop of these prices if they were to be sold. This was due to the compensations presented by the government to those who take legal action and demand compensation for the damages which befall them as a result of the water withdrawal.

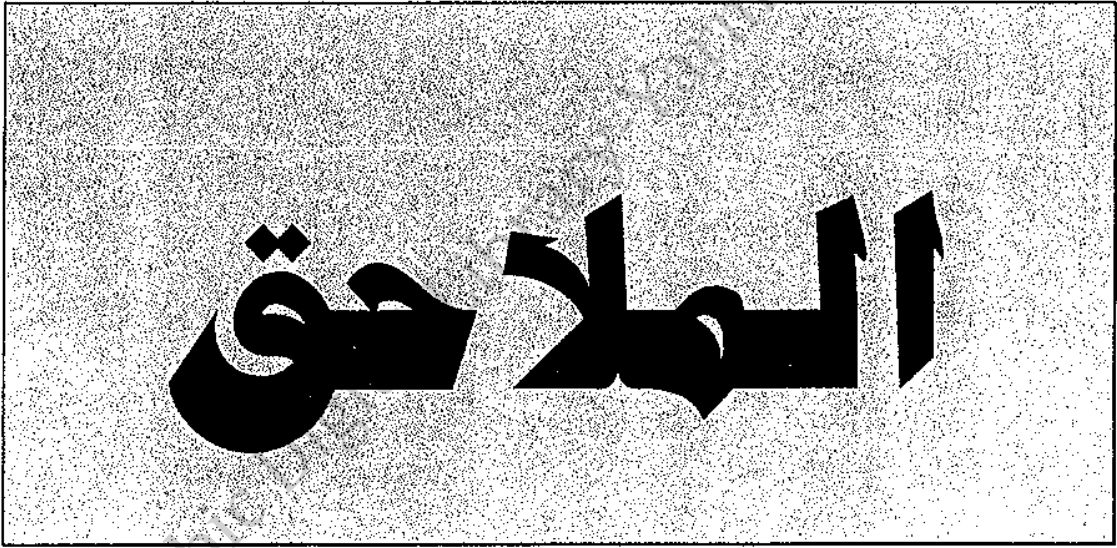
7) Peasantry is subsiding as a way of life under the effects of bureaucracy which led to the immigration of many peasant's sons for work and education and what these conditions require as to the abandonment of groves peasantry to a large extent.

8) The division of labour in a grove peasants society depends on physical abilities and necessary work skills with no regard to sex in work division.

9) Work in grove production is a family work in the first place in addition to the emergence of other forms of work such as: hired work and cooperative work.

10) A woman's status is marked by her modesty in the research society and her unsuitability to her important role in the various stages of the production process.

11) The many cases of affinity among the neighbouring production units are one of the important phenomenon in the research society which are linked to the production process.



© Arabi

Al-Balqa University

جدول رقم (١)  
توزيع ملكيات العتاش ومكارتتها عند التسمية مع الزمن الحالي

المصدر (١\*) من ملفات تسمية أراضي جدينا

(٢) سجلات الاموال غير المنقولة المتعلقة بأراضي جدينا للاعوام (٤) ١٩١٨، ١٩٢١، ١٩٢٤

القطعة	مساحة ملكيتها عند التسمية (دبرم)	مساحة ملكيتها حاليا (دبرم)	عدد القطع تسمية	عدد القطع حاليا	عدد الكور تسمية	عدد الكور حاليا	عدد الأوتك تسمية	عدد الأوتك حاليا	عدد الأوتك حاليا
بني مخرج	١٢٤,٢١٠	٧٢,٩٢٨	٤٩	٧٨	٩٥	٤٢	٤	٤٢	٩
بني مسلم	١١٤,٨٩٤	٩٧,٠٨٨	٨٠	٧٠	١١٠	١٨٩	١٨	١٨٩	٤٥
الزيت	٨٦,١٣٦	٧٢,١٨٥	٤٠	٤٧	٥٤	٥٠	٥	٥٠	٧٠
الزبدية	٩١,١٨٣	٨٠,٠٥٥	٢٤	٤٧	٤٤	٨٠	١	٨٠	٧٢
الكسبية	٧٠,٠٧٠	٦٧,٥٢٩	٤٤	٤٧	٤٤	١١١	٥	١١١	٥٠
الزبدية	٢٢,٤٠٥	١٨,٠٢٥	٥	١٢	١٢	٢٠	-	٢٠	١١
الاعتاقية	٢٩,٧٢٥	٢٨,٣٠٩	٢٢	٢٧	٧٨	١٢٢	٧	١٢٢	٢٩
عورية	٢,٧٧٩	٢,٧٧٩	٧	٧	٤	-	-	٤	-
مجموع	٢,٣٩٩	١,٨٧٢	٣	٧	٧	١	١	١	٧
زبدية+ زلفي	٢,٢٠١	٧,٢٠١	١	١	٢	١٠	١	١٠	٤
مخرج زبدية	٥,٩٠٧	٤	٧	-	٤	-	١	-	-
مخرج زبدية	٠,٩٨٣	-	١	-	٧	-	١	-	-
مخرج علم	١,٥٢٩	-	١	-	١	-	١	-	-
كسبية + اعتاقية	١,٩٢٧	-	١	-	٢	-	-	-	-
مخرج كسبية	-	٠,٧٢٤	-	١	-	-	-	-	٥
مخرج حطابية	-	٧,٧٤٤	-	١	-	-	-	-	١٤
زبدية + حطاب + عورية	-	٦,٥٧٦	-	٢	-	-	-	-	١٤
زلفي + اعتاقية	-	٢,٠٥١	-	١	-	-	-	-	٤
علم + زبدية	-	٤,٩٤٢	-	٧	-	-	-	-	-
حطابية + زبدية	-	١,٠٥٢	-	١	-	-	-	-	-
زبدية + زبدية	-	٢,١١٩	-	١	-	-	-	-	٤

\* : من المهم هنا الإشارة إلى أن ملفات التسمية وسجلات الاموال غير المنقولة هي المصطلح الأولية في هذه البيانات، وقت إعداد هذا الجدول بالاستناد على تلك البيانات.

جدول رقم (٣)  
توزيع ملكيات المشتري حسب الأوصاف

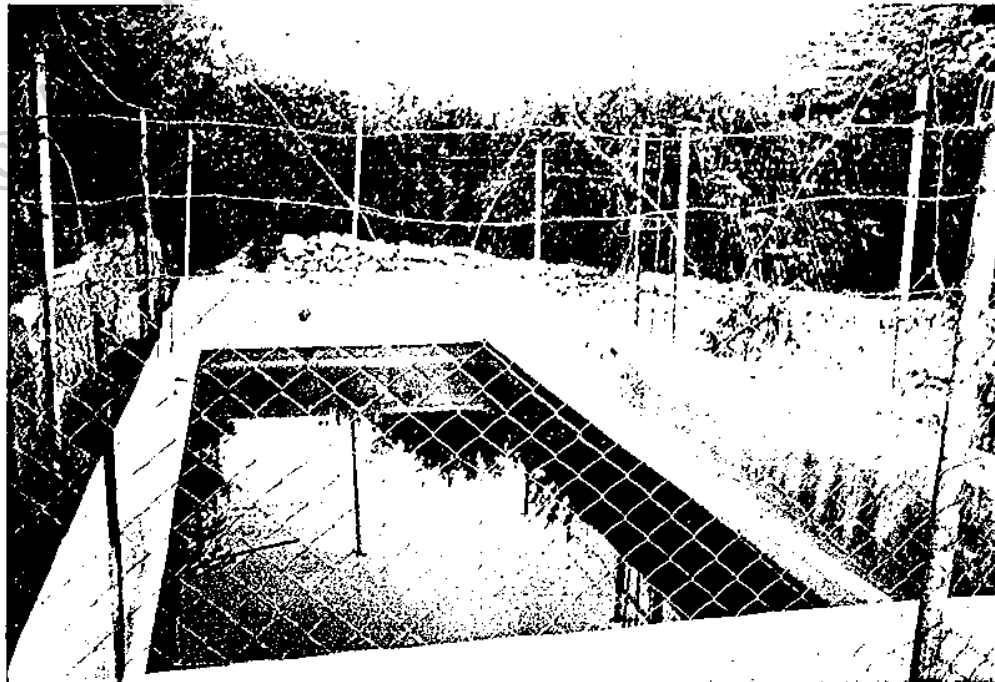
المصدر: \* جدول تسوية الطرق المسطحة بأراضي حديبات الأوصاف (١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩).

المجموعة	حوض ملحم بالدونم	حوض الروحة بالدونم	حوض مصقاع الطاحونة بالدونم	حوض المعاريف بالدونم	المشيرة
١١٤,٨٩٤	٧١,٤٢٨	٤٣,٤٦٦	-	-	بني ملحم
٣٩,٧٥٦	٠,٨٧٧	٣٦,٤٦٦	٧,٤١٣	-	الخطاطبة
٦١,١٨٣	١٦,٥٦٨	٧٧,٢٦٤	٧,٨١٣	٩,٥٣٨	الربابعة
٨٦,١٣٦	٧٠,٩١٦	٣٢,٧٢٠	٢٢,٨٩٧	٩,٦٠٣	الزبوت
٧٠,٠٧٠	٣٩,١٤٩	٣٠,٩٢١	-	-	الكسابة
١٢٤,٣١٠	٣٣,٧٠٦	٤٥,٠٧١	٣٥,٦٠٣	٩,٩٣٠	بني مفرج
٢٣,٤٠٥	-	-	-	٢٣,٤٠٥	الزقلية
٢,٧٧٩	٢,٧٧٩	-	-	-	حورية
١,٨٢٦	٠,٦١٩	٠,٨٩٥	٠,٣١٢	-	** الطواحين المائية
٢,٢٠١	-	-	٠,٣١٢	٢,٢٠١	ربابعة+ زقلية
٥,٩٠٧	-	٤,٧٥٦	-	١,١٥١	مفرج+ زبوت
٣,٣٩٩	-	-	٣,٣٩٩	-	المسيحة
٠,٩٨٣	-	-	٠,٩٨٣	-	مفرج+ ربابعة
١,٥٢٩	-	١,٥٢٩	-	-	مفرج+ ملحم
١,٩٦٧	-	١,٩٦٧	-	-	كسابة+ خطاطبة

- \* قمت بالاستعداد على جدول التسوية للحصول على البيانات الأولية، تم أعدت هذا الجدول بما يحقق هدف البحث.
- \*\* أوردنا الطواحين المائية ضمن ملكيات المشتري لأنها كانت موزعة على العتائق.



هورة رقم (١١)  
توضع هذه الهورة بقايا أحد سدود إهياض في وادي جدينا

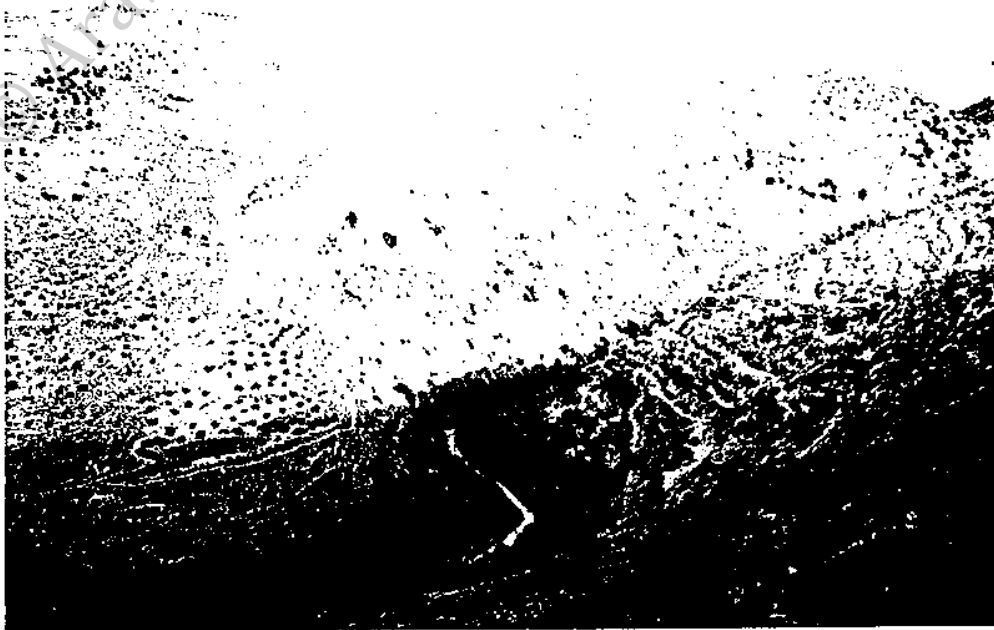


هورة رقم (١٢)  
مبنيه لأحد آبار المياه التي تستعمل لتجميع مياه الشتاء





صورة رقم (٣)  
توضح هذه الصورة قيام أحد الفلاحين بإزالة الأشجار القديمة  
وإستبدالها بأصناف أخرى، تنكيف مع نقص المياه



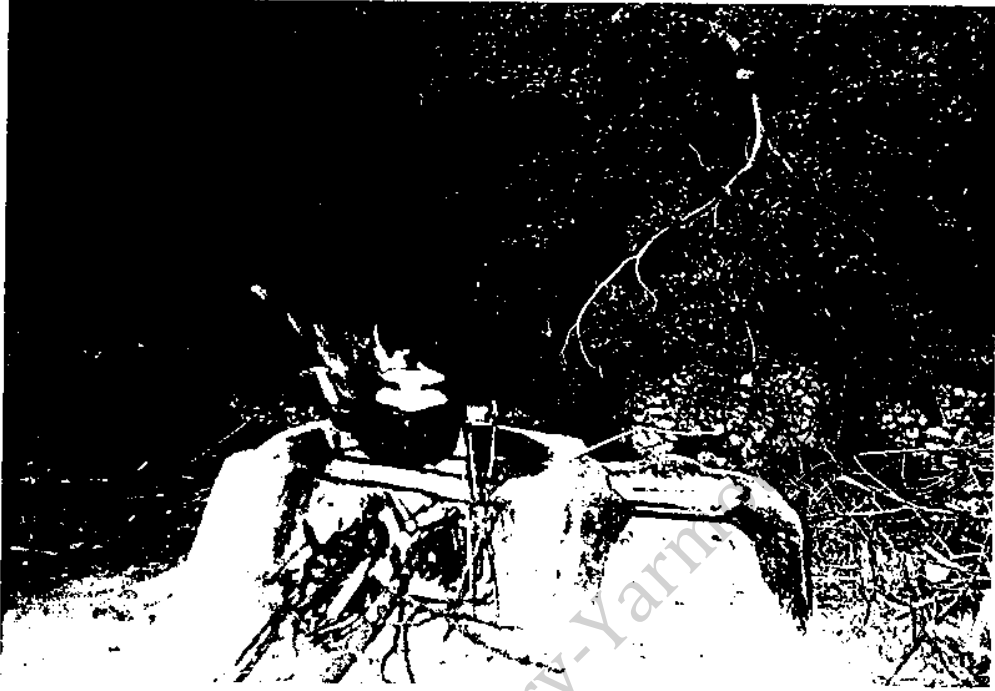
صورة رقم (٤)  
توضح هذه الصورة حريق هوفن (مخاريف)، وإحاطة الجبال العالية به



جورة رقم (٥)  
توضح هذه الصورة استخدام الفلاصين وسائل نقل هديته  
إلى جانب استخدام الدواب للنقل.



جورة رقم (٦)  
توضح هذه الصورة استخدام السلالم الخشبية للإسكانة  
بها لقطع الثمار بسبب ارتفاع أشجار



هورة رقم (٦)  
توضع هذه الصورة استخدام (هوقدة في عمليات  
الطهي وإعداد الشاي.



هورة رقم (٧)  
توضع هذه الصورة استخدام (كلاب الحراسة لباتين).



رقم 70798

صورة قيد تسجيل الأموال غير المنقولة

اسم الحوض المحارفين المدينة / المحافظة / اللواء / القضاء  
اسم الحي / القرية جديما / راس الكره

رقم اللوحة /	المشروعات	رقم الحوض
مقياس الرسم /	نوع الارض عددي عرض	١٤
المساحة	الصفحة	رقم الحي
متر مربع دونم	٢	—
رقماً /	سطح جدول تقسيم الميراث	رقم القطعة
١٧٤٦		٢٤
كتابة /		
الخصص	اسم المتصرف	
كامر	محمد محمود الصبيح السمان	

ان الاموال غير المنقولة المبينة اوصافها اعلاه مسجلة باسماء المتصرفين المذكورين وتاعطى هذا السند شاهة بذلك

مدير التسجيل  
التسجيل

في ١٣ / ٦ / ١٩٨١



# تسوية الأراضي

## جدول الحقوق

الأراضي المقرونة - والماء

يعلن هذا الجدول بتفصيل التوزيع الموزع المادة المسجلة من قانون تسوية الأراضي المصنف في المجلد الثاني من المجلد رقم ٢ لسنة ١٩٦٤  
 - تأليف هذا الجدول من ٢٣ صفحة  
 - ان قيمة الحصة في الامم بحسب مبر دينار  
 - درجة القيمة ما بعد احتفاء الرسوم

وادي الياض - في قرية مرجان - بلعمون - جديشا

١ - يشتمل جدول الحقوق هذا الى كامل حقوق المياه الجارية في وادي الياض ابتداء من مين ماء البيضا ومن ماء التور الى الحدود الفاصلة بين قريتي جديشا ودلاوه فقط وما زاد من استحقاق اصحاب الارض فهو ملك الى خزينة السلطة الاردنية الهاشمية

٢ - ان مجموع حصة الماء الموزعة في هذا الجدول والمباشرة للراشدين السقي التي تنسق من المياه الموزعة اولا في قرية مرجان هو ٣٩٥ حصة من اصل ١٠٤٩ والياضي ١٥٤ حصة منها (١٠) حصة للأراضي السقي التي تنسق من مياه هذا الوادي في قرية بلعمون و ١٤٤ حصة للأراضي السقي في قرية جديشا اللتي تمت تسوية حقوق المياه فيها واصبحت نهائية

خبر الأراضي والمياه  
 ص ١٨ - ١٩٦٥

رقم القطعة	مساحة كامل القطعة		مساحة السقي في القطعة		اسماء اصحاب الحقوق	مقدار الحصص في القطعة	مقدار حصص الماء في القطعة	ملاحظات او الحقوق الاخرى المتعلقة بالقطعة	رقم الاصل
	مجموع	موزع	مجموع	موزع					
١	٥٦٢	٢	٢١٠	١	شركة التسليم الثمانية مصطفى الشوبان العبدوي علي العبدوي الكنتكة العبدوي احمد العبدوي العبدوي زكريا العبدوي العبدوي محمود العبدوي العبدوي سعيدة العبدوي العبدوي حسن العبدوي العبدوي نور الدين العبدوي العبدوي	١٠ ٣٥ ٢ ٧٢ ٢ ٢ ٢ ٢٠ ١٠	١٠٤٩	١٠٤٩	
٢	١٥٥	١	١٦٥	١	علي العبدوي العبدوي منح العبدوي العبدوي احمد العبدوي العبدوي عادل العبدوي العبدوي	٣ ١ ١ ١	٣	٣	
٣	٧٥٢	-	٢٥٢	-	علي العبدوي العبدوي عبد الرحمن العبدوي العبدوي محمود العبدوي العبدوي	١ ١ ١	١	١	
								١٥٤ ١٠٤٩	



## القرار

الصادر من قبل الرئيس القاضي تصوي حوالحة والعضو  
المأذونين بإجراء المحاكمة واعطاء القرار باسم جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
الحسين بن طلال المعظم

أقام المدعون :-

١- [REDACTED] من جديتا

٢- [REDACTED] من جديتا

٣- [REDACTED] من جديتا

٤- [REDACTED] من جديتا

وكيلهم المسامي [REDACTED] وهذه الدعوى بموجبة المدعي عليهم :-

١- صحبه الحصن المرعي ٢- فضيه انحسن السبي من جديتا وكيلهم المسامي  
مسلمتي الخصاونه ٥ يتالابون بها المدعي عليهم بتع منار شمس لهن  
في حق المرور في الطريق العام المسمى الي قلعة ارضهم رقم ١ مسن  
جوز رقم ١٦ من اراضي جديتا منقاع اللواحين ، والاراضين بالاقاطع الدوائية  
الموجودة في الدايق وتعيينهم الرسم والعماري واتعاب المهام .  
والمحاكمه الجاريه علنا بحضور وكيل المدعين وخبر وكيل المدعي  
عليهم ٥ تايث لائحة الدعوى ووكيل المدعين كررنا شفاهة ٥ وتقدم وكيل  
المدعي عليهم لانه جوابيه صحبة رقم ( ٥ ) والديتها رد الدعوى وتضمن  
المدعين الرسوم والدايف واتعاب المهام .

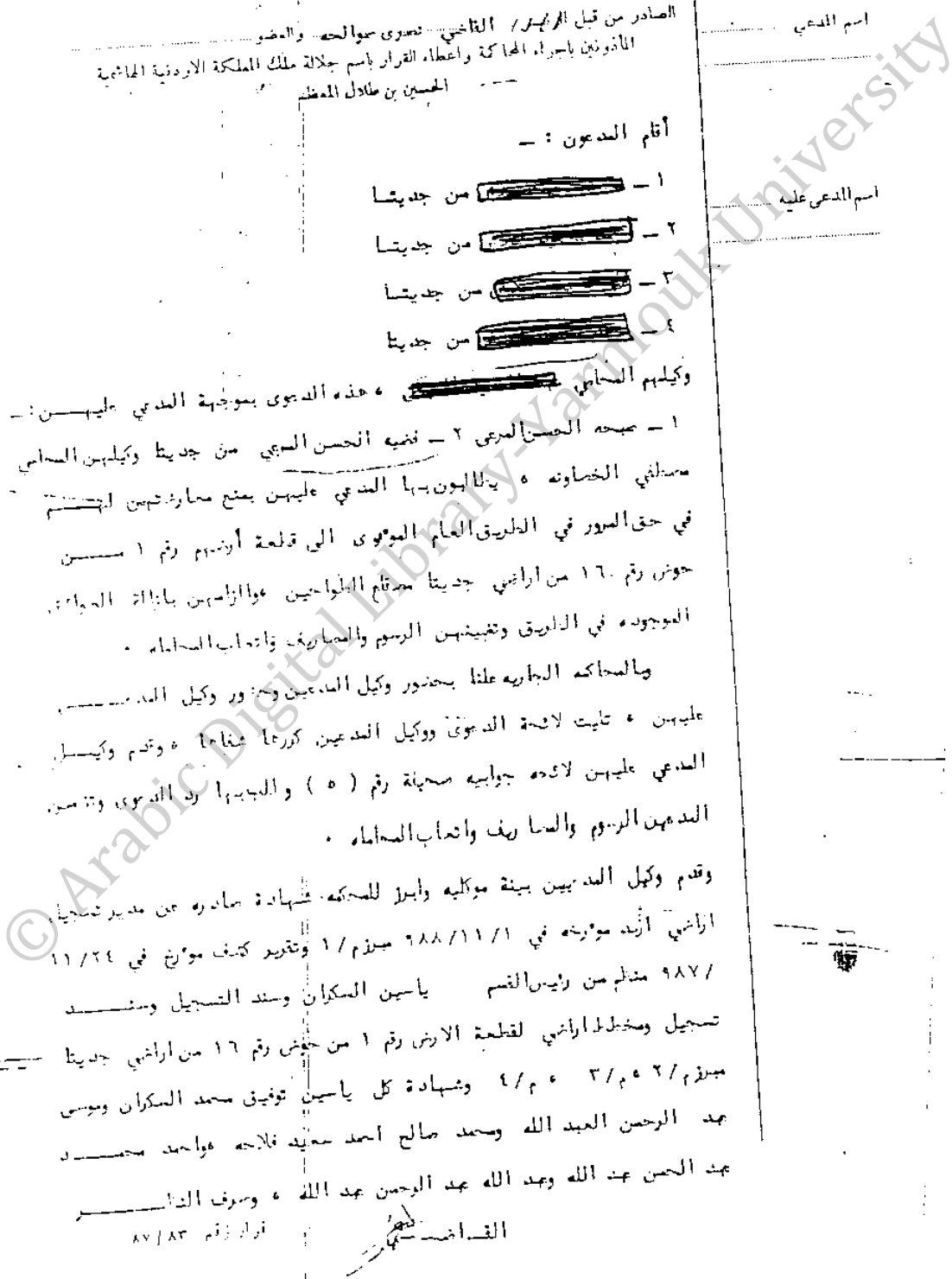
وقدم وكيل المدعين بيعة موكليه وايض للمحاكمه شهادة صادرة عن مدير تسجيل  
اراضي ازند مؤرخه في ١١/١١/١٩٨٨ مبرم ١/ وتقدر كتف مؤرخ في ١١/٢٤  
١٩٨٧ مبرم من رئيس القسم ياسين السكران وسند التسجيل وسند  
تسجيل مسطحة اراضي لقطعة الارض رقم ١ من جرض رقم ١٦ من اراضي جديتا  
مبرم ٢/ م ٣/ م ٤/ م ٤/ وشهادة كل ياسين توفيق محمد السكران وموسى  
محمد الرحمن العبد الله ومحمد صالح احمد سعيد فلاحه وواحد محمد  
عبد الحسن عبد الله وعبد الله عبد الرحمن عبد الله ٥ وسرف الناظر  
الفاضل

تاريخ رقم ٨٧/٨٣

محكمة بداية حقوق  
رقم الاضبارة ٢٨٥  
رقم القرار

اسم المدعي

اسم المدعي عليه



عن دعوة الشاهد أحد موسى ، ثم طلب اجراء الكشفا على الطريق بمعرفة خبير ترك  
امر انتخابه للمحكمة وذكر وكيل المدعى عليهن بأنه لا يتفق مع وكيل المدعين على انتخاب  
الخبير وترك امر انتخابه للمحكمة وقررت المحكمة اجراء الكشفا وورد تقرير الكشفا صحيفة  
رقم ١٨ و ١٩ ثم ورد تقرير الخبير والمخطط التوضيحي المرفوق به والرب وكيل المدعين  
اعتماد تقرير الخبير ، واعترض وكيل المدعى عليهن على تقرير الخبير بحجة انه لم يجز  
الكشفا تحت اشراف المحكمة وان الخبير لم يتحقق بالهبة الموكولة اليه وان الخبير لم  
يعين لول الطريق وعرضها وما اذا كان الاعتداء على هذا الطريق كان بسبب السيل  
او بسبب آخر وان التقديرات باهتله وان الخبير لم يبين الطريق ما اذا كان عاما او خاصا  
وما اذا كان الطريق مرسوما على اللوحة الاصلية وما اذا كان هذا الطريق قد فتحة  
من قبل مديرية الاراضي وان ليريق قديم والرب عدم اعتماد تقرير الخبير  
وقررت المحكمة رد طلب اعتراض وكيل المدعين عليهن وقررت المحكمة اعتماد تقرير الخبير  
المرفوق به المخطط التوضيحي وتميزه بحرفم ٥/م - ٦/م وختم وكيل المدعين بيعة موكليه .  
وقدم وكيل المدعى عليهن بيعة موكليه وهي شهادة كل من علي صالح احمد سامان  
ومحمد سليمان احمد وحسن عبد الله محمد الزقباتي ويوسف محمد عبد الله وأحمد عبد  
الرحمن سلم ، ثم ختم وكيل المدعى عليهن البيعة الدفائيه .  
وقدم وكيل المدعين مرافعة الخايه صحيفة رقم ٣٧ و ٣٨ والرب الحكم لهوكايه  
بالمورد في الطريق والزام المدعى عليهن بازالة المواقف من الطريق وتضمين الرسوم  
والصاريف واتعاب المصانم .  
وقدم وكيل المدعى عليهن مرافعة الخايه صحيفة رقم ٤٢ و ٤٣ والرب فيها رد  
الدعوى وتضمين المدعين الرسوم والصاريف واتعاب المصانم .  
بالتدقيق في كافة الهيئات المقدمة والمستعمه ومرافعات وكيل المدعين والمدعين  
عليهن وتقرير الخبير والمخطط التوضيحي المرفوق بتقرير الخبير ، تجد المحكمة ان  
وقائع هذه الدعوى تتلخص في ان المدعين يملكون قطعة الارض رقم ( ١ ) من حوض  
رقم ( ١٦ ) من اراضي جديتا مصفاة الطاحونه وان المدعى عليهن يملكون قلمعتي  
الارض ١٠٧ و ١٠٨ من نفس الحوض ، وأنه يقع الى الجهة الجنوبيه من هاتين القلمعتين  
مسيل ماء يتراوح عرضه مائتين ثمانية امتار الى عشرة امتار وان هذا المسيل يمر بزيادة  
الارض رقم ١ من حوض ٤٦ المائدة للمدعين وان وفي عام ١٩٨٧ ثم فتحة

القضاء



الطريق في حرم سبيل الماء بموجب قرار مدير عام دائرة الاراضي رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ من اجل تشكيل السدود وغيرها من المزارعين من الوصول الى ارضهم بواسطة هذا الطريق وان هذا الطريق وكما هو موضح من المخطط التوضيحي المرفق طي تقرير الخبير بمرم ٥١-م ٦٧ قد تم فتحه بعرض ثلاثة امتار من ضمن حرم سبيل الماء وانه يتسع على الخسافة الجنوبية السيل الماء في مقابل قطعة الارض رقم ١٠٨ وحتى منتصفها بحيث يتميز موقع الطريق بحيث يمتدح على الحافة الشمالية لهذا السيل. وحتى يصل الى بداية القطعة رقم ١ من حوض رقم ١٦ من اراضي جديتا وهي الصلوة للدميسين وقد تبين وكما ورد بتقرير الخبير انه يوجد في سعة الطريق المقابل لقطعة الارض رقم ١٠٨ ثلثي شجرات رمان عمر الواحد عشرين عاما وشجرة آجاس عمرها اربع سنوات وشجرة حور واحدة عمرها ثلاث سنوات وان مساحة هذا الجزء المشروسة به هذه الاشجار هو مائتي وستة عشر مترا مربعا وكذلك توجد مساحة مزروعة بالقصب مساحتها ستة عشر مترا مربعا وخمس شجرات عليق وان هذه المواضع تقع في سعة الطريق المقابل لقطعة الارض رقم ١٠٨ من حوض رقم ١٦ من اراضي جديتا وان قيمة منفعة مساحة هذا الجزء من الطريق والاشجار المشروسة بها كما قدرها الخبير تساوي ستمائة وخمسة واربعين ديناراً.

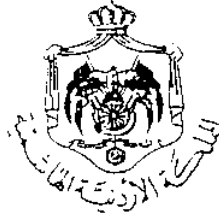
واما فيما يتعلق بالطريق المواجه لقطعة الارض رقم ١٠٧ من حوض رقم ١٦ من اراضي جديتا فان مساحة هذا الجزء من الطريق المواجه لقطعة الارض رقم ١٠٧ من حوض رقم ١٦ تبلغ ثلاثمائة واثنى عشر مترا مربعا ويوجد في سعة هذا الجزء من الطريق خمس شجرات رمان عمر الواحد منها عشرين عاما وسلسلة حجرى باول خمسة وعشرين مترا حتى من الحجر الناشف وارتفاع متر واحد وان قيمة منفعة هذا الجزء من الطريق المواجهة لقطعة رقم ١٠٧ من حوض رقم ١٦ والاشجار المشروسة في سعة الطريق والسلسلة البني تساوي بما مجموعه ستمائة وثانية وستين ديناراً. وقد ثبت من تقرير الخبراء بان هذا الطريق هو طريق نافذ لانه يتصل بالطريق نافذ ايضا وهذا وقد ميز الخبير الجزء من الطريق المواجه لقطعة الارض رقم ١٠٨ باللون الاصفر والمواجه لقطعة الارض رقم ١٠٧ باللون الاحمر وان الطريق قد تم فتحه في حرم سبيل الماء وليس من ارض المديني عليهم حتى يقال بان هذا الطريق خاص وان اختصاصه الذاتي في هذه الدعوى يعود الى محكمة الدلع وليه الى

القاضي



بسم الله الرحمن الرحيم

THE HASHEMITE KINGDOM  
OF JORDAN  
MINISTRY OF INTERIOR  
Irbid Governorate  
Irbid



المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة الداخلية  
محافظة إربد  
إربد

Ref.No. ....

Date .....

الرقم ..... ق/١٠/٢٣/١٨١/١٩٩٨

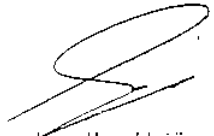
التاريخ .....

الموافق ..... ١٥/١١/١٩٩٨

السيد متصرف لواء الكورة

نقدمت المدعوه ~~.....~~ ومن بلدة جديتا  
اصلا" باستدعاء تذكر فيه قيام اشخاص مجهولين بنقطيع اشجار بستانها في بلدة جديتا .  
ارجو الاطلاع والايعار لمن يلزم لاجراء المقنصى والتحقيق اللازم في مضمون الشكوى  
وتحويل الاطراف للمحاكم المختصة واعلامنا بنجحة التحقيق .

واقبلوا الاحترام

  
قفطان المجالي  
محافظ إربد

٢ / ف